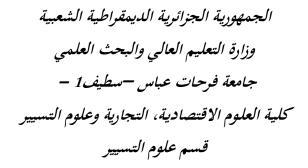


رئيسًا





مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: الاقتصاد الهولى والتنمية الهستدامة

تحت عنوان:

آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر

خلال الفترة 2001-2012

تحت إشراف: إعداد الطالب: أ.د كمال بوعظم عب الرزاق جباري

نوقشت علناً بتاريخ: 2015/05/14

أمام اللجنة المكونة من:

جامعة سطيف -1-

جامعة محمد بوضياف – المسيلة – مناقشا

أ.د عمار عماري أستاذ التعليم العالي مشرفأ ومقرّرًا أستاذ التعليم العالي أ.د كمال بوعظم جامعة سطيف -1-أ.د ساعد بن فرحات أستاذ التعليم العالى جامعة سطيف -1-مناقشا

أ. د عبد الحميد برحومة أستاذ التعليم العالى

السنة الجامعية: 2015/2014

ملخ_ص:

تعتبر سياسة التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعنى بالتحديات التنموية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء؛ حيث لا يؤدي تحول الدولة من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق كما هو حال الجزائر إلى الإقلال من أهمية هذه السياسة، وذلك للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل وحالة التنمية البشرية من جانب وللتداعيات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الأمنية وحتى البيئية المترتبة على نقص التشغيل من جانب آخر ؛ كما أن الهدف الأساسي عند كل الاقتصاديين أو واضعي السياسات العامة في أي دولة هو بلوغ مستوى التشغيل الكامل الذي يضمن عدم وجود أي عنصر معطل من عناصر الإنتاج وعلى رأسها عنصر العمل.

ومن هنا جاء بحثنا بهدف دراسة سياسة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2001–2012 من خلال دراسة سوق العمل وكذا وضعية التشغيل وترتيبات مكافحة البطالة بها، مع تبيان آثارها على واقع التنمية المستدامة؛ وهذا بالتعرف على مختلف البرامج والآليات التي تبنتها سياسة التشغيل في الجزائر من جهة ، ومدى ملاءمتها لمتطلبات الاستدامة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل- البطالة - التنمية المستدامة- التشغيل الأخضر- سوق العمل.

Résumé:

La politique de l'emploi est l'une des politiques publiques la plus importante qui traitent les défis du développement pour tous les pays, les pays développés comme en développement; même si l'Etat a transformer d'une économie planifiée à une économie de marché, comme c'est le cas de l'Algérie, ne minimiser pas l'importance de cette politique; En raison que la corrélation est forte entre le niveau de l'emploi et le développement humain d'un côté, et les répercussions de la situation économique, sociale, culturelle, politique, sécuritaire et même environnementales, à cause de l'absence de l'emploi de l'autre côté.

L'objectif principal à tous les économistes ou responsables politiques dans tous les pays est d'atteindre à un niveau de plein emploi, ce qui garantit l'absence de n'importe quel élément qui brisés la production, en particulier l'élément de l'emploi.

Par conséquent, l'objectif de notre recherche était l'étude de la politique d'emploi adoptée par l'Algérie au cours de la période 2001-2012 à travers l'étude du marché du travail ainsi que la situation de l'emploi et les dispositions pour lutter contre le chômage, à travers ses effets sur la réalité du développement durable, a partir de l'identification des différents programmes et mécanismes adoptés par la politique de l'emploi en Algérie d'une part, et de leur aptitude à les exigences de la durabilité, d'autre part.

Mots-clés: politique d'emploi -le chômage -le développement durable- l'emploi vert - Marché du travail

تشكرات

الحمد الله ربع العالمين ... الحمد الله الذي انعم علينا بنعمه ورزقنا من واسع فضله وعظيم كرمه .. سبحانك ربنا ما عبدناك حق عبادتك وما شكرناك حق شكرك ... الك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى...

بعد أن أشرفت هذه الدراسة على الانتهاء، احمد الله سبحانه وتعالى على ما أمدني من فتوة، وسعة حدر ومثابرة شبعتني على إنبازها، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بنال الشكر والتقدير الأستاذ الفاخل الأستاذ الحكتور "بوعظم كمال "المشرف على هذه المذكرة لما بذله من جمد منلص وتوجيه سليم طوال فترة الإنباز.

وعرفان بالجميل أتقدم بخالص وجزيل الشكر للأساتخة الذين ساهموا في إثراء وإتمام هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ: "جباري عبد الوهابم"، الأستاذة: "فضيلي سمية".

وفيى الأخير لا يغوتني أن أوجه شكري إلى كل الأساتذة والباحثين الذين استغدت من بحوثهم وأعمالهم العلمية في إخراج هذه المذكرة في صورتها النهائية.

كما أتوجه أيضا بجزيل الشكر إلى الأساتذة أغضاء لجزة المناقشة الذين شرفوني بقبولم المناقشة.

وعلى الله التوفيق.

إهـداء

إلى النبع الذي سقاني العطف والدنان ماءا زلالا وأذاقني طعم الدياة رديقا منتوما....أمي العزيزة.

إلى روح أبي الطاهرة.

﴿ وَقِلَ رَبِّ ارْحَمُهُمَا كُمَّا رَبِّيانِي صَغِيرًا ﴾ . من الآية 24 لسورة الإسراء.

إلى إخوري، وأخواتي الأعزاء؛

إلى أبنائهم الأعزاء، وأخص بالذكر الكتاكيية: آيات، رفيهم، شروق، عبد السلام؛

إلى كل من جمعتني بسم سذه الحياة؛

.....أحدةاء الطغولة؛

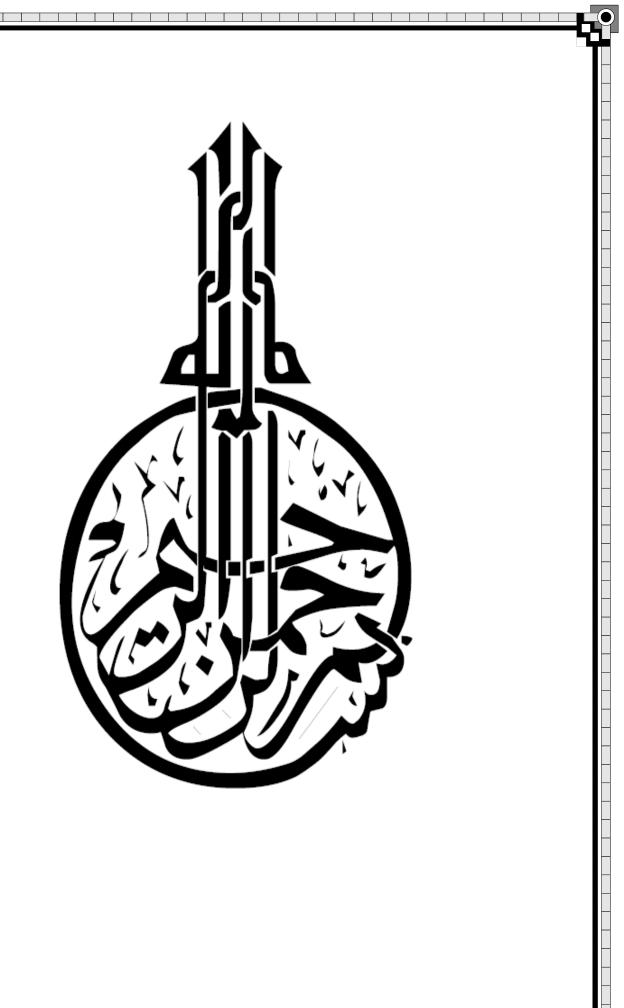
أحدةاء الدراسة؛

أحدةاء العمل؛

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد؛

....إلى كل من علمني حرفاً....

أمدي هذا العمل المتواضع



تمهيد:

تعتبر سياسات التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعنى بالمتحديات التنموية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، خاصة وأن هذه الأخيرة تعاني معدلات بطالة هي الأعلى على المستوى العالمي، حيث لا يؤدي تحول الدولة من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وتغير دورها من دولة متدخلة أو منتجة إلى الدور التنظيمي إلى الإقلال من أهمية هذه السياسات، وذلك للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل وحالة التنمية البشرية من جانب، وللتداعيات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الأمنية وحتى البيئية المترتبة على نقص التشغيل من جانب آخر، حيث أن الهدف الأساسي عند كل الاقتصاديين أو واضعي السياسات العامة في أي دولة هو بلوغ مستوى التشغيل الكامل الذي يضمن عدم وجود أي عنصر معطل من عناصر الإنتاج وعلى رأسها عنصر العمل ومن ثم فقد أصبح معدل البطالة أحد أهم المؤشرات الهامة التي ترتب على أساسها مختلف دول العالم في مدى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، التي أصبحت النموذج التنموي الذي لا رجعة فيه ، في ظل تحديات عولمة النظام من عالم الذي يفرض مجموعة من التشريعات والقوانين التي تضبط عنصر العمل ومن ثم التدخل في الاقتصادي الرأسمالي الذي يفرض مجموعة من التشريعات والقوانين التي تضبط عنصر العمل ومن ثم التدخل في إفرازات اجتماعية وثقافية تؤثر على الأداء السياسي والأدوار الاجتماعية المرتبطة بالتشغيل من جهة أخرى وكما مث في ظل بعد بيئي تحدده الموارد الطبيعية لتلك البلدان ومدى تأثرها سلبا أو إيجابا بتلك السياسات، كونما تمثل النطاق الذي قارس فيه مختلف الأنشطة الإنسانية.

إن غياب سياسات للتشغيل في إطار ضوابط الاستدامة، يجعل من البطالة مشكلة يستعصى حلها، كونما أحد الأسباب الرئيسية التي تعرقل جهود التنمية في معظم الدول النامية، ولهذا فقد كانت محط الدراسة والاهتمام، أين حاولت مختلف المدارس الاقتصادية تفسيرها وإعطاء الحلول لها ، حيث نجد أن الدول الصناعية كانت تعتبر هذه الظاهرة جزءا من الدورة الاقتصادية (الركود والانتعاش)، أما الآن فقد أصبحت مشكلة هيكلية تتفاقم رغم تحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي ، أما في البلدان النامية فهي تظهر بسبب فشل الجهود التنموية، تفاقم حجم المديونية الخارجية، وما ينجر عنها من تطبيق للبرامج الصارمة للانضباط المالي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي؛ ومن ثم فالبطالة في الدول النامية هي ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة.

إن الجزائر كغيرها من البلدان النامية التي عرفت البطالة فيها تذبذباً، أين سجلت معدلات منخفضة خاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات، وهذا بسبب تدخل الدولة في ظل نظام اشتراكي موجه لتحريك عجلة التشغيل من خلال الاستثمارات المكثفة التي اعتمدتها آن ذاك؛ غير أن الخلل الهيكلي الذي يميز الاقتصاد الجزائري هو كونه اقتصاد ريعي يعتمد في مجمل مداخيله على الجباية البترولية، ولكن مع ظهور الأزمة العالمية للبترول في سنة 1986، أين

لم يتعد سعر البرميل 10 دولار، مع انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40% عما كان عليه سنة 1980؛ أقد كان وراء توقف معظم المشاريع التنموية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة من 15% سنة 1984 إلى 17.2% سنة 1989، وهو سبب من الأسباب التي أدت إلى انفجار شعبي في أحداث أكتوبر 1988، الذي أدى بالدولة إلى تقديم مجموعة من الإصلاحات خارج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في ظل تبني نهج اقتصادي جديد يعتمد على آلية السوق؛ غير أن فشل هذه الإصلاحات وتنامي ظاهرة المديونية الخارجية، جعلت الجزائر تخضع لمشروطية صندوق النقد الدولي، الذي وفي إطار سياساته الانكماشية فاقم من حدة البطالة التي تجاوزت مع نهاية التسعينيات نسبة النقد الدولي، الذي ومع ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 حققت الجزائر فائض في الميزان التجاري بلغ 4.5 مليار دولار، واحتياطي صرف بلغ 11.91 مليار دولار؛ ثما مكنها لاحقا من وضع برامج للتشغيل ساهمت في التقليل من حدة واحتياطي صرف بلغ 2011 في حدود 9.00%، ثما جعلها تحتل المرتبة 96 عالمياً، حسب تقرير مؤشر التنمية البشرية لنفس السنة. 5

إشكالية البحث: من خلال ما سبق وفي ظل تبني الجزائر لنهج التنمية المستدامة كخيار تنموي يطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويحقق الرفاهية الاجتماعية لأفراده في ظل استغلال عقلاني لموارده الطبيعية وحماية البيئة، عملت الجزائر على وضع سياسة تشغيل مقلل من حدة البطالة وتزيد من معدلات التشغيل، باعتبارهما مؤشرين على مدى تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثمّ تتضح معالم إشكاليتنا الرئيسية على النحو التالي:

"ما هي آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر؟"

لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1. هل ساهمت سياسة التشغيل بالجزائر في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟
- 2. هل ساهمت سياسة التشغيل بالجزائر في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟
 - 3. هل ساهمت سياسة التشغيل بالجزائر في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟
- 4. ما هي آليات وبرامج سياسة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر للتخفيف من حدة البطالة؟

¹⁻ عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 48.

²- المرجع نفسه، ص54.

³⁻ المرجع نفسه، ص112.

 $^{^4}$ - FMI, perspectives de l'économie mondiale (Croissance en ralenti, risques en hausse), septembre 2011, p103 - 5 تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، الملحق الإحصائي، ص $^{-5}$

فرضيات البحث: للإجابة على الأسئلة السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

"لسياسة التشغيل المعتمدة بالجزائر آثار ايجابية ساهمت في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة".

الفرضيات الفرعية: ويندرج تحت الفرضية الرئيسية، أربعة فرضيات فرعية، هي:

الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر سياسة التشغيل في الجزائر إيجابا على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر سياسة التشغيل في الجزائر إيجابا على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر سياسة التشغيل في الجزائر إيجابا على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

الفرضية الفرعية الرابعة: سياسة التشغيل في الجزائر تعتمد بشكل أساسي على برامج وأجهزة، تقوم على ترقية الشغل المأجور، وروح المقاولاتية من خلال دعم المبادرات الفردية على إنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في طبيعة الموضوع في حد ذاته، باعتبار أن تشغيل رأسمال البشري يمثل أحد أهم عوامل الإنتاج، كما يعتبر من مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة؛ فرغم الدراسات النظرية والتطبيقية العديدة التي تناولت موضوع البطالة والتشغيل في الجزائر، تبقى عملية صياغة سياسات التشغيل والتحكم في سوق الشغل من اكبر التحديات التي تواجهها، في ظل خضوع القرار الاقتصادي للقرار السياسي؛ ومن ثم جاء بحثنا هذا ليتناول الآثار المترتبة عن تطبيق مختلف تدابير وآليات سياسة التشغيل في الجزائر على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، والبيئي).

دوافع اختيار الموضوع: لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع يعود بدرجة كبيرة إلى جانبين مهمين، أحدهما شخصي بحكم المنصب الذي نشغله حاليا كأحد إطارات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أين كان موضوع البطالة والتشغيل هو الهاجس اليومي الذي عايشناه بمختلف إيجابيات هوسلبياته، من خلال إدراكنا لخطورة الظاهرة، وكذا الصعوبات التي تواجه الشباب البطال على أرض الواقع، بحكم الاحتكاك اليومي بحم هذا من جهة، ومعرفتنا المتمرسة لهذا الجهاز الذي يعد كأحد آليات سياسة التشغيل التي اعتمدتما الدولة في مكافحة ظاهرة البطالة وإنشاء المؤسسات المصغرة من جهة أخرى؛ أما الجانب الثاني فهو موضوعي يعود أساسا إلى أهمية سياسات التشغيل باعتبارها جزء مهم من السياسات العامة لأي دولة متقدمة كانت أو نامية، في مواجهة أهم معوق للتنمية المستدامة وهو البطالة، والذي عرفت الجزائر فيها معدلات منخفضة في السنوات الأخيرة مقارنة ببعض الدول المتقدمة، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول استجابة سياسة التشغيل في الجزائر لضوابط الاستدامة؟.

أهداف البحث: نهدف من حلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

-تسليط الضوء على التأصيل النظري في الفكر الاقتصادي لموضوع التشغيل وظاهرة البطالة، ومن ثم التعرف على مختلف الحلول العملية لهذه الظاهرة؛

- فهم كيفية تأثير آليات وبرامج سياسات التشغيل التي تسطرها الدولة على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة؛

- تبيان إن كانت سياسة التشغيل التي تعتمدها الجزائر في مكافحة ظاهرة البطالة تستجيب إلى ضوابط الاستدامة، في ظل التحديات الداخلية من خلال بناء نموذج متوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، أو خارجية في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية الناتجة عن نظام العولمة الليبرالية؛

التعرف على مختلف البرامج والآليات التي تبنتها سياسة التشغيل في الجزائر، ودورها في الحد من ظاهرة البطالة خلال الفترة 2011-2012؛

من جهة أخرى يمكن أن يستفاد من هذا البحث من طرف الجهات المختصة، من اجل تحسين وإصلاح سياسات التشغيل التي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

حدود الدراسة: نركز في دراستنا هذه على تأثير سياسات التشغيل على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام، التضخم، الميزان التجاري، الإنفاق الحكومي والاستثمار في البعد الاقتصادي؛ ظاهرة الفقر والهجرة، التعليم والصحة في البعد الاجتماعي؛ انبعاثات الغازات الدفيئة، وكذا واقع التشغيل الأخضر بالجزائر في البعد البيئي؛ وهذا خلال الفترة 2001-2012، كونها تتزامن مع تطبيق البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر على امتداد الفترة 2014-2001.

صعوبات البحث: من الصعوبات التي واجهتنا، وحالت دون إنجاز هذا البحث بالشكل المرغوب فيه، ما يلي: -نقص البيانات والمعطيات الإحصائية حول الموضوع، وكذا التضارب الذي وجدناه حول هذه الإحصائيات بين مختلف المصادر الرسمية من جهة، وبعض المصادر من الهيئات الدولية من جهة أخرى؛ وهو ما جعلنا نشكك في مصداقية بعض الإحصائيات؛

نقص المراجع التي تتناول موضوع سياسات التشغيل وأثرها على أبعاد التنمية المستدامة، خاصة باللغة العربية؛ نقص المراجع والدراسات التي تتناول بعض المفاهيم الجديدة في هذا البحث، كالاقتصاد الأخضر، والتشغيل الأخض. منهج البحث: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي، والذين يساعداننا على الإلمام بكل المعلومات اللازمة لفهم موضوع البحث، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية لظاهرة البطالة، آليات وبرامج سياسة التشغيل، التنمية المستدامة، من خلال تحليل مختلف الجداول والإحصائيات، الأمر الذي سيسمح لنا بالوصول إلى مقترحات مدققة يمكن الاستفادة منها؛ كما أننا اعتمدنا على معدل البطالة كأحد المؤشرات للحكم على مدى نجاح أو فشل سياسات التشغيل المطبقة بالجزائر.

الدراسات السابقة: بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية، الدوريات، الكتب وكذا التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية كالمكتب الدولي للعمل على سبيل المثال لا الحصر، قد تم الإطلاع على العديد من الدراسات الجامعية والأبحاث التي تناولت موضوع البطالة، سياسات التشغيل والتنمية المستدامة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:

1. دراسة ل: محمد أدريوش دحماني، حول إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، حامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، والتي تناولت إشكالية : هل يمكن لمعدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لا تزال عند مستويا مرتفعة خاصة بين الشباب؟؛ ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

ضعف معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي، وكذا استحواذ قطاع التجارة والخدمات على أكثر من 50% من مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2000-2011، بالإضافة إلى ضعف معدلات النشاط عند الإناث منها عند الذكور، في ظل تنامى العمل المؤقت والتشغيل في القطاع غير الرسمى.

أما من حيث الدراسة القياسية فوجد الباحث أن اختبار علاقة أوكن لم تظهر اتجاه محدد كون معدل النمو الاقتصادي المقدر به 03.53% كمتوسط الفترة 2000-2011 غير كافي على خفض معدلات البطالة الفعلية، كون أثره ضعيف جدا

النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق مناصب الشغل (نمو بدون تشغيل).

خياب علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل خلال الفترة 990-2010 بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم العمالة.

2. دراسة ل: رابع بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي المجزائر، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها:

أن معدلات البطالة في الجزائر بعيدة عن المعدل الطبيعي للبطالة، بسبب التأثير الضعيف للنمو الاقتصادي من جهة، وطبيعة العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة من جهة أخرى؛

- السياسة المالية التوسعية، المبنية على تشجيع الإنفاق العام، أكثر فعالية من السياسة النقدية في مواجهة البطالة بالجزائر.

3. دراسة ل: عيسى آيت عيسى حول سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر والتي تناولت إشكالية مدى مساهمة سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر في ظل التوجه الاشتراكي على انتشار البطالة لاحقا، خاصة بدايات الإصلاح الاقتصادي؟؛ ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها:

-سياسة التشغيل المعتمدة خلال فترة الاستعمار تركت فراغا بعد الاستقلال؛

-فشل سياسة التشغيل المتبناة في ظل التوجه الاشتراكي؟

-تفاقم ظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي.

4. دراسة 1: عبد القادر بلعربي ، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، حامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009-2010 ، والتي عالج فيها الإشكالية: هل يمكن اعتماد القطاع غير الرسمي كأداة للحد من تفاقم البطالة داخل الوسط الحضري مع ما تقتضيه مختلف المقاربات الثنائية المنادية بالإدماج؟ ؛ ومن بين ما توصل إليه الباحث:

القطاع غير الرسمي في الجزائر، يساهم في التقليل من حدة البطالة والفقر، ولكن تفاقمه ستكون له أثار عكسية على الاقتصاد الوطني؛

ضرورة إدماج القطاع غير الرسمي من خلال تشجيع أجهزة الدعم، وتفعيل دور مصالح الرقابة في السوق الوطني. 5. دراسة ل : كمال بوصافي حول حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006؛ والتي عالجت إشكالية: هل العلاقة الموجبة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير في معدل البطالة، إشارة إلى أن خضوع الاقتصاد الجزائري لصدمات العرض وصدمات الطلب العشوائية، خلال فترة الإصلاحات وبداية سياسة الإنعاش الاقتصادي (1990 – المساسة الاقتصادية الظرفية كل إمكانية التحكم في البطالة الظرفية على الأمد القصير وفي البطالة الملكلية على الأمد الطويل؟؛ ومن بين النتائج التي توصل إليها نذكر أهمها:

أن تطور معدل البطالة الطبيعي يتبع تقريبا نفس مسار تطور أسعار البترول، وهو ما يدل على أن البطالة في الجزائر تتأثر بالصدمات الخارجية أكثر من تأثرها بالسياسة النقدية أو سياسة الميزانية العامة؟

الاقتصادية الظرفية على التشغيل.

التشغيل في قطاع الصناعة بالجزائر ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة ويتركز في قطاع الإدارة العمومية؛ حامل التغير في السلوك الاستهلاكي وعامل انخفاض مستوى النشاط حالا أيضا دون التأثير الإيجابي للسياسة

6. دراسة ل: محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009؛ والتي عالجت الإشكالية: مدى إمكانية الاستمرار في تحقيق الرفاهية خارج الحدود الزمنية والمكانية؟، ومدى إمكانية ذلك في الجزائر؟؛ وأهم النتائج المتوصل إليها هي:

أن الجزائر لم تأخذ بعين الاعتبار النتائج السلبية للنمو الاقتصادي، سواء كانت مجهولة أو معلومة؛

استدامة التنمية تتطلب تدخلاً حكومياً؟

-سياسة التنمية في الجزائر أدت إلى تآكل كمي ونوعي للموارد الاقتصادية.

هيكل البحث: من أجل ضبط موضوع دراستنا قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول رئيسية، أين تناولنا في فصله الأول التأصيل النظري في الفكر الاقتصادي لظاهرة البطالة، وسياسات التشغيل من خلال التطرق لأهم مؤشرات قياسها، وهو العمل اللائق بالإضافة إلى اقتراح خطوات عملية لكيفية صياغتها وفق منهجية منظمة العمل الدولية؛ أها الفصل الثاني فخصصناه لمفهوم التنمية المستدامة بين التأصيل النظري والواقع العملي مع إبراز أهميتها، أهدافها، أبعادها ومؤشرات قياسها، ومن ثم تأثير سياسات التشغيل عليها من خلال مقارية (غو/بطالة) وفق قانون أوكن، ومقاربة (تضخم/بطالة) وفق علاقة فيليبس في البعد الاقتصادي، وظاهرتي الفقر والهجرة في البعد الاجتماعي، ودور الاقتصاد الأخضر والتشغيل الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة في البعد البيئي؛ وفي الفصل الثالث والأخير قمنا بدراسة سياسة التشغيل التي اعتمدتما الجزائر خلال الفترة 2001-2012 من خلال دراسة واقع التشغيل والبطالة خلال الفترة، مع تبيان أهم البرامج والأجهزة التي اعتمدتما مع محاولة تقييمها، ومن ثم النطرق لواقع التنمية المستدامة في المخارئر، وتبيان الآثار المترتبة عن سياسة التشغيل على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال تطور معدلات نمو المنتج الداخلي الحام، التضخم، الميزان التحاري، الإنفاق الحكومي والاستثمار في البعد الاقتصادي؛ ظاهرة الفقر والهجرة، التعليم والصحة في البعد الاجتماعي؛ انبعاثات الغازات الدفيئة، وكذا واقع التشغيل الأحضر بالجزائر في البعد البيئي.



	فهرس الأشكال	
الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
19	علاقة البطالة بالسكان والعمل	01
21	منحني الطلب على العمل	02
22	منحنى العرض على العمل	03
23	توازن سوق العمل في حالة المنافسة التامة	04
27	منحني دالة الإنتاج	05
28	منحني عرض العمل	06
28	منحنى طلب العمل	07
29	منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك	08
30	منحني توازن سوق العمل ودالة الإنتاج عند الكلاسيك	09
30	البطالة و توازن سوق العمل عند الكلاسيك	10
33	منحني عرض العمل عند كينز	11
34	توازن سوق العمل عند كينز	12
53	مكونات القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة	13
56	توزيع اليد العاملة في الاقتصاد غير المنظم حسب المناطق	14
61	مراحل صياغة سياسات التشغيل الوطنية	15
69	تمثيل شبكي لإطار الاستدامة الذي وضعته المنظمة	16
78	أهداف التنمية المستدامة	17
78	أبعاد التنمية المستدامة	18
95	البطالة والنمو الاقتصادي لو.م.أمريكية خلال الفترة: 1970-2005	19
98	منحني فيليبس	20
99	السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدل البطالة وفي معدل التضخم	21
101	منحني فيليبس في الأجل الطويل	22
107	حريطة توضح نسبة الفقر في العالم	23
109	مثلث نمطية الهجرة	24
113	أكبر البلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين لعام 2010	25
113	أكبر البلدان المصدرة للمهاجرين لعام 2010	26
114	البلدان المتلقية لأكبر التحويلات لعام 2012	27
114	البلدان المتلقية لأكبر التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام	28
115	أكبر عشر بلدان مصدرة للأطباء	29
117	الاقتصاد الأحضر يمثل تغير في الأولويات	30

118	عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر	31
120	أهم القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر	32
124	العلاقة بين التشغيل الأخضر والعمل اللائق	33
129	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	34
131	طور معدلات قوى العمل النشطة، المشتغلة والعاطلة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	35
132	تطور البطالة حسب الجنس والمنطقة بين عامي (2001-2012)	36
133	تطور معدل بطالة الشباب (16-24 سنة) خلال الفترة (2010-2012)	37
134	تطور اليد العاملة النشطة والمشتغلة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	38
136	توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب القطاع بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)	39
136	توزيع القوى العاملة المشتغلة على القطاعين العام والخاص بالجزائر خلال الفترة (2008-2012)	40
138	تطور نسبة الأجراء الدائمون، الأجراء غير الدائمون والمتدربون خلال الفترة (2001-2012)	41
170	توزيع المشاريع الممولة في جهاز ANSEJ حسب الجنس إلى غاية سنة 2012	42
170	توزيع المشاريع الممولة في جهاز ANSEJ حسب قطاع النشاط إلى غاية سنة 2012	43
173	توزيع نسبة المشاريع وعدد مناصب الشغل حسب المناطق خلال الفترة (2002-2012)	44
189	البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	45
191	مقارنة إنتاجية العمل في الجزائر مع بعض الدول العربية معبرا عنها برصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي	46
192	علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	47
196	علاقة الإنفاق الحكومي بالبطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	48
198	الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	49
204	توزيع المهاجرين الجزائريين عبر مناطق العالم خلال سنة 2011	50
206	توزيع العمال الأجانب في الجزائر حسب جنسية بلدانهم خلال سنة 2012	51
211	تطور معدل التشغيل و حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة(2001-2010)	52

	فهرس الجداول	
صفحة	عنوان الجدول	رقم
87	أهداف ومؤشرات لتحقيق المساواة الاجتماعية	01
119	مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة	02
129	تطور عدد السكان واليد العاملة النشطة بالجزائر خلال الفترة 2001-2012	03
130	تطور معدلات النشاط، البطالة، التشغيل والعمالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2012	04
134	تطور حجم القوى العاملة النشطة، المشتغلة وغير المشتغلة في الجزائر خلال الفترة: 2001-2012.	05
135	توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب قطاع النشاط (%) بالجزائر خلال الفترة 2001-2012	06
137	توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية خلال الفترة 2001-2012	07
139	تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العمالة المشتغلة بالجزائر	08
152	مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	09
157	مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	10
159	أنواع ومستويات الإعانة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	11
161	أنظمة المزايا الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	12
165	الوظائف التي تم استحداثها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP	13
166	الوظائف المستحدثة في إطار منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)	14
166	الوظائف المستحدثة في إطار برنامج منحة إدماج حاملي الشهادات (PID- ex : CPE)	15
167	الوظائف التي تم استحداثها في إطار برنامج (TUP-HIMO)	16
167	الوظائف التي تم استحداثها في إطار جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DIAS- ex : ESIL)	17
168	الوظائف التي تم استحداثها في إطار برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)	18
169	الوظائف التي تم استحداثها في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	19
171	الوظائف التي تم استحداثها في إطار الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM)	20
172	توزيع المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة (ANDI) خلال الفترة 2002-2012	21
173	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط في إطار الوكالة (ANDI) خلال الفترة 2002-2012	22
185	تطور انبعاث بعض الغازات الدفيئة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2010	23
186	بعض مؤشرات تدهور الأراضي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2011	24
187	نسبة المناطق المحمية البرية والبحرية إلى إجمالي المساحة الإقليمية 2001 – 2012	25
188	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	26
191	تطور إنتاجية العمل في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية معبرا عنها برصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي	27
192	تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	28
193	نسبة مخصصات مرتبات الأجراء من إجمالي الدخل الوطني المتاح في الجزائر خلال الفترة 2001-2011	29

194	تطور الأجر الوطني الأدبى المضمون في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	30
194	إجمالي الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	31
195	تطور أسعار البترول الخام الجزائري (Saharan Blend) خلال الفترة 2001-2012	32
196	رصيد الميزانية ومعدل البطالة خلال الفترة 2001 – 2012	33
197	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ومعدل البطالة خلال الفترة 2001 - 2012	34
199	عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية في الجزائر وبعض الدول العربية حتى نهاية ماي2011	35
200	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2012	36
201	مقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبعض الدول خلال سنة 2012	37
202	معدلات الفقر في بعض ولايات الجزائر خلال سنة 2005.	38
203	تطور معدلات الفقر، التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2008-2012	39
205	تحويلات المهاجرين الجزائريين من الخارج خلال الفترة 2001-2012	40
208	تطور نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر، المغرب، وتونس خلال الفترة 2001-2012	41
209	تطور بعض أمراض الفقر في الجزائر خلال الفترة 2005-2008	42
210	$^{\circ}$ تطور معدل التشغيل وإنبعاثات غاز $^{\circ}$ في الجزائر خلال الفترة 2001–2010	43
212	توزيع عدد المؤسسات المنشأة في الجزائر حسب المركز الوطني للسجل التجاري خلال الفترة 2005-2006	44
213	عدد المؤسسات الخضراء خلال سنة 2010 في الجزائر	45
213	قطاعات التشغيل الأخضر في الجزائر، و توقعات عدد مناصب الشغل خلال الفترة 2012-2025	46

الفهرس العام

أ–ز	مقدّمة عامة
	الفصل الأوّل: مدخل عام للبطالة وسياسات التشغيل
9	تمهيد
10	المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة وسوق العمل
10	المطلب الأول: مفهوم البطالة
10	الفرع الأول: تعريف البطالة
11	الفرع الثاني: أنواع البطالة
14	الفرع الثالث: قياس البطالة
16	المطلب الثاني: أساسيات سوق العمل
16	الفرع الأول: مفهوم العمل
18	الفرع الثاني: هيكل وبنية السكان
20	الفرع الثالث: سوق العمل
25	الفرع الرابع: خصائص ومميزات سوق العمل
26	المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل والبطالة
26	الفرع الأول: سوق العمل والبطالة في الفكر الكلاسيكي
31	الفرع الثاني: سوق العمل والبطالة في الفكر الكنزي
35	الفرع الثالث: النظريات الحديثة للبطالة
41	المبحث الثاني: سياسات التشغيل والعمل اللائق
41	المطلب الأول: ماهية سياسات التشغيل
41	الفرع الأول: تعريف سياسات التشغيل
43	الفرع الثاني: أهداف وأنواع سياسة التشغيل
46	الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحفيز التشغيل
47	المطلب الثاني: العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم
48	الفرع الأول: مفهوم العمل اللائق
52	الفرع الثاني: الاقتصاد غير المنظم
55	الفرع الثالث: العمل في الاقتصاد غير المنظم
57	المطلب الثالث: صياغة سياسات التشغيل الوطنية من وجهة نظر المنظمة الدولية للعمل (OIT)
57	الفرع الأول: أسباب صياغة سياسات التشغيل الوطنية
59	الفرع الثاني: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية صياغة السياسات الوطنية للتشغيل

60	الفرع الثالث: مراحل صياغة سياسة التشغيل الوطنية
64	خلاصة الفصل الأوّل
	الفصل الثاني: سياسات التشغيل والتنمية المستدامة
66	تمهيد
67	المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة
67	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
67	الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة
70	الفرع الثاني: القمم الرئيسية للتنمية المستدامة
76	الفرع الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة
78	المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
79	الفرع الأول: البعد الاقتصادي
80	الفرع الثاني: البعد الاجتماعي والسياسي
81	الفرع الثالث: الأبعاد البيئية والتكنولوجية
83	المطلب الثالث: قياس التنمية المستدامة وأهم مؤشراتها
83	الفرع الأول: قياس التنمية المستدامة
86	الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية
87	الفرع الثالث: المؤشرات الاجتماعية
90	الفرع الرابع: المؤشرات البيئية
92	الفرع الخامس: المؤشرات المؤسسية
93	المبحث الثاني: سياسات التشغيل وأبعاد التنمية المستدامة
93	المطلب الأول: سياسات التشغيل والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة
93	الفرع الأول: أثار سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي من خلال المقاربة بطالة /ناتج (قانون أوكن)
97	الفرع الثاني: أثَّار سياسة التشغيل على التضخم من خلال المقاربة بطالة/ تضخم (علاقة فيليبس)
102	المطلب الثاني: سياسات التشغيل والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة
102	الفرع الأول: سياسات التشغيل وظاهرة الفقر
109	الفرع الثاني: سياسات التشغيل وظاهرة الهجرة الدولية
116	المطلب الثالث: سياسات التشغيل والبعد البيئي للتنمية المستدامة
116	الفرع الأول: دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة
120	الفرع الثاني: التشغيل الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة
125	خلاصة الفصل الثاني

	الفصل الثالث: سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012
127	تمهيد
128	المبحث الأول: البطالة وسياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2012
128	المطلب الأول: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر
128	الفرع الأول: النمو السكاني وأثره على الفئة النشطة
129	الفرع الثاني: تطور البطالة (القوى العاملة غير المشتغلة)
134	الفرع الثالث: تطور العمالة (القوى العاملة المشتغلة)
138	الفرع الرابع: التشغيل في القطاع غير الرسمي بالجزائر
141	المطلب الثاني: البرامج والآليات المعتمدة لمكافحة البطالة في الجزائر
141	الفرع الأول: إستراتيجية التشغيل في الجزائر
144	الفرع الثاني: الآليات والبرامج المعتمدة في دعم الشغل المأجور
150	الفرع الثالث: الآليات والأجهزة المعتمدة في ترقية المبادرات المقاولاتية.
164	المطلب الثالث: تقييم بعض برامج وأجهزة سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2012
165	الفرع الأول: تقييم لبعض برامج سياسة التشغيل المعتمدة على ترقية العمل المأجور
169	الفرع الثاني: تقييم لبعض برامج وأجهزة سياسة التشغيل المعتمدة على ترقية المبادرات المقاولاتية
174	المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012
174	المطلب الأول :الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
174	
177	الفرع الثاني :الاستراتيجيات الفرعية لاستدامة التنمية في الجزائر
180	- المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر
180	الفرع الأول: الإطار التشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر
185	الفرع الثاني: واقع البيئة في الجزائر
188	المبحث الثالث: سياسة التشغيل وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر
188	المطلب الأول: سياسة التشغيل والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة
188	الفرع الأول: اثر سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي من خلال مقاربة بطالة/ناتج (قانون أوكن)
192	الفرع الثاني: أثر سياسة التشغيل على التضخم من خلال مقاربة بطالة/تضخم (علاقة فيليبس)
194	الفرع الثالث: اثر سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي من خلال تحليل الميزان التجاري
195	الفرع الرابع: اثر سياسة التشغيل على حجم الإنفاق الحكومي والاستثمار
201	المطلب الثاني: سياسة التشغيل والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة
201	الفرع الأول: أثر سياسة التشغيل على ظاهرة الفقر

204	الفرع الثاني: أثر سياسة التشغيل على ظاهرة الهجرة
207	الفرع الثالث: أثر سياسة التشغيل على التعليم والصحة
209	المطلب الثالث: سياسة التشغيل والبعد البيئي للتنمية المستدامة
209	الفرع الأول: تطور معدلات التشغيل وانبعاثات غاز ثاني أكسيدالكربون CO2
211	الفرع الثاني: واقع التشغيل الأخضر في الجزائر
214	خلاصة الفصل التّالث
216	الخاتمة العامة
225	قائمة المراجع
239	فهرس الأشكال
241	فهرس الجداول
243	الفهرس العام

تمهيد:

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الذي توالت عليه الأزمات الاقتصادية والمالية، برزت أزمة خلق مناصب شغل، وهو ما زاد من حدة مشكلة البطالة في العالم، وجعلها من أهم المشاكل التي تعترض الحكومات بالدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، مما استوجب وضع سياسات للتشغيل تعمل على الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي من خلال خلق مناصب شغل منتجة، وكذا ضبط سوق العمل من خلال سن التشريعات بمشاركة مختلف الفاعلين فيه، في ظل احترام شروط العمل اللائق الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول الإطار النظري للبطالة وسوق العمل ، والذي استعرضنا فيه ماهية البطالة وسوق العمل، وأهم النظريات الاقتصادية المفسرة لهما.
- المبحث الثاني سياسات التشغيل والعمل اللائق، والذي تناولنا فيه ماهية سياسات التشغيل، وارتباطها بمفهومي العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، وكذا كيفية صياغة سياسة التشغيل من وجهة نظر المنظمة الدولية للعمل.

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة وسوق العمل

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه صُنّاع السياسات التنموية بالدول المتقدمة والنامية على حدد سواء، وهي نتيجة الإختلالات التي تحدث في سوق العمل بسبب تجاوز عرض العمل الطلب عليه، مما يجعل الكثير من الأفراد القادرين والمؤهلين على العمل يبحثون عنه دون جدوى.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الواسعة، حيث قدمت لها العديد من التعاريف حسب وجهة نظر وتخصص كل مفكر؛ أين رأى الاقتصاديون ضرورة ربط تعريفها بمستوى معين من الأجر¹؛ مما جعل البطالة مؤشرًا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي.

الفرع الأول: تعريف البطالة

إن إيجاد تعريف حامع وموحد للبطالة هو أمر صعب، نظرا لكونها ظاهرة مركبة متعددة الأشكال والأنواع لها أبعاد كثيرة على غرار البعد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي ؛ غير أننا سنحاول هنا تسليط الضوء على أهم التعاريف التي تناولتها مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية التي تعنى بهذه الظاهرة:

 2 . التعریف الاصطلاحی: تطلق کلمة البطالة اصطلاحا علی ثلاثة معایی هی: 2

أ- عدم تناسب فرص العمل مع قوى البشر أو قلة فرص العمل مع المعروضة، مع كثرة الطلب عليها؟

ب- عدم إسناد عمل أياكان نوعه إلى الشخص؛

ج- عدم قيام الشخص بعمل ما بناءًا على رغبته في عدم العمل.

ومن ثم يمكن تعريف البطالة على أنها: عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواءً كان ذهنياً، عضلياً أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية، إرادية أو غير إرادية.

2. تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU): حسب هيئة الأمم المتحدة، يكون في بطالة، كل شخص بلغ سن عددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهدا في البحث عنه. 3

¹⁻ روناد ايرفمبرج، روبروت سميث، تعريب الدكتور فريد بشير الطاهر، مراجعة الدكتور محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 577.

²⁻ رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ENSSEA ، الجزائر، 2012/2011، ص11.

³ - ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P 277.

3. تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين
 16 و 59 سرق، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية: 1

- -بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر؟
- -متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا؟
- -يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

حيث أن المعيار الأول "بدون عمل" يهدف إلى التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان (ولو ساعة واحدة)، أما المعيارين الآخرين لتعريف البطال "متاح للعمل" و"يبحث عن العمل" فيسمحان بالتفرقة بين العاطلين عن العمل والنشطين اقتصاديا من السكان.

ومن هنا يأتي تعريف العاطل عن العمل حسب منظمة العمل الدولية (OIT) على أنه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستو الأجر السائد، ولكن دون جدوى."²

- 4. تعريف الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS): يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية: 3
 - أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 سنة و64 سنة؛
 - -لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي (ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق)؛
 - -أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
 - ان يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلاً لذلك.

الفرع الثاني: أنواع البطالة

للبطالة أنواع وتصنيفات كثيرة، ولكن الشائع والمتداول بكثرة في الأدبيات الاقتصادية هي:

1. البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استنادًا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام، وتنخفض البطالة في يؤدي إلى ضعف استخدام، وتنخفض البطالة في

¹ - Bureau international du Travail, la normalisation international du travail, nouvelle série 53, GENEVE, 1953, pp 48-49.

 $^{^{2}}$ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص 15. 2 L'office national des statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, n°226, édition ONS, Algérie,

حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة. 1

- 2. البطالة الاحتكاكية: تعرف بأنها بطالة الأشخاص خلال الوقت الذي ينقضي فيه البحث عن وظيفة جديدة، فالبطالة الاحتكاكية تعتبر عادية من حيث أنها ناشئة أولاً عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في تغيير وظائفهم الحالية لعدم رضاهم عن شروطها كالأجر مثلا، وثانيا عن رغبة الشباب الذين يدخاون سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة، لكنهم لا يرضون إلا بالوظيفة التي تلائم شروطهم، ولذلك ترتبط البطالة الاحتكاكية دائما بالبحث أو التفتيش عن وظيفة مناسبة ويطلقون عليها لذلك بطالة البحث.
- 3. البطالة الهيكلية: هي البطالة الناشئة عن عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى؛ وهذه البطالة تعتبر عادية في إطار التطورات المتوقعة على مدى الزمن في هيكل الطلب على العمل والناشئة عن التطورات التقنية والاقتصادية المستمرة؛ بينما هيكل عرض العمل في الاقتصاد الوطني لن يتطور آليا بما يجاريها ويناسبها؛ وبصفة عامة يمكن حصر أسباب نشأة هذا النوع من البطالة فيما يلى:
 - التغير في هيكل الطلب؛
 - التغير التكنولوجي؛
 - -التغير في الهيكل العمري للعمالة؛
 - -التدخل الحكومي.

كما تعتبر البطالة الهيكلية في البلدان المتقدمة بطالة اختيارية وليست إجبارية عكس الدول النامية؛ لأن طريقة معالجتها تختلف، ففي الدول المتقدمة يكون القضاء عليها بتوفير الإمكانيات والوسائل المادية والفنية لإعادة تأهيل وتدريب العمالة المستغنى عنها وذلك للالتحاق مرة أخرى بالعمل؛ أما الدول النامية فتحد صعوبة كبيرة لحلها لقلة الإمكانيات المادية والفنية مما يجعلها شبه دائمة، حيث يضل اقتصادها يعاني منها ولفترات طويلة.

4. أنواع أخرى من البطالة: للبطالة أنواعٌ أخرى كثيرة، لعل من أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

¹⁻ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2005، ص257.

²⁻ أحمد خير، تطور التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 49.

³⁻ فارس شلالي ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 06.

أ. البطالة المقنعة: يقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل؛ بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة فإن حجم الإنتاج لن ينخفض ، كما أن الإنتاجية الحدية لحؤلاء العمال تكون مساوي للصفر، وقد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم وذلك لأن وجودهم في الوحدة الإنتاجية كان يعرقل جهود الآخرين. 1

ب. البطالة الموسمية: سببها أن بعض الأعمال لا يمكن تأديتها إلا في فصل معين من السنة أو موسم معين، خاصة في بعض الأنشطة الفلاحية، أين يظل العمال متعطلون في بقية أيام السنة؛ كما قد تنشأ البطالة الموسمية أيضا بسبب التحولات في المعروض من العمل، وخاصة خلال فصل الصيف أين يتوافد الطلاب على سوق العمل وبأجور غالبًا ما تكون زهيدة متسببين بذلك في ارتفاع معدلات البطالة الموسمية، إذ يتم علاجها بإيجاد أعمال تتكامل مع الأعمال الموسمية.

ج. البطالة السلوكية: ناتجة عن تفضيل بعض الأفراد البقاء عاطلين عن تأدية أعمال معينة، خشية تأثيرها على مكانتهم الاجتماعية. ³

 4 . بطالة المتعلمين: تعني عدم تشغيل رأس المال البشري المتكون لدى أفراد المحتمع النشطين اقتصادياً.

ه. البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته؛ أما حالة البطالة الإجبارية فهي التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، فهي تحدث عن طريق تسريح العمال أو عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف، 5 كما تعتبر البطالة الإجبارية أو السافرة أخطر أنواع البطالة الأنها تعني وجود أشخاص قادرين ويبحثون عن عمل، ولكن ليس لهم وظائف أو مناصب شغل في أي مكان داخل الاقتصاد الوطني. 6

و. البطالة التكنولوجيق: كما تسمى بالبطالة الفنية، وسببها إدخال التكنولوجيات الجديدة لتحل محل اليد العاملة، أي الاستغناء عن جزء من العمال.

¹⁻ مدايي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، ط1، عمان، 2009، ص 237.

² -EDWARD N. WOLFF, Poverty and Income Distribution, 02^{end} Edition, John wiley & son's ltd publication, UK, 2009, P 233.

³⁻ فارس شلالي، مرجع سابق، ص 08.

⁴⁻ حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 16، الكويت، أفريل 2003، ص 13.

⁵⁻ نوال بن فايزة ، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 07.

⁶⁻ أحمد خير، مرجع سابق، ص 49.

⁷⁻ مداني بن شهرة، مرجع سابق، ص 238.

الفرع الثالث: قياس البطالة

يعتبر قياس البطالة كأحد أهم المؤشرات التي تساعد على رسم البرامج الاقتصادية، فهو مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع العمل؛ مع الإشارة إلى أن طريقة قياس البطالة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلى: 1

-الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا؟

- -الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع أشهر)؛
- -كيفية التعامل إحصائيًا مع الخريجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛
 - -التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها.

كما أن حساب معدل البطالة يتم وفق مقياسين أحدهما رسمي والآخر علمي:

1. القياس الرسمي للبطالة: يقاس معدل البطالة من خلال نسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع السكان في سن العمل أو القوة العاملة (الفئة النشطة) وفق المعادلة التالية:²

2. القياس العلمي للبطالة: وفقا لهذا المعيار فإن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا بتساوي الناتج الفعلي مع الناتج المحتمل، حتى تسود البطالة الطبيعية غير التضخمية، فإذا قل الناتج الفعلي عن المحتمل فهذا يعني وجود بطالة بسبب عدم الاستخدام الكامل للعمالة، وعليه فإن الاستخدام الأمثل يتطلب ألا تقل الإنتاجية المتوسطة للعامل عن الحد الأدنى المعين والتي يطلق عليها اسم الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وهذا ما يظهر من خلال العلاقة التالية: 3 التالية: 3

(RMP / MPP) - 1 =معدل البطالة

RMP: الإنتاجية المتوسطة الفعلية؛ MPP: الإنتاجية المتوسطة المحتملة

¹⁻ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 49.

^{.25} مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 2

³⁻ عبد القادر بلعربي، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 24.

3. الانتقادات الموجهة لقياس البطالة: بالرغم من بساطة الصيغة الرسمية في حساب معدل البطالة التي جعلت منها الطريقة الشائعة، والمعتمدة من طرف مختلف الدول بما فيها منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة؛ إلا أنها لا توفر الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة، خاصة في الدول النامية، لهذا توجه لها عدة انتقادات من أهمها: 1 حد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية، نظرا لصعوبة التعرف على القدرة، الرغبة والاستمرار في البحث عند الأفراد العاطلين عن العمل؛

-زيادة عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم يكون غير كامل، وهذا راجع إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال ساعات العمل اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة، أو لكوفهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع بسبب كون أصحاب العمل لا يفرطون بهم كوفهم عمال مهرة أو مدربين، بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم، وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية؟ فهم بذلك يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية؟

-لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة حسب توزيعها من حيث القطاعات، الجنس أو الفئات العمرية؛ مما يجعلها قاصرة عن الوقوف أمام الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية؛

-لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي للبطالة فحسب، بل وعلى الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل، فكلما طالت فترة البطالة كانت تأثيراتها أكثر حدة ومأساوية، وهو الأمر الذي يصعب تحديده؛

-إنّ تغير حالة النشاط الاقتصادي من حالة الركود إلى حالة الانتعاش أو العكس، له تأثير كبير على مؤشر البطالة الحقيقي.

كما تعرف الدول النامية معدلات عالية للبطالة مقارنة بالدول المتطورة نظرا للاعتبارات التالية:

-ضعف فعالية الجهاز الإنتاجي من جهة، وعدم دقة واستقرار معايير قياس البطالة من جهة أخرى؛

-نقص البيانات لدى الجهات الرسمية إضافة إلى خلوها من الدقة في بعض الأحيان؛

-وجود قطاع غير رسمي وهو عادة قطاع غير حصري يشمل صغار المستثمرين مثل: الحرفيين، المحلات التجارية، المقاهي...إلخ؛ حيث لا يدخل هذا القطاع في البيانات التي تصدرها المنظمات الإحصائية في البلدان النامية، مما يؤثر على حجم العمالة فيها.

_

¹⁻ نزار سعد الدين عيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2007، ص 245.

المطلب الثاني: أساسيات سوق العمل

سوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل* وتشترى، نتيجة التفاعل بين جانب الطلب والممثل في أصحاب المؤسسات، وجانب العرض الممثل في العاملين أو الباحثين عن العمل ، وهو الآلية التي تحدد مستويات الأجور والتوظيف؛ كما أنه المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة والمرغوبة بين الأفراد. 1

الفرع الأول: مفهوم العمل

يعد العمل كأحد أهم عناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي، ومن ثم برزت أهمية دراسته من طرف العديد من الاقتصاديين بمختلف توجهاتهم الفكرية.

1. تعريف العمل: يعرف العمل بأنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يُقدم من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة، وهو العنصر الذي اعتبره الاقتصادي آدم سميث (Adam Smith) كأساس لثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها.²

كما يعرف العمل على أنه ذلك الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة، مقابل دخل يتلاءم والجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية حاجاته المتنامية باستمرار.

ومن ثم يمكن تعريف العمل على أنه أي جهد فكري أو عضلي يقوم به الفرد ينجر عنه خلق منفعة، مقابل دخل مقبول حسب الأسعار المتعارف عليها في السوق، وخلال فترة زمنية محددة.

2. أنواع العمل: للعمل أنواع وأنظمة مختلفة نذكر منها: 4

أ. نظام الرق: وهو يعني امتلاك واستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، ونميز هنا نوعين من الرق هما الرق قصد إنتاج الخيرات، والرق المتعلق بالخدمات المنزلية؛ فالأول يتم فيه استخدام المملوك في الزراعة والصناعة، كما كان معمول به في أمريكا، والذي انتهى مع الحرب الأهلية سنة 1865 م؛ أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع دول العالم، وهو يزول تدريجيا، لكن ربما حتى اليوم نجده في مناطق معينة.

^{*} - خدمات العمل: هي السلعة محل التبادل في سوق العمل

¹⁻ محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 31.

²- المرجع نفسه، ص 19.

³- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 15.

⁴⁻ أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 56-57.

ب. نظام العمل المضطر (العبودية): وهو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على أشخاص لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ، يسمون بالعبيد؛ ظهر هذا النظام في أوربا بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، مما أدى إلى ظهور الرأسمالية والعمل بالأجرة في المصانع.

- ج. العمل بالأجرة: هو العمل الذي أصبح اليوم سائدًا، والذي يميزه عن العمل المضطر هو أن العامل حرّ في شخصه، كما أنه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله، إضافة إلى إبرام عقد عمل ينص على مدة العمل وطبيعته وكذا الأجر المقابل له.
- د. أنواع أخرى للعمل: منها نظام العمل بالخمس الذي مبدأه هو أداء عمل ما مقابل خمس ثماره؛ وكذلك بحد نوعا آخر للعمل كنظام العمل بالمكافأة، وهو قيام العامل بمهمة معينة مقابل مكافأة مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة.
- 3. إنتاجية العمل: الإنتاجية هي مؤشر اقتصادي يقيس فعالية عوامل الإنتاج، ويعبر عنها بإقامة النسبة بين كمية الإنتاج وكمية إحدى عوامل الإنتاج (كالعمل مثلا)؛ فإنتاجية العمل مفهوم اقتصادي، يستخدم للتعبير عن فاعلية العمل المنتج الحي في مجال إنتاج المنتجات والخدمات المادية، حيث زيادة إنتاجية العمل تعني: 1

-إنتاج نفس الكمية من القيمة الإستعمالية بفترة زمنية أقل (مرتبطة باستخدام أقل من العمل الحي المبذول لكل وحدة ومنية)؛

-إنتاج كمية أكبر من الكمية الإستعمالية بنفس الفترة الزمنية (مرتبطة باستخدام نفس العمل الحي المبذول). كما يمكن قياسها بطرق مختلفة، حيث: 2

كمية الإنتاج ب)- إنتاجية العمل (حسب وقت العمل) = عددساعات العمل ¹⁻ محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص 169.

²⁻ فارس شلالي، مرجع سابق، ص 10.

الفرع الثاني: هيكل وبنية السكان

يتكون مجموع السكان في أي بلد ما، من سكان نشطين (PA) الذين يمثلون القوى العاملة، وسكان غير نشطين (PNA) ويمثلون باقى السكان خارج القوى العاملة.

- 1. السكان غير النشطين (خارج القوى العاملة): هي الفئة التي لا تعمل ولا تبحث عن عمل، كما أنها لا تستطيع أو ليست جاهزة لشغل منصب عمل، وهي تشمل كل من: 1
 - ربات البيوت؛
 - الأطفال الأقل من 15 سنة (أي الذين لا يسمح لهم القانون بالعمل)؛
 - الأشخاص الذين ينتظرون العودة لوظائفهم التي تم إيقافهم منها لأي سبب من الأسباب المؤقتة؛
- طلاب المدارس والجامعات ولو زادت أعمارهم عن 15 سنة، ولكن يستثنى منهم الطلبة الذين يعملون في غير أوقات الدراسة لقاء أجر؟
- المتقاعدون والعاجزون عن العمل بسبب الشيخوخة، أو العاهات البدنية والمصابون بالأمراض المزمنة، وكذلك السحناء والمتسولون؛
 - الأشخاص غير الراغبين في العمل وإن كانوا قادرين عليه.
- السكان النشطون (داخل القوى العاملة) : تمثل القوى العاملة ما يعرف بالفئة النشيطة اقتصاديا من السكان، وهي الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 سنة و65 سنة، بعد استبعاد الفئة خارج القوى العاملة السابقة الذكر؛ وهي تتكون من مجموع الأشخاص العاملون فعلا (المشتغلون) (PO)؛ والأشخاص الذين ليس لهم عمل ولكنهم يسعون إليه بطريقة جدية، ويبحثون عنه باستمرار، أي البطالين (STR).

حيث أنه كلما ارتفعت نسبة قوة العمل إلى حجم السكان كلما كان ذلك من العوامل الإيجابية، لأنه يساعد على زيادة حجم الإنتاج والدخل في البلد والعكس صحيح. 2

أ. فئة العمال "المشتغلون" (PO): هم الأشخاص الذين صرحوا خلال عملية المسح أو الإحصاء بأنهم يشغلون (يحجزون) مناصب عمل، مهما كان جنسهم أو سنهم (أكبر من 15 سنة)؛ أي يزاولون عمل مقابل أجر ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية*، وهي تشمل الفئات التالية:3

¹⁻ محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص ص 22-24.

²⁻ مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 24.

^{*-} الفترة المرجعية هي الأسبوع الذي يسبق عملية المسح.

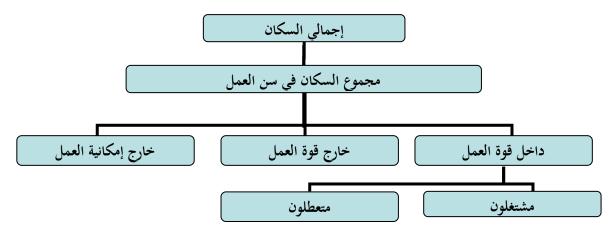
⁻³² رابح بلعباس، مرجع سابق، ص-32

- الأشخاص العاملون خلال عملية المسح أو الإحصاء؟
- الأشخاص الغائبون عن مناصبهم خلال عملية المسح؟
- الأشخاص الذين هم في حالة عطلة طبية لمدة لا تزيد عن ثلاثة 03 أشهر؟
 - المتربصون أو الأشخاص في مرحلة التكوين (التمهين)؟
 - المتقاعدون المزاولون لعمل مأجور؟
 - الطلبة الذين يشتغلون لفترات قصيرة مقابل أجر؟
 - الأشخاص الذين يزاولون الخدمة الوطنية؟
- الأشخاص من الجنسين، الذين يزاولون أعمال منزلية أو يعملون لحسابهم الخاص.

ب. فئة البطالين "العاطلين عن العمل" (STR): هم الأشخاص الذين صرحوا بأنهم لم يشتغلوا ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية، رغم رغبتهم في العمل والبحث عنه؛ وتتكون هذه الفئة من نوعين من البطالين هما: 1 - العاطلون عن العمل الذين سبق لهم وأن اشتغلوا (STR1)، ثم عادوا إلى البطالة بسب التسريح، استقالة أو انتهاء المدة (العقد).

-العاطلون عن العمل الذين لم يسبق لهم وأن اشتغلوا (STR2)، وذلك إما لأنهم حديثو الانتماء بالفئة النشيطة من السكان بحكم السن، أو أنهم وجدوا صعوبات في إيجاد مناصب عمل؛ وهذا النوع من البطالة هو أخطر من النوع الأول لأن أصحابه يفتقدون للخبرة المهنية، مما يصعب من عملية إدماجهم في سوق العمل. والشكل الموالي يوضح هيكل وبنية السكان وعلاقته بالبطالة والعمل:

شكل رقم (01): علاقة البطالة بالسكان والعمل



المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 48.

19

¹⁻ المرجع نفسه، ص ص 32-33.

الفرع الثالث: سوق العمل

عمثل سوق العمل المكان الذي تتفاعل فيه قوى الطلب والعرض على خدمة العمل، فطالبوا العمل هم كل الأفراد النشيطين الذين لا يملكون عملا، سواء تعلق الأمر بالفئة الأولى (STR1) أو الفئة الثانية (STR2)، ويشمل هذا التعريف أيضا الأشخاص الذين يعملون ويتطلعون إلى فرصة عمل أفضل؛ أما عارضيه فهم كل من يوفر منصب عمل كالمؤسسات والهيئات العمومية أو الخاصة، وهذا بالاعتماد على نظام المعلومات السائد والذي يحصي حجم القوى العاملة الراغبة في العمل والمستعدة له خلال فترة زمنية معينة وفقا للشرطين التاليين: أوضع معايير ثابتة ودقيقة تحدد وضعية العامل ومدى استعداده للعمل حسب قدراته الفكرية والفيزيولوجية، ثم تأتي عملية جمع البيانات، ترتيبها وتصنيفها تبعا لمجموعة من المعايير مثل: السن، الجنس، المهارات والمؤهلات. الحصاء حجم العمالة الضروري والمتاح من خلال إحصاءات تقوم بما الهيئات والإدارات المختصة في ذلك، والتي تختلف باختلاف الدول والتشريعات المعمول بها.

1. الفرق بين سوق العمل وسوق الشغل: إن سوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل وتشترى، حيث يمثل جانب الطلب المؤسسات وقطاع الأعمال، بينما يمثل جانب العرض القوى العاملة (العمال والبطالون)؛ أما في سوق الشغل فتتبادل الأدوار، فيصبح جانب الطلب في هذا السوق ممثلا في مجموع القوى العاملة، والمؤسسات هي التي تمثل جانب العرض لأنها هي التي تعرض مناصب الشغل؛ كما أن السلعة محل التبادل في سوق الشغل هي مناصب الشغل.

2. الطلب على العمل: يشكل الطلب الإجمالي للعمل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف اليد العاملة عند أجر حقيقي معين، كما أن الطلب على خدمات العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

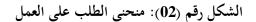
ينص قانون الطلب على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي، هي علاقة عكسية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة؛ كما أن طالبي العمل عند تقييمهم يعتمدون على الأجر الحقيقي من جهة، والإنتاجية الحدية للعامل (MPL) من جهة أخرى.

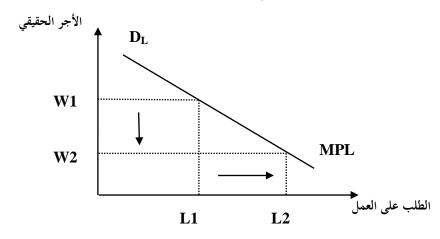
¹⁻ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 58.

²⁻ رابح بلعباس، مرجع سابق، ص 13.

³⁻ مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 32.

إن منحنى الطلب على العمل بالنسبة للمنشأة الإنتاجية يمثل قيمة الناتج الحدي للعمل تحت فرضيتي المنافسة التامة وثبات كمية خدمات عوامل الإنتاج الأخرى، وتتناقص قيمة الناتج الحدي للعمل بتزايد العاملين، أي أنه بزيادة عدد العمال يزداد الإنتاج ولكن بمعدل متناقص وذلك بسبب قانون تناقص العوائد الحدية. 1





المصدر: مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 33.

 2 كما أن تأثيرات التغير في الأجر على حجم الطلب على العمل تنتج عن عاملين هما:

أ. تأثير الحجم أو السعة: إن زيادة الأجور تعني زيادة تكاليف الإنتاج، وهو عادة ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي انخفاض الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على العمل.

ب. تأثير الإحلال: إن الزيادة في الأجر - بفرض ثبات سعر رأس المال- يولد حافرًا لدى صاحب العمل بأن يخفض تكاليف الإنتاج عن طريق تبني أسلوب إنتاج كثيف رأس المال، مما يعني انخفاض الطلب على عنصر العمل.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الطلب على العمل عدا الأجر، نذكر منها معدل النمو الاقتصادي؛ الاستثمار؛ التطور التكنولوجي؛ زيادة وانخفاض معدلات النمو السكاني؛ نوع النشاط الاقتصادي؛ القوانين والتشريعات.3

¹⁻ المرجع نفسه، ص 32.

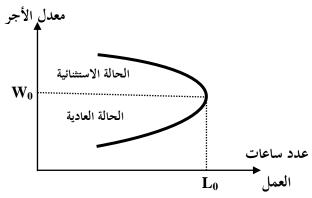
²- المرجع نفسه، ص 33.

³⁻ رابح بلعباس، مرجع سابق، ص 39.

3. عرض العمل: يمثل جانب عرض العمل، القوى العاملة الراغبة في عرض حدمات عملها لقاء أجر معين، وخلال وبصفة أدق يعني مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج، لقاء أجر معين، وخلال فترة زمنية معينة. 1

كما ينص قانون عرض العمل، على أنه في الحالات العادية، هناك علاقة طردية بين كمية العمل المعروضة ومستوى معين من الأجر؛ لكن في بعض الحالات الاستثنائية تصبح العلاقة بينهما عكسية، لأن العامل عند مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة على العمل، وهذا ما يبينه الشكل الموالى:





المصدر: نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 62.

من خلال الشكل يتضح أن منحنى عرض العمل موجب الميل في الحالة العادية، ينحدر من الأسفل إلى الأعلى نحو اليمين، عاكساً بذلك العلاقة الطردية بين كمية العمل والأجر، حتى بلوغه مستوى الأجر (\mathbf{W}_0)، لينعكس ميل المنحنى من الأسفل إلى الأعلى نحو اليسار، لتصبح بذلك العلاقة عكسية، بسبب تفضيل العمال الراحة عن العمل؛ حيث يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل نذكر منها: 2

أ. حجم السكان: كلما زاد حجم السكان، زاد عدد الأشخاص القادرين على العمل؛

ب. ساعات العمل: زيادة ساعات العمل تعني زيادة عرض العمل؟

ج. نسبة السكان في سن العمل: فكلما زادت نسبة الفئة النشطة إلى مجموع السكان (أي زيادة معدل النشاط)، كلما زاد عرض العمل، وتتأثر بالعادات والتقاليد السائدة؛

حرية اختيار العمل: من حيث ظروف وطبيعة العمل؛ الكفاءة؛ التعليم والإعداد المهني؛ تقسيم العمل
 وظروف المعيشة؛

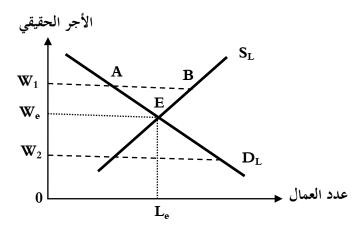
 $^{^{-1}}$ مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 77.

 $^{^{2}}$ حمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص ص 4 49-44.

- ه. التركيب النوعى للسكان: من حيث الجنس والعمر ؟
- و. الهجرة: فانتقال العمال يؤثر في المتوفر من الأيدي العاملة، كما يؤثر في نوع الخبرات الموجودة ومدى تخصصها.
- 4. التوازن في سوق العمل: يحدث التوازن في سوق العمل نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب على العمل، مما ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وعدد ساعات العمل المعروضة والمطلوبة، ومن ثم فتوازن سوق العمل يعني: "عدد الساعات التي يرغب العمال في عرضها وبيعها، والتي تساوي عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو استخدامها".

يتم تحديد مستوى الأجر التوازي في السوق من خلال تقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب على العمل ويحدث هذا عند النقطة (E)، وهي نقطة توازن السوق، وفي حالة اختلال التوازن فإن قوى العرض والطلب سوف تعيده إلى وضعه التوازي، في ظل مرونة الأجور؛ كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): توازن سوق العمل في حالة المنافسة التامة



المصدر: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 112.

ففي حالة ارتفاع معدل الأجر بأعلى من المستوى التوازي، أي إلى (\mathbf{W}_1) فإنه سيكون هناك فائضًا في العرض على العمل مقداره (\mathbf{AB})؛ مما يصعب على العمال الحصول على فرص للعمل، الأمر الذي يدفعهم إلى قبول أجور أدنى، وصولا إلى المستوى التوازي؛ والعكس يحدث عندما تنخفض الأجور إلى المستوى (\mathbf{W}_2)، أين يكون هناك فائضًا في الطلب على العمل.

5. **المعدلات شائعة الاستعمال في سوق العمل**: إنه ومن أجل تحليل الحالة الظرفية لسوق الشغل توجد هناك عدة مؤشرات نذكر منها:²

.

¹- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 111.

² -http://www.ons.dz, Consulté le : 27/03/2013.

الفصل الأول _____مدخل عام للبطالة وسياسات التشغيل

أ. معدل الإشغال (العمالة) " Taux d'Occupation": هو نسبة المشتغلين (العمال) إلى مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فما فوق).

معدل العمالة = مجموع العمال / مجموع السكان في سن العمل X

ب. معدل النشاط " Taux d'Activité": هو نسبة القوى العاملة (الفئة النشطة) إلى إجمالي السكان في سن العمل.

معدل النشاط = إجمالي الفئة النشطة / مجموع السكان في سن العمل X 100 X

عدد الأشخاص النشطين اقتصاديا في الفئة العمرية (س) معدل النشاط حسب الفئة العمرية = معدل النشاط حسب الفئة العمرية (س) مجموع السكان في الفئة العمرية (س)

ج. معدل البطالة" Taux de Chômage": هو نسبة البطالين إلى محموع القوى العاملة (الفئة النشطة). معدل البطالة = حجم البطالة / مجموع القوى العاملة / معدل البطالة = حجم البطالة /

د. معدل التشغيل "Taux d'Emploi": هو نسبة حجم العمالة إلى مجموع القوى العاملة (الفئة النشطة). أ

معدل التشغيل = حجم العمالة / مجموع القوى العاملة 100X

*معدل التشغيل= نسبة حجم العمالة (P.O) إلى مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فما فوق) بالرجوع إلى بيانات إجمالي السكان يمكن حساب بعض المقاييس الهامة مثل:²

عدد الأميين
$$= \frac{100 \, \mathrm{X}}{2}$$
 عدد السكان عدد السكان

¹⁻ رابح بلعباس، مرجع سابق، ص 17.

^{*-} هو المعدل المعمول به من طرف الديوان الوطني للإحصاءات الجزائري، أنظر اتقرير التشغيل على الموقع: http://www.ons.dz

²⁻ حسن الحاج، مرجع سابق، ص 09.

الفرع الرابع: خصائص ومميزات سوق العمل

إذا كان سوق العمل كغيره من الأسواق الأخرى يتوفر على عنصري العرض والطلب، فإنه ينفرد عنها محموعة من الخصائص والمميزات، وهي:

- 1. خصائص سوق العمل: لسوق العمل مجموعة من الخصائص منها:
- أ. غياب المنافسة الكاملة: وهو عدم وجود أجر واحد لنفس الأعمال المتشابكة، بسبب نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف ذات الأجور المرتفعة من جهة، ولعدم رغبتهم في التنقل الجغرافي أو المهني من جهة ثانية.
- ب. سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى وإن تشابحت لأسباب عنصرية كالجنس، اللون والدين، أو أسباب أخرى كالسن والثقافة.
- ج. تأثر عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم: سواء تعلق الأمر بكمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، نظام التأمينات والمعاشات...إلخ؛ وهو ما يختلف عن طبيعة العرض في سوق السلع والخدمات، الذي يخضع فقط لظروف البيئة الاقتصادية للإنتاج.
 - د. تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التقنى: وهو ما ينعكس على معدلات البطالة من حيث:
 - -إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري، أين حلت الآلة محل الإنسان؟
 - -ظهور خبرات لم تكن موجودة، ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة.
 - 2. مميزات سوق العمل: يتميز سوق العمل عن باقي الأسواق بالاختلافات التالية في جانبي الطلب والعرض:
- أ. بالنسبة لجانب الطلب: فالطلب على خدمات العمل هو طلب مشتق من الطلب السوقي على السلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، ومن ثم فهو لا يعكس تحقيق منفعة مباشرة، ما عدا بعض الخدمات كالطب والتعليم مثلاً
- ب. بالنسبة لجانب العرض: فالعامل يبيع حدمات عمله محتفظاً برأس ماله لنفسه، كالطبيب مثلاً، فهو يقدم حدمة ولكن لا تنتقل حبراته إلى مشتري هذه الخدمة؛ كما أنه يستحيل الفصل بين العامل وحدمات العمل التي يقدمها؛ بالإضافة إلى أن تقديم قدرات متخصصة لنوعيات معينة من حدمات العمل، يتطلب فترة طويلة لإعدادها (التعليم والتدريب).

_

 $^{^{-1}}$ نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص ص 18-15.

من خلال ما سبق نستنتج بأن هناك عوامل أخرى غير نقدية ذات أهمية، تتحكم في تحديد ظروف عرض العمل، كعدد ساعات العمل الأسبوعية، تفضيل العامل لوقت الفراغ على حساب الدخل.

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل والبطالة

عرف سوق العمل ومفهوم البطالة تفسيرات كثيرة عبر مختلف المدارس الاقتصادية التي عمل أصحابها على اختلاف مذاهبهم وعبر فترات زمنية متعاقبة على إعطاء التفسير لمسبباتها، محاولين بذلك إيجاد الحلول المناسبة لها، وفيما يلى بعض أهم تلك النظريات:

الفرع الأول: سوق العمل والبطالة في الفكر الكلاسيكي

قامت المدرسة الكلاسيكية على جملة من الفرضيات، أهمها:

-المنافسة الكاملة، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

-المرونة العالية للأجور والأسعار؛

-التوظف الكامل، أي الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج بما فيها عنصر العمل؟

-العرض هو الأساس في عملية التوازن الذي يكون تلقائياً وحتمياً (قانون ساي للمنافذ)* ؛

- كمية النقود هي التي تؤثر في المستوى العام للأسعار وليس العكس، كما أنها حيادية فهي مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة؛

-تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة؛

-بناء النموذج في الأجل القصير.

1. دالة الإنتاج وحجم العمل: تعتبر دالة الإنتاج المرتكز الأساسي الذي قام عليه النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر، حيث يرتبط حجم الإنتاج الكلي للسلع والخدمات بمتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة Y = F(L, K, T,,,,)

حيث أن:

Y: حجم الإنتاج الكلي، L: قوة العمل الكلية، X: رأس المال، X: مستوى التكنولوجيا المستعملة في الاقتصاد وبما أن النموذج الكلاسيكي مبني على التحليل في الأجل القصير، فإن كل عوامل الإنتاج بالنسبة لهم Y = F(L): عتبر كمخزون ثابت، ما عدا عنصر العمل؛ وعليه فإن دالة الإنتاج تصبح على الشكل التالي: Y = F(L)

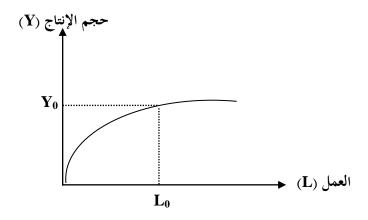
^{* -} قانون ساي للمنافذ: هو القانون الذي صاغه ساي في سنة 1803 في كتابه "الاقتصاد السياسي" والذي ينصُ على أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به

الفصل الأول _____مدخل عام للبطالة وسياسات التشغيل

وبما أن دالة الإنتاج هي دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل، وأي زيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص $\mathbf{Y'} = \mathbf{dY/dL} \dots (\mathbf{Y'} > \mathbf{0})$ حسب قانون تناقص الغلة، فإن الإنتاجية الحدية للعمل تكون موجبة، أي: $\mathbf{Y''} = \mathbf{d^2Y/d^2L} \dots (\mathbf{Y''} < \mathbf{0})$

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): منحنى دالة الإنتاج



المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 96.

وبما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج حسب الكلاسيك، فإن حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما، ضروري لمعرفة توازن سوق العمل.

2. سوق العمل عند الكلاسيك: يتحدد توازن سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب على العمل (LD) مع منحنى العرض على العمل (LS).

أ. عرض العمل: حسب الكلاسيك، عرض العمل له علاقة طردية بمعد الأجر الحقيقي؛ ومنه:

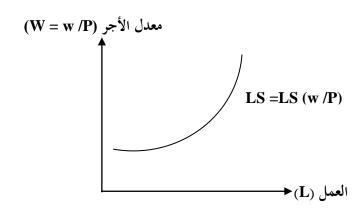
$$LS' = dLS / dW \dots > 0$$
 $LS = LS (W) = LS (w /P)$

 $\mathbf{W} = \mathbf{w} / \mathbf{P}$ حيث أن:

LS: عرض العمل، W: الأجر الحقيقي، w: الأجر الاسمى، P: المستوى العام للأسعار.

وإذا افترضنا أن دالة العرض (LS) هي دالة مستمرة وقابلة للاشتقاق، فإن التمثيل البياني لها يكون حسب الشكل الموالى:

الشكل رقم (06): منحنى عرض العمل



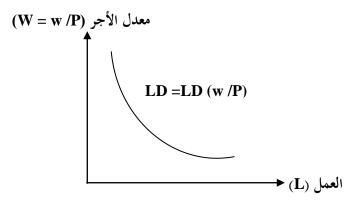
المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 98.

يظهر هذا الشكل أنه كلما أُريدَ الحصول على مقدار عرض أكبر من العمل، كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

ب. الطلب على العمل: إن الطلب على العمل له علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي، ففي ظل المنافسة الكاملة وقاعدة تعظيم الربح، فعلى أصحاب المؤسسات اختيار حجم الإنتاج والتشغيل المناسبين، الذين يتساوى عندهما سعر المنتج أو الخدمة مع التكلفة الحدية للعمل.

ومع اعتبار أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل هي متناقصة كما سبق وأن تم شرحه؛ فإن منحني الطلب على العمل عند الكلاسيك يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (07): منحنى طلب العمل

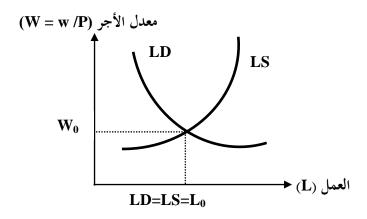


المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 101.

حيث أن أي زيادة في الطلب على العمل تستلزم انخفاض معدل الأجر الحقيقي.

ج. توازن سوق العمل عند الكلاسيك: يتم التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، أي (LS=LD)؛ فعنده يتحدد حجم العمالة التوازين، وكذلك معدل الأجر التوازين.

الشكل رقم (08): منحنى توازن سوق العمل عند الكلاسيك

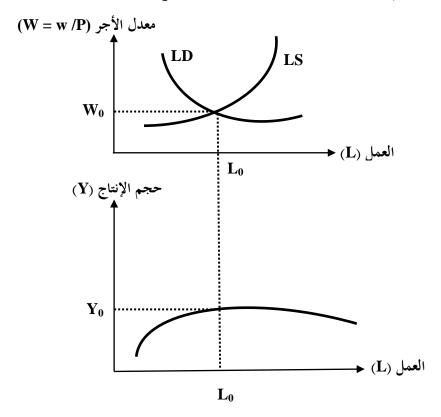


المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 105.

فمن خلال قانون المنافذ لسامي يتحدد التوازن عند الكلاسيك، حيث أن عمليات الإنتاج على المستوى الكلي تصنع من المنتجات (السلع) النهائية ما قيمته تساوي تماماً الدخل الذي يحصل عليه الأفراد المشاركون في تلك العمليات الإنتاجية؛ وبما أن البطالة عندهم إرادية (اختيارية) فقط، فإن الدخل ينفق بصورة تحافظ على مستوى الناتج والاستخدام، بمعنى أن المنتجات التي صُنِعَتْ وعرضت في السوق، ستباع بكاملها إلى الأفراد الذين حصلوا على دخول تساوي قيمتها وإلا ستحدث بطالة لا إرادية؛ وهذا لكون الادخار يتحول بصورة آلية إلى استثمار، فهو بذلك لا يؤثر على حجم الطلب الكلي، كونه سينفق على المشتريات من السلع والخدمات.

إن تحديد حجم العمل في سوق العمل، سيعطي لنا تلقائياً حجم الإنتاج الموافق له في دالة الإنتاج، كما هو مبين في الشكل التالي:

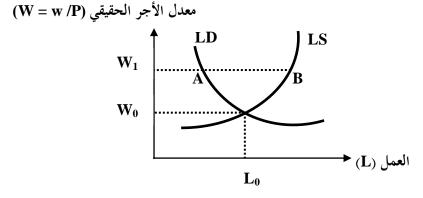
الشكل رقم (09): منحنى توازن سوق العمل ودالة الإنتاج عند الكلاسيك



المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 107.

3. البطالة عند الكلاسيك: يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أنه لا وجود للبطالة عند مستوى التشغيل الكامل، وإن وجدت فهي اختيارية بسبب رفض العمال للأجر السائد في السوق، أو احتكاكية نتيجة تنقلهم بين مناصب الشغل؛ وهذا راجع حسبهم إلى ما يعرف بعدم مرونة الأجور النقدية، أي جمودها في الاتجاه التنازلي؛ وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): البطالة و توازن سوق العمل عند الكلاسيك



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية في التحليل الاقتصادي الكلى، OPU، الجزائر، 1994، ص 84.

من خلال الشكل السابق، يرى الكلاسيك أنه إذا قامت النقابات العمالية برفع الأجور الاسمية، مع ثبات المستوى العام للأسعار، فإنه سيرتفع الأجر الحقيقي إلى (\mathbf{W}_1)، فتنشأ بذلك بطالة اختيارية مقدارها المسافة بين النقطتين (\mathbf{A} و \mathbf{B})، أين يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه ($\mathbf{L}\mathbf{S} \mathbf{L}\mathbf{D}$)؛ وهذا بسبب عدم مرونة الأجر الاسمي في الاتجاه النزولي، مما يجعله سبباً في نشأة مثل هذا النوع من البطالة، وعليه إذا وافقت النقابات على تخفيض الأجور الاسمية فإن هذه البطالة ستختفي؛ \mathbf{L} ومن ثم فمرونة الأجور والأسعار كفيلة بالقضاء على البطالة وإعادة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

الفرع الثاني: سوق العمل والبطالة في الفكر الكنزي

مع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أو ما عرف بأزمة الكساد العظيم، التي عجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد تفسيرات وحلول لها، برز الفكر الكنزي الذي قام بإعطاء تفسيرات واقعية وحلول عملية من خلال تحليله لسوق العمل، والتي كانت لا تتطابق ومبادئ الفكر الكلاسيكي؛ حيث ترتكز النظرية الكنزية على النقاط التالية:

- تحليل الدخل والاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعّال؛ كما أن التوازن الاقتصادي للاستخدام، الإنتاج والدخل قد يحدث فيما دون مستوى الاستخدام التام؛

-التأكيد على جمود الأجور في الوضع السائد، مما يقلل من أهمية مرونة الأجور والأسعار في توجيه النشاط الاقتصادي؛

-ضرورة تدخل الدولة لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح؛

-عدم حيادية النقود (مبدأ تفضيل السيولة)؛*

-عدم تطابق الادخار مع الاستثمار هو أمر ممكن في ظل اتجاه معدل الربح للتناقص نتيجة انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة من جهة، والعوامل النفسية التي تؤثر في توقعات المستثمرين من جهة أخرى، الأمر الذي يحد من تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الكامل للموارد؛

-تحليل ظاهرة البطالة من منظور قصير الأجل.

 $^{^{-1}}$ فارس شلالي، مرجع سابق، ص 23.

 $^{^{2}}$ رابح بلعباس، مرجع سابق، ص 67.

^{* -} حسب كينز، فإن الأفراد يمكن أن يطلبوا النقد لذاته، وهذا بدافع المعاملات، الاحتياط أو المضاربة؛ كما أنهم يفضلون النقد السائل على الأصول المالية في الفترات التي تنخفض فيها معدلات الفائدة.

1. سوق العمل عند كينز: اعتبر كينز البطالة إجبارية، وليست اختيارية حسب ما جاء في الفكر الكلاسيكي؟ كما أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل، ومن ثم ففرضية مرونة الأجور والأسعار تسمح بعودة التوازن حسب آليات السوق (قانون ساي للمنافذ) أصبحت مرفوضة، بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح الوضع الاقتصادي عن طريق الطلب الكلي الفعّال.

أ. الطلب على العمل: لم يختلف كينز عن الكلاسيك في تحليله لجانب الطلب على العمل، فهو بالنسبة إليه دالة مشتقة من دالة الإنتاج، وهي متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي؛ وهو توضحه المعادلة التالية:

$LD' = dLD / dW \dots > 0$ LD = F(W) = F(w/P)

حيث أن : W = w /P

LD: طلب العمل، W: الأجر الحقيقي، w: الأجر الاسمى، P: المستوى العام للأسعار.

ومن أجل أن يحقق المنتِجُ أكبر ربح ممكن، فإنه يقوم بتحديد كمية الإنتاج إلى الحد الذي يصبح فيه الإنتاج $\mathbf{MPL} = \mathbf{W} = \mathbf{W}/\mathbf{P}$

ب. عرض العمل: على الرغم من استخدام كينز لنفس النموذج الكلاسيكي (بحث العمال على تعظيم أجورهم)، إلا أن الاختلاف بينه وبينهم يكمن في دالة العرض من حيث:

الاختلاف الأول: يكمن في نوع معدل الأجر المعتبر، فبينما يعتبره الكلاسيك معدل الأجر الحقيقي (w/P)، فإن كينز يعتبره الأجر الاسمى أو النقدي (w) هو المحدد للعرض؛ وهذا راجع حسبه لسببين:

- أن العمال معرضون لظاهرة الخداع النقدي، لأنهم لا يأخذون بعين الإعتبار سوى الأجر المعمول به في السوق (الاسمي)، بغض النظر عن تغيرات المستوى العام للأسعار، الذي غالبا ما تكون معرفتهم بما ضعيفة وغير واضحة، مما يجعل قدرتهم الشرائية تنخفض نتيجة الزيادة الحاصلة في المستوى العامل للأسعار (التضحم).
- كون المستوى العامل للأسعار يتحدد بكمية النقد المتداولة، بينما يتحدد معدل الأجر الاسمي في سوق العمل، فإن تغير الأجور الحقيقية والأجور الاسمية لا يكون بشكل تناسبي، عكس ما افترضه الكلاسيك.

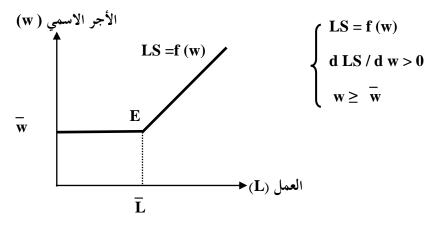
الاختلاف الثاني: بينما يفترض الكلاسيك وجود مرونة عالية في الأجور (سواء نحو الارتفاع أو الانخفاض)، يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض، بسبب وجود حد أدنى لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وهذا راجع إلى عدة عوامل كالقوانين التي تحمي العمال، النقابات، وجود معدل أجر أدنى مضمون قانونياً (SMIG).

_

^{. 185} من نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم، عنابة، 2007، من $^{-1}$

وعليه تكون دالة العرض الكينزية على الشكل التالي:

الشكل رقم (11): منحنى عرض العمل عند كينز



Source: Thierry Tacheix, L'essentiel de la macroéconomie, Gualino, Paris, 2000, P 28.

نلاحظ من خلال الشكل أنه عندما يتناقص معدل الأجر الاسمي، فإن الكمية المعروضة من العمل تنخفض حتى تصل إلى النقطة (\mathbf{E}) التي تقابل الأجر الأدبى الاسمي (\mathbf{w})، حيث أن الجزء الأفقي يعني أنه من أجل أجر اسمي (\mathbf{w}) يعرض العمال كمية عمل مقدارها (\mathbf{L})، أما الجزء المتصاعد فيعني أن أي زيادة في عرض كمية العمل يجب أن تقابلها زيادة في الأجر الاسمى. \mathbf{L}

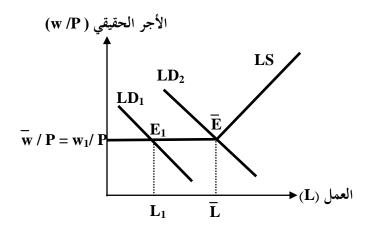
ج. توازن سوق العمل عند كينز (توازن التشغيل غير الكامل): يرى كينز أن التوازن في سوق السلع والخدمات حتمية لابد منها حتى يتحقق التوازن في سوق العمل، وذلك لا يكون إلا من خلال اعتماد سياسة دفع العمل لمواجهة البطالة.

حيث أنه ومن أجل مستوى أسعار ثابت (P)، فإن التوازن عند كينز يتحقق عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، باعتبار أنه يمكن التعبير عن دالة العرض بدلالة الأجر الحقيقي بدلا من الأجر الاسمي؛ كما هو مبين في الشكل الموالي:

¹- Thierry Tacheix , L'essentiel de la macroéconomie, Gualino, Paris, 2000, P 28.

 $^{^{2}}$ عد القادر بلعربي، مرجع سابق، ص 32.

الشكل رقم (12): توازن سوق العمل عند كينز



Source: Ibid, P 29.

حيث تمثل النقطة ($\overline{\mathbf{E}}$) حالة المستوى التوازي عند التشغيل الكامل، أما إذا تراجع الطلب على العمل بسبب نقص الطلب على السلع والخدمات، فإنه سوف يتحرك باتجاه الأسفل ليصبح المستوى التوازيي الجديد لسوق العمل هو النقطة ($\overline{\mathbf{E}}_1$) ولكن عند التشغيل الناقص، لأن هناك فائض في عرض العمل قدره المسافة ($\overline{\mathbf{L}}_1$ - $\overline{\mathbf{L}}$)؛ وهم العمال الذين يقبلون بمستوى الأجر السائد ($\overline{\mathbf{W}}_1$)، ولكن المنتجين يطلبون حجم عمل أقل، ثما يستدعي وجود بطالة إجبارية (لا إرادية) حسب كينز، بسبب عدم مرونة معدل الأجر الاسمي نحو الانخفاض؛ ومن ثم فالدولة مطالبة حسبه بالتدخل لتحريك النشاط الاقتصادي، من خلال السياسات المالية التوسعية، التي تشجع الطلب الكلي ثما يساهم في خلق مناصب عمل، التي تحقق التشغيل الكامل كما أراده الكلاسيك، والذي يعتبر حالة من الحالات التي يمكن أن يكون عليها الاقتصاد الوطني.

2. البطالة عند كينز: يعد نقص الطلب الفعال حسب كينز هو السبب لوجود بطالة إجبارية، وهذا لوجود فحوة انكماشية ناتجة عن الفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للمحتمع؛ ¹ على الرغم من وجود أفراد يبحثون عن العمل عند معدل الأجر السائد؛ وعليه فتدخل الدولة حسبه يصبح ضروري لإعادة التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود ومن ثم سوق العمل الذي يعد توازنه هو نتيجة حتمية لتوازن السوقين الأولين، وهذا من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق أدوات السياسة النقدية كتخفيض معدل الفائدة لتحفيز الاستثمار، أو أدوات السياسة المالية كتخفيض الضرائب وزيادة النفقات العمومية وكذا رفع التعويضات الاجتماعية لتحفيز استهلاك العوائل.²

¹⁻ نوال بن فايزة، مرجع سابق، ص 21.

²⁻ فارس شلالي، مرجع سابق، ص 26.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للبطالة

عرف سوق العمل مع نهاية القرن الماضي العديد من التطورات والتحديات التي نتجت عن التغيرات التي حدثت في هيكل وبنية السكان النشطين من جهة، وزيادة الفوارق الاجتماعية بسبب ما يعرف بالعولمة الاقتصادية من جهة أخرى؛ كما ساهم التطور التكنولوجي السريع وكذا تطور مفهوم الموارد البشرية على ظهور تيارات فكرية معاصرة تفسر البطالة؛ ومن أهم تلك النظريات الحديثة نجد:

1. نظرية رأس المال البشري: قام الاقتصادي ج.ج. بيكر (J. Gary. Becker) في سنة 1964 بتطوير نظريته المتعلقة بقرار الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يرى بأنه كما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير من أجل تعظيم الربح، فإن العامل أيضا يسعى إلى الرفع من معدل تراكم معارفه التي تعمل على زيادة مهاراته وإنتاجيته، ومن ثم تحسين راتبه المستقبلي، وهذا على المدى المتوسط والبعيد؛ أين قارن بين العائد على الاستثمار في القوى العاملة من خلال تحسين المعارف والمهارات وبين معدل الفائدة المحصل، أي بين كلفة الاستثمار والمردودية المحصلة، على أن تكون الأولى أقل من الثانية أي لصالح صاحب العمل لضمان استمرار المشروع ومن ثم مناصب العمل؛ حيث جاءت هذه النظرية بجملة من الفرضيات وهي: 2

- كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد؟
- كل استثمار في رأس المال البشري يستلزم نفقات، ومنه فالاستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقداً؟
 - -الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم والضبط للسوق؛
- -وجود فئتين من الأشخاص، فئة أولى قليلة العدد وذات قدرات تدريبية عالية، والثانية تشكل الغالبية ولا تملك مؤهلات تعليمية، تمارس أعمال متردية وفي أغلب الحالات تكون في بطالة إجبارية.

حيث أن بعض الأفراد يفضلون وعلى نحو مفاجئ مغادرة مناصب عملهم وبصفة إرادية، من أجل أفاق مهنية أخرى، وهو ما يشكل خسارة لصاحب العمل الذي استثمر وساهم مادياً في تأهيلهم، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن طريقة ملائمة تمكنه من استرجاع المبالغ المنفقة على هذه الفئة من القوى العاملة ، وهذا من خلال:3

- تخفيض أجور الفئة العمالية الشابة المتبقية؛

¹⁻ مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 36.

²⁻ رابح بلعباس، مرجع سابق، ص 97.

³⁻ مليكة يحيات، مرجع سابق، ص 37.

-عزوف المؤسسة عن الاستثمار في رأس المال البشري تحسباً لأي تسرب أخر.

ما يعاب على هذه النظرية، هو كونها من النظريات الجزئية التي حاولت تفسير سوق العمل من جانب واحد فقط وهو جانب العرض، في محاولة لإيجاد تفسير لظاهرتين في آن واحد وهما اختلاف الأجور وتطور البطالة؛ كما وجهت لها العديد من الانتقادات أهمها:

-التصرفات التمييزية بين الجنسين الصادرة عن أرباب العمل في السوق، حيث بينت العديد من الدراسات الأمريكية عن وجود فروق كبيرة في الأجور بين النساء والرجال، حتى وإن كان لهما نفس المستوى التعليمي والتكويني؛

-ظاهرة انقسام سوق الشغل، ففي حالة العمر مثلاً، نجد أن الشباب هم الأكثر حظاً للاستثمار في مجال التعليم والتكوين مقارنة بالأكبر منهم سناً، والذين لا يكون التكوين بالنسبة لهم ذا مردود إلا في الأجل القصير، عكس الشباب؛

-الخصائص الفردية للأشخاص، كدرجة تلاؤم الفرد مع منصب العمل، ومدى اندماجه مع مجموعة العمل، فكلما كان الاتصال سهلا كانت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة.

2. نظرية البحث عن العمل: يرجع الفضل لصياغة هذه النظرية لأعمال كل من الاقتصاديين (Gordon, Phelps)، حيث جاءت على أنقاض الفكر التقليدي لسوق العمل، الذي بُني على فرضية أن جميع المتعاملين في هذا السوق على معرفة وعلم كاملين بما يحدث فيه، كما أنها حاولت إدخال جملة من الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل والمتمثلة في: 2

-وجود بطالة في ظل وجود عروض عمل غير مشغولة؟

-وجود تضخم مرتفع مع وجود بطالة مرتفعة؛

-التباين الكبير في توزيع الأحور المصحوب بتنوع كبير في تقسيم الأعمال.

ومن ثم فقد بينت هذه النظرية مدى صعوبة توفر المعلومات في سوق العمل، وبأن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت؛ ومن ثم فهي ترتبط بتكلفتين الأولى مباشرة وتتمثل في تكلفة التنقل لإجراء المقابلات،

36

¹⁻ مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 11.

²- المرجع نفسه، ص 11.

شراء المحلات...إلخ؛ والثانية تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة وهي قيمة الأجر المضحى به خلال التفرغ لعملية البحث عن الوظيفة الملائمة. 1

 2 وقد بُنيت هذه النظرية التي ظهرت في سبعينيات القرن الماضي على جملة من الفرضيات وهي

- -التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة؟
- -الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- -هناك حد أدبى للأجر، والذي لن يقبل الباحث عن العمل بأقل منه، ويقبل بالأجر الأعلى منه؛
- تزامن وجود كم هائل من العاطلين جنبا لجنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الاختلال في سوق العمل 3
 - -تحصيل المعلومات حول الأجور ومناصب الشغل مكلفة. 4

تعد البطالة حسب هذه النظرية اختيارية (احتكاكية)، لأنها تكون بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل جمع المعلومات والبحث عن أفضل فرصة عمل مناسبة لقدراتهم في ظل الأجور المعطاة، 5 ورغم أنها ساعدت في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة إلا أنها عانت من أوجه قصور أهمها: 6

-عدم تطابق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع الاقتصادي لأنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل كما ادعت ، في حين أن سبب البطالة يعود بالأساس إلى تسريح العمال، خاصة في فترات الركود الاقتصادي؛

-أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أن فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقاءهم عاطلين؛

-عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها على المدى الطويل.

3. نظرية تجزئة سوق العمل: أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان (P.B.Doeringer على منها سوق العمل (M.Piore على منها سوق العمل التجزئة التي على منها سوق العمل الأمريكي خلال فترة الستينات على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، باعتبارها عوامل أساسية ذات

¹⁻ رابح بلعباس، مرجع سابق، ص 100.

²⁻ فارس شلالي، مرجع سابق، ص 27.

³⁻ مليكة يحيات، مرجع سابق، ص 38.

⁴⁻ مهدي كلو، مرجع سابق، ص 11.

⁵⁻ سليم عقون، مرجع سابق، ص 28.

⁶⁻ على عبد الوهاب نجا، البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص49.

صلة بارتفاع معدلات البطالة آنذاك، فضلا على البحث عن الأسباب الحقيقية لارتفاعها في قطاعات معينة وحصول ندرة على اليد العاملة في قطاعات أخرى، حيث قسمت هذه النظرية سوق العمل إلى أنواع: 1

- سوق داخلية: هي القوى العاملة الموجودة داخل المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وعلاقة ذلك بسلم الأجور.
- سوق خارجية: يجري فيها البحث على العمالة خارج محيط المؤسسة لعدم توافر الشروط الضرورية للمنصب المطلوب مع عدم إمكانية الترقية.
- السوق الأولية: تضم الوظائف الأكثر أجراً والأكثر ثباتاً واستقراراً والتي توفر أحسن الشروط، بما في ذلك امتيازات الترقية، فمثلا في الجزائر نجد تلك الوظائف الدائمة التي يوفرها قطاع المحروقات.
- السوق الثانوية: هي تلك السوق التي تضم الوظائف الأقل أجراً واستقراراً والتي ينخرط فيها كثير من الشباب خاصة النساء منهم، والتي تتم عادة على مستوى المؤسسات الإنتاجية الصغيرة وتستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل ودرجة تأثرها كبيرة بالتقلبات الاقتصادية، أي أن المنتمين إليها أكثر عرضة للبطالة.
- السوق الرئيسية: تشمل المؤسسات كبيرة الحجم والتي تجمع بين الصناعات كثيفة رأس المال والعمالة المؤهلة، الأمر الذي يؤهلها بحكم مكانتها وموقعها الاستراتيجي في السوق وكبر مواردها بتحقيق فوائد ايجابية على العمالة المنتمية إليها.
- 4. نظرية العقود الضمنية: من أبرز مؤسسي هذه النظرية نجد ((BAILY(1974) (1975)، وهي تقوم على أساس أن الاتفاقات الملزمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، معناه أنه ليس من الضروري صياغة الاتفاقات بشكل رسمي ومكتوب ، ومن ثم فهي تفترض عدم مرونة الأجور لأنها لا تتأثر بانخفاض الطلب على العمل، وهذا راجع إلى كون: 2
- -الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية؟

¹⁻ ليلى قطاف، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مدرسة الدكتوراه، حامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص ص 70-08.

² - David Marsden, Marché du Travail : Limites sociales des nouvelles théories, Edition ECONOMICA, Paris, 1989, P 09.

-عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن؛

-للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تمتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرًا ثابتاً.

كما تفترض هذه النظرية أن العمال غير مستعدين لتحمل مخاطر هذه العقود ، حاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أن: 1

-هذه النظرية عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية، بل تكتفي بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلا من الدخول المتغيرة؛

-هذه النظرية لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات (1929-1933)، بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي؛

-هذه النظرية لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار .

5. نظرية الأجور الكفأة: تقوم هذه النظرية على أساس أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي، حيث يعتبر (Leibenstein) أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، أي أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق وذلك لتشجيع العمال على زيادة إنتاجهم عما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم، الأمر الذي ينجر عنه وجود فائض في عرض العمال ومن ثم بطالة. 2

استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيراً، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من الحتيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال، كما تتنبأ النظرية بأنّ العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة (هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية) معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

¹⁻ فارس شلالي، مرجع سابق، ص 29.

²⁻ المرجع نفسه، ص 29.

³⁻ سليم عقون، مرجع سابق، ص 31.

لقد استطاعت هذه النظرية إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور والأسعار من خلال توضيح لماذا تقوم المؤسسات بتخفيض معدلات الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات انخفاض الطلب، ولماذا لا تُقدِم على توظيف العاطلين الذين قد يقبلون العمل عند أجور أقل. 1

لهذا كانت نظرية الأجور الكفأة تعطي بعدًا آخر بين العامل ورب العمل بعيدا عن الإطار الكلاسيكي المألوف والخاضع لتجاذب قوى السوق، أين أصبح لنوعية العمل وإنتاجيته أهمية كبيرة في استقرار اليد العاملة داخل المؤسسة، على اعتبار أن إنتاجية العامل متوقفة على الأجر الذي يتلقاه وهو الأجر الكفء.

6. نظرية اختلال سوق العمل: ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي (E. Malinvand) كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات، ويرتكز تحليله للبطالة على التفاعل القائم بين سوق السلع والخدمات وسوق العمل؛ 3 بحيث تأخذ هذه النظرية بجمود الأجور والأسعار في الأمد القصير، ويرجع هذا الجمود إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، فتنتج البطالة عن العرض الزائد لليد العاملة على الطلب المتوفر في السوق؛ 4 ومن ثم فهي تُقر بوجود نوعين من البطالة وهما البطالة الإجبارية (البطالة الكنزية)، وبطالة إختيارية (البطالة الكلاسيكية). 5

لم تعلم هذه النظرية من الانتقادات التي وجهها المعاصرون لها، كونها تحتم بالمدى القصير فقط من جهة، ومن جهة أخرى سلمت بإمكانية حدوث بطالة كينزية أو كالاسيكية، لكن الواقع يمكن أن يجمع بينهما وهو ما لا تعالجه النظرية من خلال سياساتها الاقتصادية.

7. نظرية المشغلون الباحثون عن الشغل: إن عملية الاحتكار المزدوج الممارسة من طرف منظمات أرباب العمل المهيمنة من جهة، والنقابات العمالية من جهة أخرى، أثناء مناقشة قضية الأجور، ينجر عنها بطالة بسبب الصراع القائم بين مجموعتين من العمال، الأولى تعرف بر (Insiders) أي العمال المشتغلين حاليا بالمؤسسة،

¹⁻ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة)، الكويت، 1994، ص 1013.

²⁻ رشيد شباح، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه ، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 102.

 $^{^{3}}$ سليم عقون، مرجع سابق، ص 31.

⁴⁻ رشيد شباح، مرجع سابق، ص 97-98.

⁵- فلوس شلالي، مرجع سابق، ص 31.

⁶⁻ محمد أدرويش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005، ص 66.

والثانية تعرف بـ: (Out-sidres) وهي الفئة العمالية الباحثة عن الشغل ولو عند أدبى مستوى للأجور، فهي بذلك لا تلعب أي دور في تحديد مستوى الأجور، عكس الجموعة الأولى التي تقوم برفع هذا الأخير إلى الحد الذي يفوق المستوى التوازي، مسببة بذلك بطالة إجبارية لفئة الباحثين عن الشغل، كون أصحاب العمل هم أيضا يفضلون الاحتفاظ بالعمالة الحالية بسبب ارتفاع إنتاجيتهم من جهة، وحتى لا تضيع التكاليف التي تحملوها أثناء عملية تدريبها وإعدادها، بالإضافة إلى تكلفة البحث عن عمالة جديدة وتدريبها وما تستلزمه العملية من وقت. 1

أما في حالة إتباع الحكومة لسياسة انكماشية من خلال تخفيض الطلب الكلي، فإن الطلب على العمالة سوف ينخفض هو الآخر بدوره، ولكن العمال الحاليين سوف لن يقبلوا بتخفيض أجورهم ليرفعوا مستوى التوظف، بل سيستخدمون قوة مساومتهم التي ترجع بالأساس إلى قوتهم الاحتكارية بصرف النظر عن معدلات البطالة السائدة.

المبحث الثاني: سياسات التشغيل والعمل اللائق

يعد مصطلح سياسات التشغيل من المفاهيم التي تندرج في إطار البرامج التنموية لأي بلد؛ حيث أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية ، من أجل تنمية فرص العمل نموا يتناسق كما وكيفاً مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني؛ أين يعد العمل اللائق مؤشر على فعالية سياسة التشغيل المنتهجة في بلد ما.

المطلب الأول: ماهية سياسات التشغيل

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل، تعمل الأجهزة الحكومية على وضع سياسات تشغيل، تعدف إلى التقليل من حدة ظاهرة البطالة، وذلك بإشراك كل الفاعلين في سوق العمل، من خلال إطار قانوني ومؤسساتي.

الفرع الأول: تعريف سياسات التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتي "سياسة" والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية، و"التشغيل" الذي يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط فكري أو حسدي يشغل بما وقته لقاء أجر؛ 3 كما يعني التشغيل تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرف المكتب الدولي للعمل من خلال الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية

¹- مليكة يحيات، مرجع سابق، ص 45.

²- المرجع نفسه، ص 46.

³⁻ عمار رواب، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2011، ص 68.

الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية، مع إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات. 1

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل على أنها "مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج".

كما عرفها المكتب الدولي للعمل (BIT) على أنها "رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المحددة للشغل في بلد معين". 3

وعلى نطاق واسع فقد عرفها كل من (J.C.Barbier و J.C.Barbier) على أنها تشمل جميع التدخلات الحكومية في سوق العمل، لتصحيح أي اختلالات و/أو تخفيف الآثار الضارة المترتبة عليه. 4

كما تعرّف سياسة التشغيل على أنها "السياسة التي تعدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق"؛ وهي مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل. وان سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل. 7

http://ladp.itcilo.org

¹⁻ عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 191.

²⁻ المرجع نفسه، ص 191.

³ - Département des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi, Première édition, Genève, 2012, p15.

⁴ - http://www.cours-univ.fr/documents/cours020104.pdf, consulté le : 03/07/2013.

⁵⁻ زكى بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية (إنكليزي، فرنسي، عربي)، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994 ، ص 178.

⁶⁻ مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، البرنامج التدريبي (خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلى)، المركز الدولي للتدريب، منظمة العمل الدولية، 30 تشرين الثاني - 03 كانون الأول 2008، شوهد يوم: 2013/09/23 على الرابط:

⁷⁻ مداني بن شهرة، مرجع سابق، ص 164.

ومن ثم فيمكننا تعريف سياسة التشغيل على أنها مجمل الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من أجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي احتلال يطرأ عليه، وهذا بحدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نموا يتناسق كماً وكيفاً مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أهداف وأنواع سياسة التشغيل

تعد سياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام الاقتصادي السائد، بسبب اختلاف النظرة لعملية التشغيل، ففي الوقت الذي تعتبر في النظام الرأسمالي مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى، فإنها تعتبر في النظام الاشتراكي هدفا في حد ذاته، مما جعل لسياسات التشغيل أهداف وأنواع مختلفة تستجيب كل منها لمتطلبات التوجه الإيديولوجي للنظام الاقتصادي المعتمد من طرف الدولة.

1 . الأهداف: تهدف سياسات التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: 1

-توفير فرص العمل، وهذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة؛ -تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها؟

-خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة ويرفع من مستوى معيشتهم، واستخدام أكفأ لقدرات العمال، بما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني ويرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية للبلد؛

-توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؟

-استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدبي حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي؟

-تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة.

2. الأنواع: لسياسات التشغيل تقسيمات مختلفة، لكن الشائع منها نوعان وهما:

-سياسة تشجيع عمليات التشغيل (سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية) (Politique Active)؛

-سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة (سياسة التشغيل السلبية) (Politique Passive).

^{.70} عمار رواب، صباح غربي، مرجع سابق، ص $^{-1}$

أ. سياسة تشجيع عمليات التشغيل (سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية): وهي كل الإجراءات والسياسات التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل ، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تدخل ضمن حاجة الاقتصاد ؛ ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) جملة من الإجراءات أو الفئات التي تندرج ضمنها، وهي المصالح العمومية للتشغيل؛ التكوين المهني؛ التناوب على الوظائف وتقسيم العمل؛ حوافز العمل؛ التشغيل المحمي وإعادة التأهيل؛ خلق فرص عمل مباشرة؛ إعانات لخلق المؤسسات.

ب. سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النَشِطة (سياسة التشغيل السلبية): تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، والتخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة؛ وقد أحصت (OCDE) مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما منح تعويضات البطالة والتقاعد المسبق.³

3. العلاقة بين أنواع سياسات التشغيل: بصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل إيجابية، غير أنه يصعب أحيانا التمييز والفصل بين السياسات الإيجابية والسلبية للتشغيل، بسبب الاتجاه الجديد الذي يتطلب ممن يحصلون على إعانة اجتماعية أن يكونوا مشاركين في برامج الاستخدام حتى يحصلوا على الإعانات المقررة، وقد أصبحت هذه الإعانات اقل سخاء مما كانت عليه ومشروطة بتقديم ما يثبت السعي للحصول على عمل والاستعداد للمشاركة في البرامج الايجابية، ومن شأن ذلك تحويل الإعانات التي كانت تعتبر سلبية إلى تدابير إيجابية؛ ومن جهة أخرى فإن سياسات مثل الأشغال العامة كثيرا ما تقلل من احتمالات العثور على عمل منتظم مما يجعلهم يعتمدون على نظام الضمان الاجتماعي ويحيلهم بذلك إلى سلبين؛ 4 وكمثال آخر على هذا التداخل نجد من بين وسائل السياسات النشطة للتشغيل اعتماد عمليات التكوين لليد العاملة من أجل ضمان حظوظ أوفر لتشغيل هذه الأخيرة وملائمة العرض وفق طلب المؤسسات، لكن في نفس الوقت نجد سياسة التكوين النشطة المعتمدة في هذا الباب تلعب دورًا آخر، كونها تمتص جزءا من

¹⁻ رشيد شباح، مرجع سابق، ص 104.

² - Christine Erhel, les politiques de l'emploi, sur le site : http://www.melchior.fr/Les-Politiques-de-lemploi.9529.0.html. Consulté le: 15/08/2012.

³ - Ibid.

⁴⁻ سامي العوادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو، 23-19 سبتمبر 2005، شوهد يوم : 2012/06/14، على الرابط:

عرض العمالة في سوق العمل لتصبح بذلك عبارة عن سياسة تراجع عن عمليات التشغيل؛ ونفس الشيء بالنسبة لبعض سياسات التراجع عن عمليات التشغيل كما هو الحال بالنسبة لمنحة البطالة التي تعمل على استقرار سوق العمل بشكل أساسي لكن في نفس الوقت تعتبر كإعانة للبَطَّال تساعده في مصاريف البحث عن عمل يلائمه ويوافق قدراته العملية، وبذلك يصبح هذا النوع من السياسة وإن كان يُعتمد في سياسات التراجع عن عملية التشغيل، تعتبر كسياسة نشطة لتشجيع التشغيل.

كثيرا ما تستخدم السياسات الايجابية لسوق العمل لتكملة السياسات السلبية، كما هو الشأن في البلدان التي تمر حديثا بمرحلة انتقالية؛ ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) يخصص جزء كبير من الميزانية للأدوات السلبية مثل إعانات البطالة والمعاش المبكر وإعانات الإعاقة؛ وهذه السياسات تعتبر سياسات وسطية وتحصل على تمويل أكبر، لذا فإنه في كثير من البلدان التي تميل سياسيا نحو الأحذ بالسياسات السلبية لا تكون لسياسات سوق العمل الايجابية إلا دور ثانوي وينعكس ذلك عادة في قلة مخصصاتها المالية؛ غير أنه وفي السنوات الأخيرة دعت العديد من المؤسسات ومن بينها (OCDE)، إلى زيادة استعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بالإنصاف والكفاءة، فالعلاقة المباشرة بين الفقر والبطالة هي الأساس الذي تقوم عليه حجة الأنصاف، كون أفقر العمال وأقلهم حظاً هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة وتكون مهاراتهم محدودة؛ ويؤخذ بالسياسات الإيجابية لسوق العمل كذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة لأنحا الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور والناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأجل؛ الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور والناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأجل؛ العاملة خلال الفترات اليجابية لسوق العمل بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال الفترات الإيجابية عمل عرف في تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية وبإزالة العكسية بين التضخم والبطالة عن طريق تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية وبإزالة العكسية بين التضخم والبطالة عن طريق تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية وبإزالة العكسية بين التضاء خلال الفترات التصاعدية. 2

¹⁻ رشید شباح، مرجع سابق، ص107.

 $^{^{2}}$ سامي العوادي، مرجع سابق، شوهد يوم: 2012/06/14، على الرابط:

الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحفيز التشغيل:

تتحدد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من أسباب البطالة وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة، حيث يرتكز التحليل الكتري على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي، والاتجاه الثاني يركز على تحسين كفاءة العرض من حيث دعم ملكية ومردودية المشاريع وتحسين كفاءة عنصر العمل وهو اتجاه المدرسة النيوكلاسيكية؛ ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلى:

1. سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل: تمدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وفيما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل:

أ. سياسة تحسين مناخ الاستثمار: وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف وخفض سعر الفائدة والتحكم في الإنفاق الحكومي وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض التضخم وتطوير أسواق رأس المال وخفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار، مع منح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين وتشجيع الصادرات وتشجيع الاندماج والتكامل مع العالم الخارجي وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة.

ب. سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات لتوفير المزيد من فرص العمل حيث توظف هذه المشروعات اكتر من 75% من حجم التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة، ومن بين وسائل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والأجهزة والآلات والاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ج. برنامج التشغيل في قطاع الخدمات: يتمثل في تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات من حلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي فقد قامت بولندا بابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة.

2. سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: تستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل عن طريق:

46

¹⁻ عالية المهدي، ظاهرة البطالة: الأزمة والعلاج، الأكاديمية العربية للعلوم وآخرون ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي) ،الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت،2007، ص ص 138-140.

- أ. سياسة التدريب: تعتبر سياسة التدريب كسياسات تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض، حيث يتوقف بحاحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم، وكذا التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل، وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة.
- ب. سياسة التعليم: تعد العملية التعليمية من أهم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل، ومن ثم فإن تكييف وتطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.
- 3. سياسة تحسين خدمات التشغيل وتطوير نظم معلومات سوق العمل: تعدف هذه السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل أي التوفيق بين الوظائف الشاغرة والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة تكوين هيئات مؤسسية مسؤولة عن توفير خدمات التوظيف مع إقامة معارض تساعد على التقاء الباحثين والعرضين للعمل، وكذا تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.
- 4. سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين وأصحاب الأعمال والشركات: تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى منح مالية للشركات وأصحاب الأعمال لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين.
- 5. سياسة سوق العمل النشطة: تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الشاغرة.
- 6. سياسة زيادة مرونة سوق العمل: تهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض تكاليف فصل العمالة غير الماهرة، أو تخفيض القيود المفروضة على عدد ساعات العمل، مع تخفيض الحد الأدنى للأجور حتى لا يكون عائقاً أمام تشغيل العمالة غير الماهرة.
- 7. سياسة الاستقرار الوظيفي: يعد التوسع في استعمال عقود العمل المؤقتة السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار الوظيفي، ومن ثم فإن تحقيق هذا الاستقرار يتطلب تغيير الظروف التي تدفع أصحاب العمل لاستخدام مثل هذا النوع من العقود، وهذا من خلال بعض الأدوات كتخفيض تكلفة دوران العمل من خلال تخفيض تكلفة فصل العاملين بعقود دائمة، أو خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

المطلب الثاني: العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

يعتبر العمل المنتج من أهم المصادر الأساسية للدخل بالنسبة للغالبية العظمى من السكان ، إلى جانب أنه يمثل قوة دافعة لمسيرة التنمية المستدامة في دولة ما ، بالإضافة إلى أن العمل يعد جزءاً أساسياً من حياة الإنسان

من حيث إجمالي الوقت الذي يقضيه في عمله، والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ من محيط العمل، واحترام الذات الناتج عن كونه فرداً مؤثراً في تنمية المجتمع بعمله، وبالتالي فمن الضروري التعرف على ظروف ونوعية العمل، وطبيعة العلاقة بين العامل وصاحب العمل، وغيرها من محددات العمل اللائق خاصة مع التوجه نحو اقتصاديات السوق وتزايد أهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في مختلف دول العالم.

الفرع الأول: مفهوم العمل اللائق

استُخدم مصطلح "العمل اللائق" لأول مرة من قبل المدير العام لمنظمة العمل الدولية (OIT) في سنة — 1999 خوان سومافيا — وقد تم اعتماده من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 2005 كمؤشر لقياس مدى تحقق الغاية الثانية (توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب)، من الهدف الأول المندرج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والمتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع؛ أين أصبحت منظمة العمل الدولية (OIT) هي المسئولة عن كل التقارير الضرورية لقياس مدى تحقيق هذا الهدف. 1

1. تعريف العمل اللائق: لقد عرفته منظمة العمل الدولية هذا الأخير على أنه "العمل المنتج للنساء والرجال في ظروف من الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية، ويتضمن فرص العمل المنتجة التي توفر دخلا بجزيًا، والأمن في موقع العمل، والحماية للعاملين وأسرهم، وفرص أفضل لتحقيق الذات وتطويرها، وتشجيع الاندماج الاجتماعي، وأن تتاح للناس حرية التعبير والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، كما يضمن تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية للجميع". 2

ومن ثم فالعمل اللائق يجسد تطلّعات الأفراد في حياتهم المهنية وآمالهم المعلّقة على الفرص والمداخيل والحقوق والاستقرار العائلي والتطور الشخصي والعدالة والمساواة بين الجنسين بالإضافة إلى رغبتهم في إيصال صوقم والاعتراف بدورهم؛ كما أن مفهوم العمل اللائق لا ينطبق فقط على العمال في الاقتصاد المنظم (الرسمي) بل يتعداه ليشمل العمال في الاقتصاد غير المنظم (غير الرسمي)، وكذا الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص

^{1 - &}lt;a href="http://www.rawateb.org/home/labour-law/equality-at-work/decent-work">http://www.rawateb.org/home/labour-law/equality-at-work/decent-work. Consulté le: 17/09/2012. (من العمل والتنمية الصناعية السودانية، المؤتمر القومي للصناعة السودانية تحت شعار (من أحل تنمية صناعية شاملة)، الخرطوم، مارس 2010، ص 33، شوهد يوم: 2013/05/22، على الرابط:

أو في منازلهم، أكم بما يضمن لهم حقوقهم الأساسية في العمل التي تم اعتمادها من طرف المنظمة الدولية للعمل منذ سنة 1998، والتي هي موضوع الاتفاقكيت الثمانية التالية: 2

أ. المفاوضة الجماعية والحرية النقابية

- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، (رقم 87) سنة 1948؛
- اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، (رقم 98) سنة 1949.

ب. القضاء على العمل الجبري والاتجار بالبشر

- اتفاقية العمل الجبري، (رقم 29) سنة 1930؛
- اتفاقية إلغاء العمل الجبري، (رقم 105) سنة 1957.

ج. القضاء على عمل الأطفال

- اتفاقية الحد الأدبى لسن العمل، (رقم 138) سنة 1973؛
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، (رقم 182) سنة 1999.

د. المساواة وعدم التمييز

- اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، (رقم 111) سنة 1958؛
 - اتفاقية المساواة في الأجور، (رقم 100) سنة 1951.

كما يُعتبر العمل اللائق ضمانًا للسلام في المجتمعات كما أنّه يعكس اهتمامات كل من الحكومات والعمّال وأصحاب العمل الذين يشكّلون التركيبة الثلاثية التي تتميّز بما منظمة العمل الدولية ، والتي تعتبر أساس وضع أي سياسة للتشغيل التي تمكن من تعزيز العمل اللائق للجميع؛ هذا الأخير الذي من خصائصه انه عمل منتج وآمن، يضمن احترام حقوق العامل كما يوفر دخلا ملائماً وحماية اجتماعية مع ضمان الحوار الاجتماعي وحرية النقابات والمفاوضات الجماعية والمشاركة.

2. أهداف جدول أعمال (أجندة) العمل اللائق: لقد تم تبني جدول أعمال (أجندة) العمل اللائق من طرف المنظمة الدولية للعمل، أين أصبح لزاما على مختلف الحكومات العمل على تحقيق وتطبيق أربعة أهداف إستراتيجية

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-6.pdf 49

¹ - Dharam GHAI, Travail décent : Concept et indicateurs, Revue Internationale du travail, Vol 142, n° 02, Organisation Internationale du travail, 2003, P121.

²⁻ المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، المؤسسات والسياسات الضرورية لإدارة سوق العمل بطريقة عادلة وفعالة في المنطقة العربية، المكتب الدولي للعمل، 2008، ص 04.

³⁻ محمد عدنان وديع، سياسات التشغيل، المعهد العربي للتخطيط، شوهد يوم: 2012/09/26، على الرابط:

التي من شأنها توفير العمل اللائق للعاملين فيها ، أين يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين هو الهدف المشترك بين تلك الأهداف من خلال تفعيله في مختلف القطاعات؛ وتتمثل هذه الأهداف في: 1

أ. إيجاد المزيد من فرص العمل: أين يجب على النظام الاقتصادي خلق فرص للاستثمار وتشجيع روح المبادرة لخلق المؤسسات المنتجة من خلال تشجيع الروح المقاولية خاصة في أوساط الشباب، بما يضمن تطوير مهاراتهم، وخلق فرص العمل وسبل العيش المستدامة.

ب. تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل: وهذا بالاعتراف واحترام حقوق العمال دون استثناء أو تمييز، خصوصا العمال الفقراء والمحرومين، بما يضمن تمثيلهم النقابي وحقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وحياة أسرهم، وهذا من خلال تطبيق قوانين عادلة تخدم مصالحهم وتراعي العادات والتقاليد والأعراف السائدة في مجتمعاتهم.

ج. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية: بما يضجع الاندماج والإنتاجية من حلال ضمان ظروف عمل آمنة لكل رجل وامرأة، و الحق في التمتع طلترفيه والراحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أسرهم والقيم الاجتماعية السائدة، مع الحصول على تعويض عادل في حالة فقدان أو تخفيض الدخل والحصول على الرعاية الطبية اللازمة.

د. تعزيز الحوار الاجتماعي بين العمال وأرباب العمل: إن مشاركة أصحاب العمل ومنظمات قوية ومستقلة للعمال، هو أمر حيوي لتحسين الإنتاجية، وتجنب النزاعات في العمل وبناء مجتمعات متماسكة.

3. مؤشرات العمل اللائق: يتم قياس العمل اللائق من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية ، الموضوعة بناء على وجهة نظر الأفراد اتجاه العمل اللائق وذلك حتى يسهل توصيل مفهوم هذا الأخير للأفراد ونشره بينهم، أين تعكس كل مجموعة بعداً معيناً من أبعاد العمل اللائق، وسوف يتم تناول كل بعد من أبعاد العمل اللائق وتكوين مؤشر مركب له، دون دمج تلك المؤشرات في مؤشر واحد للعمل اللائق، حتى لا يفقد ذلك المؤشر معناه ؟ وتصنف هذه المؤشرات إلى عشرة مجموعات وهي فرص العمل، العمل غير المقبول، الدخل الملائم والعمل المنتج، ساعات العمل المناسبة، الاستقرار في العمل، التوازن بين العمل والحياة الشخصية، المساواة في المعاملة في العمل، ظروف عمل آمنة، حماية اجتماعية، حوار اجتماعي وعلاقات في مكان العمل.

أ. مؤشر فرص العمل: يناقش بعدًا من أبعاد العمل اللائق والمتمثل في فرص العمل من الناحية الكمية، ويتكون المؤشر المركب لفرص العمل من المؤشرات التالية:

-نسبة المشتغلين للسكان؛

² - http://www.observatory.gov.eg/front/ar/Indicators_comp_T.aspx , consulté le : 25/01/2013

¹ - http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/decent-work-agenda/lang--fr/index.htm, Consulté le: 15/01/2013.

- -معدل البطالة (إجمالي المتعطلين/ إجمالي القوة العاملة)؛
- -معدل البطالة بين الشباب (إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية 24-15 عاماً/ قوة العمل في نفس الفئة العمرية)؛ -نسبة المشتغلين بأجر إلى إجمالي المشتغلين؛
 - -نسبة المشتغلين في القطاع غير الزراعي إلي إجمالي المشتغلين.
- ب. مؤشر الاستقرار في العمل: يزيد الاستقرار في العمل من إحساس العامل بالأمان الوظيفي، ولقد تم احتيار نسبة العاملين عملاً متقطعاً وموسمياً إلي إجمالي العمالة للتعبير عن العمالة غير المنتظمة، بحيث يعكس ارتفاع هذه النسبة عدم الاستقرار في العمل والعكس صحيح.
- ج. مؤشر التوازن بين العمل والحياة الشخصية: يُعَدُّ جانبًا مهمًا في العمل اللائق، بحيث لا تتعارض ظروف العمل مع الحياة الشخصية، ولقد تم التعبير عن ذلك الجانب من خلال المؤشرين التاليين:
 - -معدل التشغيل بين النساء المتزوجات في القطاع العام إلى إجمالي المشتغلات في القطاع العام ؟
 - -معدل التشغيل بين النساء المتزوجات في القطاع الخاص إلى إجمالي المشتغلات في القطاع الخاص.
- د. مؤشر العمل غير المقبول: يعكس هذا المؤشر وجود أشكال غير مقبولة من العمل، ويتكون من عدة مؤشرات مركبة ومرجحة بالتساوي، حيث يتم حسابه ا بالاعتماد على استمارة بحث العمل التتبعي، وفيما يلي مؤشرات العمل غير المقبول:
 - -نسبة الذين لم يلتحقوا بالتعليم؛
 - -نسبة المتسربين من التعليم من بين الذين التحقوا بالتعليم؟
- -نسبة عمالة الأطفال وهي عدد الأطفال الذين يعملون في الفئة العمرية (06-14 سنة)/ عدد الأطفال في نفس الفئة العمرية.
 - ه. مؤشر الدخل الملائم: يهدف هذا المؤشر إلى التعرف على مدى وجود عدالة في توزيع الدخل والمقارنة بين الجاهات الأجور واختلافاته ا وفقًا للمهن ؛ ويتكون هذا المؤشر من عدة مؤشرات مرجحة بالتساوي، وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:
 - -نسبة الحاصلين على أجر أقل من معدل الأجر الأدبي؛
 - -وسيط الأجر الحقيقي؛
 - -نسبة التفاوت في الأجور.
 - و. مؤشر ساعات العمل المناسبة: يوضح أثر ساعات العمل الإضافية على الصحة وعلى التوازن بين العمل والحياة الشخصية؛ ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين مرجحين بالتساوي، كما يلي:

- -نسبة المشتغلين لساعات عمل أكثر من 50 ساعة إلى إجمالي المشتغلين؛
- -نسبة المشتغلين لساعات عمل أقل من المتوسط ويرغبون في العمل لساعات أكثر.
- ز. مؤشر ظروف عمل آمنة: يناقش إجراءات الصحة والسلامة والأمن داخل مكان العمل.
- ح. مؤشر الحوار الاجتماعي و العلاقات في مكان العمل: غاقش نسبة العمال المقيدين (المسجلين) في النقابات العمالية والمهنية، التي تدافع عن حقوقهم وتحمي مصالحهم.
- ط. مؤشر المساواة في المعاملة في العمل: يناقش أوجه التفاوت بين الجنسين في فرص العمل ونوعية العمل والمهارات والأجور، ويتكون من عدة مؤشرات مرجحة بالتساوي وهي:
 - -نسبة الإناث العاملات بأجر إلى إجمالي العاملين بأجر؟
 - -نسبة الإناث العاملات في القطاع غير الزراعي إلى إجمالي العاملين في القطاع غير الزراعي؟
- -نسبة الإناث العاملات بأجر في الفئة الأولى من المهن (المديرون) إلى إجمالي العاملين بأجر في تلك الوظائف؟
 - -نسبة أجور الإناث في قطاع الأعمال العام إلى أجور الذكور في قطاع الأعمال العام ؟
 - -نسبة أجور الإناث في القطاع الخاص إلى أجور الذكور في القطاع الخاص؛
 - -معدل بطالة الإناث إلى معدل بطالة الذكور.
- **ي. مؤشر الحماية الاجتماعية**: يهدف إلى التعرف على مدى وجود تغطية تأمينية للعاملين، ويتكون من مؤشرين مرجحين بالتساوي، وهما:
 - -نسبة المقيدين في التأمينات الاجتماعية؛
 - -نسبة المستفيدين الأحياء من التقاعد (60 سنة فأكثر) / عدد السكان في سن 60 سنة فأكثر.

الفرع الثاني: الاقتصاد غير المنظم

تم اعتماد مفهوم الاقتصاد غير المنظم في أدبيات المنظمة الدولية للعمل منذ سنة 2002 بدل مصطلح القطاع غير المنظم ألله الله المنظم ألله المنظم ألله المنظم المنظ

^{* -} حسب المنظمة الدولية للعمل يعني القطاع غير المنظم: " ذلك القطاع الذي يظم مجموعة من الأنشطة التي يتم إنجازها على هامش تشريعات العمل والتشريعات الاجتماعية والضريبية والتي لا تخضع للرقابة ".

^{1 -} محمد مطيع مؤيد، الاقتصاد غير المنظم من خلال أدبيات ومعايير العمل العربية، ورشة عمل حول: دور النقابات في حماية حقوق العمال في إطار الاقتصاد غير المنظم، مكتب العمل العربي، إدارة التنمية البشرية والتشغيل، دمشق، 08-13 جويلية 2006، ص 08.

ومتنوعة من العمال والمنشآت في كل المناطق الريفية والحضرية، التي تعمل بشكل غير نظامي، مشكلة بذلك اقتصادًا غير منظم يوازى الاقتصاد المنظم في الدولة.

1. تعريف الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو الممارسة، ثما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون أو أنهم غير مشمولين عملياً، أي أنه رغم عملهم داخل الإطار الرسمي للقانون، إلا أن هذا الأخير لا يتم تطبيقه أو إعماله، أو أنه لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم، أو مرهق، أو يفرض تكاليف مرهقة." 1

من ثم فالاقتصاد غير المنظم يشمل مفهوم القطاع غير المنظم الذي يشير إلى المنشآت غير المنظمة، بالإضافة إلى مفهوم العمالة غير المنظمة * الذي عشير إلى الوظائف غير المنظمة، حيث أن العمالة في الاقتصاد غير المنظم هي مجموع العمالة في القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة الموجودة خارج القطاع غير المنظم؛ والشكل الموالي يوضح ذلك:

, رقم(13): مكونات القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة
--

الوظائف حسب الوضع في الاستخدام									
أعضاء تعاونيات المنتجين		المستخدمون		العمال الأسريون المساهمون	أصحاب العمل		العاملون لحسابهم الخاص		وحدات الإنتاج
منظم	غیر منظم	منظم	غير منظم	غير منظم	منظم	غیر منظم	منظم	غیر منظم	حسب النوع
			02	01					منشآت القطاع المنظم
	08	07	06	05		04		03	منشآت القطاع غير المنظم
			10					09	الأسر المعيشية (⁰¹⁾

^{01]:} هي الأسر التي تنتج السلع حصرياً للاستهلاك النهائي الخاص والتي تستخدم عمال الخدمة المنزلية مقابل أجر.

ملاحظة: الخانات الملونة بالرمادي الداكن، تشير إلى الوظائف التي لا توجد، بتعريفها، في نوع وحدة الإنتاج المعنية؛ أما الخانات الملونة بالرمادي الفاتح فتشير إلى الوظائف المنظمة؛ في حين أن الخانات غير الملونة، تمثل الأنواع المختلفة للوظائف غير المنظمة.

Source : Johannes P. Jütting, Juan R. de Laiglesia, L'emploi informel dans les pays en développement, centre de développement de l'organisation de coopération et de développement économiques, OCDE, 2009, P 32.

¹⁻ المكتب الدولي للعمل، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 103، جنيف، 2014، منوهد يوم: 2014/03/21 على الرابط: http://www.ilo.org

^{* -} حسب المنظمة الدولية للعمل عني العمالة غير المنظمة: " العدد الإجمالي للوظائف غير المنظمة، سواء أُديت في منشآت القطاع المنظم أو منشآت القطاع غير المنظم أو الأسر المعيشية، خلال فترة مرجعية بعينها ".

¹ : حيث أن

-العمالة غير المنظمة: ممثلة في الخلايا من 1 إلى 6 ومن 8 إلى 10.

-العمالة في القطاع غير المنظم: ممثلة في الخلايا من 3 إلى 8، بالإضافة إلى الوظائف المنظمة في مؤسسات القطاع غير المنظم (الخلية 7)

-العمالة غير المنظمة خارج القطاع غير المنظم: ممثلة في الخلايا: 1 و2 و9 و10.

2. خصائص الاقتصاد غير المنظم: للاقتصاد غير المنظم خصائص وسمات من أهمها: 2

-غياب التنظيم الذي هو غالبا ما يتسم بالتحرر من القيود القانونية والتنظيمية من حيث تنظيم العمل ونمط الإنتاج والتسويق، وتشغيل مختلف فئات القوى العاملة بما فيها الأطفال دون الحصول على تراخيص لمزاولة النشاط؟

- يتسم بالمرونة كونه سريع الانتشار في مختلف المناطق الحضرية والريفية، لعدم حضوعه لأي ضوابط بما فيها علاقات وأوقات العمل والأجور، كما أن نوع العمالة فيه غالبا ما تكون ضمن أفراد الأسرة، الجيران والأصدقاء، وفي حالة العمالة الأجنبية فإنه يتم التعامل معها بشكل غير رسمي أي خارج نطاق القانون؛

-سهولة الدخول في النشاط، فهو لا يتطلب الكثير من الإمكانات المادية والمهنية؛

-صغر حجم الوحدات الإنتاجية وقلة عدد العمال، فحسب دراسة قامت بما المنظمة الدولية للعمل فإن 62% من وحدات القطاع غير المنظم تستخدم أقل من خمسة (05) عمال؛

-تشغيل النساء والأطفال؛

-تكلفة فرصة العمل أقل مما هي عليه في الاقتصاد المنظم؛

-صغر حجم التمويل لاعتماده على رأس مال صغير وعدم القدرة على الاقتراض، إذ تعتمد نشاطاته على الإمكانيات الذاتية؛

- تدني أو انعدام استخدام التكنولوجيا على الرغم من انضمام بعض الأنشطة التي تعتمد على شبكات اتصال حديثة، واستخدام الحاسوب والبرمجة، إلا أنها ما تزال محدودة الأثر في التشغيل؛

-تدني مستوى المهارة والتعليم.

¹ - Johannes P. Jütting, Juan R. de Laiglesia, L'emploi informel dans les pays en développement, centre de développement de l'organisation de coopération et de développement économiques, OCDE, 2009, P 32.

²⁻ محمد مطيع مؤيد، مرجع سابق، ص ص 10-11.

3. أسباب تنامي الاقتصاد غير المنظم: من بين الأسباب التي أدت إلى تنامي الاقتصاد غير المنظم نذكر: 1

-الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخوصصة والأزمات الاقتصادية، أين يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تسريح للعمال؛

-النمو الديمغرافي المتزايد؛

-العولمة وأثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية، تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرحيصة من البلدان النامية، ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة؛

-عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع المنظم على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير المنظم من أجل الحصول على أجور إضافية؟

-عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد على احترام قوانينها، وتراجعها عن أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة؟

-أصبح تعليم المرأة يساهم في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي، إذ أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرا على الرجال فقط؛

 2 -عجز الاقتصاديات الوطنية على خلق فرص عمل تستوعب القوى العاملة التي تدخل سوق العمل لأول مرة.

الفرع الثالث: العمل في الاقتصاد غير المنظم

يتسم الاقتصاد غير المنظم بمواطن عجز حادة في العمل اللائق وحصة غير متناسبة من الفقراء العاملين، وقد أظهرت البحوث التجريبية التي قامت بما المنظمة الدولية للعمل أن العاملين في الاقتصاد غير المنظم يكونون أكثر تعرضاً للفقر مقارنة بالعاملين في الاقتصاد المنظم، ونتيجة لهذه العوامل يوجد تداخل كبير وإن لم يكن تاماً بين العمل في القطاع غير المنظم والعيش في الفقر والاستضعاف؛ وفي حين أن بعض الأنشطة توفر موارد رزق ودخول معقولة، فإن معظم الناس العاملين في الاقتصاد غير المنظم يواجهون ظروف عمل غير ملائمة وغير آمنة ويعانون من مستويات عالية من الأمية ومستويات متدنية من المهارات ومن فرص التدريب غير الكافية، ولديهم مداخيل أقل ثباتاً وأقل انتظاماً وأدني مستوى مقارنة بالمداخيل في الاقتصاد المنظم، وهم يعانون من ساعات عمل

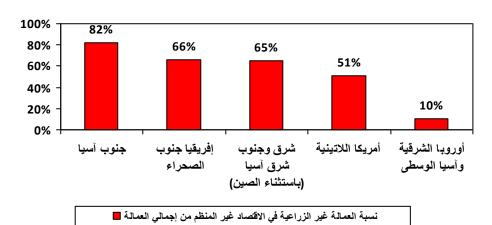
55

¹⁻ ملاك قارة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص ص 38-39.

 $^{^{2}}$ محمد مطیع مؤید، مرجع سابق، ص 07 .

أطول ومن غياب المفاوضات الجماعية وحقوق التمثيل النقابي وغالباً ما يكون وضعهم في الاستخدام غامضاً أو مستراً، كما أنهم أكثر استضعافاً حسدياً ومالياً، لأن العمل في الاقتصاد غير المنظم إما مستبعد من خطط الضمان الاجتماعي والتشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة والأمومة وغيرها من تشريعات حماية اليد العاملة وإما بعيد المنال فعلياً عنها.

طبقا لدراسة حديثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فإنه من بين 03 مليار شخص يجري توظيف 1.8 مليار شخص في الاقتصاد غير المنظم في العالم، يعيش من بينهم 700 مليون شخص في الفقر المدقع، على أقل من 1.2 دولار في اليوم، وذلك أكبر كثيرا من الاقتصاد المنظم الذي يضم 1.2 مليار عامل؛ وفقاً لأحدث التقديرات التي توفرت لدى المنظمة الدولية للعمل عن 47 بلداً وإقليماً، فإن العمالة غير الزراعية في الاقتصاد غير المنظم موزعة حسب المناطق، أين تمثل نسبة 82 % من إجمالي العمالة في جنوب آسيا، و66 % في أفريقيا جنوب الصحراء، و65 % في شرق وجنوب شرق آسيا (باستثناء الصين)، و51 % في أمريكا اللاتينية، و10 % في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ 2 وهذا ما يبينه الشكل الموالى:



الشكل رقم (14): توزيع اليد العاملة في الاقتصاد غير المنظم حسب المناطق

المصدر: من إعداد الطالب بناءًا على معطيات المكتب الدولي للعمل، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 103، جنيف، 2014، ص 06.

حيث تخفي هذه النسب فوارق كبيرة فيما بين البلدان، أين تتراوح النسبة المعوية للأشخاص في العمالة غير المنظمة (غير الزراعية) في أمريكا اللاتينية والكاريبي بين 40 % في أوروغواي و 75 % في دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء بين 33 % في جنوب أفريقيا و 82 % في مالي؛ وفي جنوب وشرق آسيا

56

¹ - Centre de développement de l'OCDE, L'Emploi informel dans les pays en développement, sur le lien : http://www.oecd.org/fr/social/reductiondelapauvreteetdeveloppementsocial/42529344.pdf, Consulté le: 11/08/2012.

 $^{^{2}}$ المكتب الدولي للعمل، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مرجع سابق، ص 0 0.

(باستثناء الصين) بين 42 % في تايلندا و83.5 % في الهند؛ وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط بين 30.5 % في تركيا و58.5 % في الضفة الغربية وغزة؛ وفي معظم البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات مصنفة بحسب الجنس، فإن حصة النساء في العمالة غير المنظمة وفي الأنشطة غير الزراعية تتجاوز حصة الرجال، ففي أفريقيا جنوب الصحراء تتسم نسبة 74 % من عمالة النساء (في غير الزراعة) بأنها غير منظمة، مقابل نسبة 61 % للرجال؛ وفي أمريكا اللاتينية والكاربي تبلغ هذه النسبة 54 % مقابل 48 % ؛ وفي جنوب آسيا تبلغ هذه النسبة 83 % مقابل 82 % ؛ وفي مناطق الصين الحضرية تبلغ هذه النسبة 36 % مقابل 30 % ؛ ويعني تأنيث الفقر بالاقتران مع التمييز على أساس نوع الجنس أو السن أو الانتماء الإثني أو الإعاقة كذلك، أن المجموعات الأكثر استضعافاً وتحميشاً معرضة لأن يؤول بما الأمر إلى الاقتصاد غير المنظم. 1

المطلب الثالث: صياغة سياسات التشغيل الوطنية من وجهة نظر المنظمة الدولية للعمل (OIT)

إن واقع التشغيل في العالم أصبح أكثر تعقيدا مماكان عليه في الماضي، خاصة لصانعي السياسات، كونه أصبح ظاهرة متنوعة ومتعددة الأوجه ليس فقط من حيث الكم كارتفاع مستويات البطالة وانخفاض معدلات التشغيل، ولكن أيضا من حيث النوع كظهور أشكال جديدة للعمل خاصة العمل الهش، تزايد عدد العمال الفقراء، والانتهاكات الصارخة لحقوق العمل الأساسية التي نصت عليها القوانين والتشريعات الدولية، مما جعل الحدود بين هذه القضايا غير واضحة المعالم.

الفرع الأول: أسباب صياغة سياسات التشغيل الوطنية

هناك جملة من الأسباب التي دعت المنظمة الدولية للعمل (OIT) في سنة 2012، إلى وضع دليل يوضح الآليات والكيفية التي تمكن الدول- خاصة النامية منها- من صياغة سياسات وطنية للتشغيل تتماشى وظروفها المحلية، بسبب الوضع المتردي للتشغيل في العالم خاصة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، وما ترتب عنها من زيادة في الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت العالم النامي والمتقدم على حد سواء.

 3 وفيما يلي جملة من المعطيات والأرقام التي جعلت من صياغة سياسات للتشغيل ضرورة ملحة:

1. نمو غير فعال لا يوزع الفوائد بعدل ويقضى على التماسك الاجتماعى:

-على الصعيد العالمي، يتقاسم 80 % من السكان 30% من ثروة العالم؛

¹- المرجع نفسه، ص 06.

² - Département des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi, Op CIT, P 05, sur le site : http://www.ilo.org, consulté le : 21/03/2014.

³⁻ المكتب الدولي للعمل، حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية، تقرير المدير العام (التقرير ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة مائة، جنيف، 2011، مؤتمر العمل الدولي، الدولي، الدورة مائة، جنيف، 2011، مؤتمر العمل الدولي، العمل الدولي، الدولي،

- -في عام 2007 وجد أن 03.5 مليار شخص تقاسموا دخلاً بمقدار ما يتقاسمه 61 مليون شخص؛
- -سجل تراجع في الفقر المدقع (في مستوى 01.25 دولار أمريكي في اليوم)، لكنه تراجع بطيء جداً من 01.8 مليار شخص في عام 2005، وبمذه الوتيرة سيتطلب إخلاء العالم من الفقر المدقع 88 سنة أخرى؛
- -لتخفيض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 مقارنة بعام 1990 (الهدف 01 من أهداف الألفية) سيتعين على أقل البلدان نمواً أن تضاعف نمو العمالة المنتجة (التي توفر دخلاً يفوق عتبة الفقر) من معدل 03% الحالى إلى معدل 07.1%؛
 - -تتقلص فوارق الأجور بين الجنسين ببطء شديد؛ وبهذه الوتيرة سيتطلب ردم هذه الهوة 75 سنة أخرى؛
 - -لا يحصل نحو (75-80) % من سكان العالم على الحماية الاجتماعية الأساسية؛
 - إن التطلعات الاجتماعية في العالم تبشر بانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي، أين عيين تقرير التنمية العالمي لعام 2011، بواسطة بيانات استقصائية، كيف يعتبر الشباب من اللكور، أن البطالة وانعدام المساواة حسب رأيهم هما السببان الرئيسيان في انضمامهم إلى العصابات والفصائل المتمردة.

2. الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بتقي هدف توفير وظائف أكثر وأفضل، واقعاً بعيداً:

- نصف العمال اليوم البالغ عددهم 03 مليارات يعمل في الغالب، بشكل أو بآخر، للحساب الخاص بدافع الضرورة لا بمحض الإرادة، بسبب تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛
- -حسب التعريف الرسمي للبطالة فإن البحث عن العمل وعدم إيجاده هو مصير حوالي 205 مليون شخص اليوم؟
- معدل بطالة الشباب من الجنسين، البالغ نسبة 12.6 في المائة، يعادل على الصعيد العالمي 02.5 مرات معدل بطالة الكبار؛ وتتراوح المعدلات بين 08.3 % و 25.1 % عبر الأقاليم.
- على الصعيد العالمي يتراجع عمل الأطفال، مع أن 215 مليون طفل ما زالوا يعملون في عام 2008، نصفهم تقريباً في العمل الخبوب؛ وتفيد التقديرات أن حوالي 12 مليون شخص يعملون في ظروف العمل الجبري؛

3. الاقتصاد العالمي أصبح أكثر اضطراباً مما يؤثر في المؤسسات المستدامة في الاقتصاد الحقيقي:

-منذ عام 1980، تعصف في المتوسط مرة كل ثلاث سنوات أزمة مالية بالعالم، وتسبقها في العادة تحكات مهمة في رؤوس الأموال وارتفاع أسعار السلع وارتفاع معدلات الفائدة، عموماً يتطلب الأمر سنتين للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة بالنسبة إلى الإنتاج، وقرابة الخمس سنوات بالنسبة إلى العمالة؛

-بلغت إنتاجية العمل في البلدان المتقدمة ضعفي معدل الأجور على امتداد العقد إلى غاية 2009، وسُجلت اتجاهات مماثلة في 16 من أصل 21 بلداً نامياً أو ناشئاً، وهو بالتالي ما يقلص من حصة الرواتب في مجموع الدخل ويضعف الطلب العالمي؛

-على الصعيد العالمي، تراجعت حصة الاستثمار في الناتج المحلى الإجمالي بأكثر من نقطتين مئويتين ما بين منتصف الثمانينات وعام 2009، أي أن ارتفاع الأرباح لم يترتب عنه تكثيف جهود الاستثمار؛

-في البلدان المتقدمة، ارتفعت حصة الأرباح المترتبة عن التمويل لا عن الاقتصاد الحقيقي من 25% في الثمانينات إلى 42 % مع مطلع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

-تمثل المؤسسات الصغيرة آلة التوظيف الرئيسية، ومع ذلك فإن أولوياتما عادة ما تُهمَل في مجالات صنع السياسات والترتيبات التنظيمية والوصول إلى التمويل وفرص التدريب والاستثمار في البنية الأساسية وأشكال الدعم الأخرى؛

-أخيراً توجد روابط بين حالات انعدام المساواة والاقتصاديات المضطربة، وعموماً يعزى الكساد العالمي المسجل خلال الفترة 2008-2009 إلى تزايد انعدام المساواة وجمود الدخول الوسيطة والإفراط في منح القروض إلى الأسر المعيشية المعرضة للإفلاس، التي تجَمَدَ دخلها من العمل.

الفرع الثاني: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية صياغة السياسات الوطنية للتشغيل

هناك مجموعة من المتطلبات الضرورية التي تضمن نجاح عملية صياغة سياسات التشغيل على المستوى القطري، ومنها:

1. ديمومة الإجراءات الموضوعة عند صياغة سياسة التشغيل: وهذا عن طريق:

أ. مواءمة الإجراءات: أي تتماشى مع باقى الإجراءات والسياسات الوطنية الأخرى المعتمدة، وهو ما يسمح بتقديم رؤية واضحة حول سياسة التشغيل المراد اعتمادها، ويزيد من مصداقيتها، كما يسهل عملية حشد الموارد اللازمة عند صياغتها.

ب. إقامة شراكة: من الضروري تحديد الجهات الفاعلة في عالم الشغل في كل بلد، لجعلهم شركاء في صياغة سياسة التشغيل، باعتبار أن هذه الجهات تختلف من بلد إلى آخر، ومن ثم فإن تشجيع التعاون بينها، يساعد على تنفيذ السياسات التي تؤثر على التشغيل بشكل مباشر، أو غير مباشر من جهة؛ ويسهل من عملية إدراج هذه السياسات في دورات التخطيط وإعداد الميزانية السنوية للدولة، كما يجب تطوير هذه الشراكة لتشمل الشركاء

^{1 -} Département des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi, Op CIT, PP 33-36.

الاجتماعيين والشركاء في عملية التنمية، للاستفادة من معارفهم، تجاربهم وخبرتهم، عند صياغة سياسة التشغيل؛ خاصة فيما يتعلق بعملية البحث والتحليل وإعداد النماذج واختيارها، كما يمكن لشركاء التنمية أيضا المساهمة في توفير الخبرات التقنية وتكوين الكفاءات، فضلاً عن تقديم الدعم المالي.

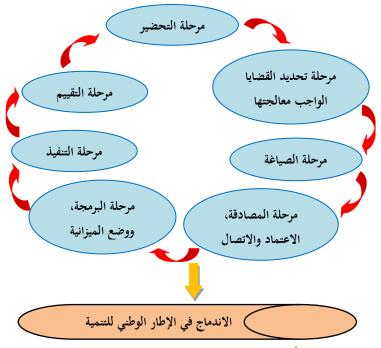
- ج. التزام سياسي واسع ومستدام: وهذا إذا أظهرت أعلى سلطة في البلاد، التزام سياسي واضح وقوي، اتجاه الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في سياسة التشغيل، وهو ما يضمن التنسيق الفعال بين مختلف الوزارات القطاعية التي تعني بالتشغيل، بشكل مباشر أو غير مباشر، على غرار الوزارة المكلفة بالشغل.
- 2. إرساء هيكل مؤسساتي واضح: إن وضع هيكل مؤسساتي واضح، يكون مسؤولًا عن سياسة التشغيل، بدءاً من عملية التشخيص، التنفيذ، إلى غاية عملية التقييم، يجعل من عملية التنسيق بين مختلف الجهات المعنية المتوقع أن تشارك في عملية صياغة هذه السياسة، أكثر فعالية، وهذا بما يتماشى والسياق الوطني والهيكل المؤسساتي لكل بلد، والذي غالبا ما يكون ممثلاً في وزارة التشغيل، أو شخص تابع للحكومة أو رئاسة الجمهورية؛ كما تلعب الوكالات الوطنية للتشغيل دوراً مهما في عملية صياغة سياسة التشغيل، كونما تكون إمّا هي المسؤولة عن صياغتها، أو صياغة وتنفيذ بعض مكوناتها.
- 8. أن تكون عملية صياغة سياسة التشغيل شاملة ومسؤولة: وهو ما يتطلب حواراً واسعاً، حتى يتم ترجمة هذه السياسة بشكل فعال عند تنفيذها على أرض الواقع، خاصة الحوار الاجتماعي مع الأطراف الفاعلة في عالم الشغل، والذي يجب أن يكون موجوداً في جميع مراحل صياغة سياسة التشغيل، بدءاً من تحليل الوضع القائم واقتراح الخيارات والبدائل الممكنة، المصادقة على أحسنها، تنفيذها، وإلى غاية مرحلة المتابعة والتقييم؛ كما ترجع أهمية مستويات الفئات المشاركة في عملية الحوار بدرجة كبيرة إلى حجم البلد وإطار اللامركزية في إتخاذ القرار المعتمد فيه، فإذا كان تدخل مكاتب التشغيل مثلاً محدوداً على مستوى الأقاليم، أو مناطق حضرية محددة، فإن عملية الدخول في حوار على المستوى المحلي سوف تكون أكثر تعقيداً، كما يترتب عنها تكاليف إضافية (والتي يجب أن تدرج في الميزانية السنوية التي يتم فيها صياغة السياسة) ومن ثم فعلى كل بلد أن يقرر إلى أي مدى يجب أن تكون مشاوراته شاملة، وهذا إعتماداً على ما هو متوقع ومنتظر من عملية الحوار.

الفرع الثالث: مراحل صياغة سياسة التشغيل الوطنية

تمر عملية صياغة سياسة التشغيل التي اعتمدتها المنظمة الدولية للعمل على سبعة (07) مراحل رئيسية كما هي موضحة في الشكل الموالي: 1

¹ - Ibid, PP 39-47.

شكل رقم (15): مراحل صياغة سياسات التشغيل الوطنية



المصدر: من إعداد الطالب إعتماداً على:

Département des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi, Op CIT, P 05, sur le site : http://www.ilo.org, consulté le : 21/03/2014.

1. مرحلة التحضير: وهي المرحلة التي تحدف إلى:

- تحديد رؤية السياسة (كمثال: تحقيق العمالة الكاملة، المنتجة والمختارة بحرية لجميع النساء والرجال)؛
 - تحديد الإطار التنظيمي لعملية إعداد السياسة؟
 - إعداد جدول زمني، لصياغة السياسة ووضعها حيز التنفيذ؛
 - التخطيط ووضع ميزانية للموارد المطلوبة في عملية إعداد السياسة.
- 2. مرحلة تحديد القضايا التي يجب معالجتها: إن تحليل وضع التشغيل يسمح بإعداد قائمة بالقضايا التي تحدد الفرص والمعوقات في سوق العمل، وهو ما يسمح بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي لها تأثير على هذا الأخير؛ كما أن التحليل الجيد لا يعني فقط القيام بالبحوث والدراسات الميدانية، بل يتعداه إلى إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة بالتشغيل في مشاورات لجمع آرائهم حول القضايا التي يواجهوفا، لضمان سياسة تشغيل سليمة خاصة في مرحلة التشخيص، أين يمكن للشركاء الاجتماعيين وخاصة جمعيات المجتمع المدني، من خلال مبادرات التأييد أن تلعب دوراً محورياً في رفع درجة الوعي العام حول القضايا الجديدة التي تلحق بعالم الشغل. مرحلة الصياغة: يعتمد صانعوا سياسات التشغيل على قائمة القضايا، لوضع ترتيب للأولويات، واقتراح خيارات لسياسة التشغيل المناسبة لعلاج تلك القضايا؛ وهو ما يؤدي إلى صياغة مجموعة من الأهداف الغاية منها:

- -اتخاذ القرار بشأن المسائل ذات الأولوية التي يتعين معالجتها في السياسة الوطنية للتشغيل؛
 - -تحديد الخيارات الممكنة، لتلبية أولويات التشغيل؛
- -تحديد مجال التدخلات، وينبغي أن تستند هذه العملية على مجموعة من المعايير والمؤشرات مثل: أهداف التشغيل، الحيز المالي المتاح، السياسات المكملة والسياسات التي يمكن استبدالها، غير أن التحدي يكمن في تحديد التدخلات التي تكون معقولة وممكنة من الناحية الفنية، وكذا مناسبة للإطار العام للمسار الوطني للتنمية.

عندما يتم تحديد التدخلات ذات الأولوية، وبعد الموافقة عليها من طرف أصحاب المصلحة (الحكومة، منظمات أرباب العمل، النقابات العمالية)؛ يبدأ فريق وطني من الخبراء بإعداد وثيقة، يتم فيها تحديد الأهداف والغايات الإستراتيجية للتشغيل، مع تحديد آليات التنسيق وإطار المتابعة والتقييم، وهذا مع وضع مخطط عمل وميزانية لتنفيذ تلك السياسة.

4. مرحلة المصادقة، الاعتماد والاتصال:

أ. المصادقة: وهذا بحدف الحصول على إجماع وطني، أين يجب تقديم مشروع السياسة الوطنية للتشغيل للمصادقة عليه من طرف الفاعلين الوطنيين في عالم الشغل في ورشة عمل الثلاثية (موسعة)، أو من خلال هيأت استشارية، وفي بعض الحالات من الممكن تنظيم ندوات عمل إقليمية قبل ورشة العمل الوطنية، كما يمكن دعوة الفاعلين الإقليميين في عالم الشغل إلى تلك الورشات الوطنية، من أجل الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم؛ وبعد المصادقة يجب على الفريق التقني المكلف بإعداد السياسة، إدراج كل التعليقات والملاحظات التي وردت في ورشة العمل الوطنية، مع وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة السياسة.

ب. الاعتماد: وهذا بحدف إعطاء قوة الإلزامية والنفاذ لسياسة التشغيل الوطنية، حتى تأخذ على محمل الجد من طرف مختلف الجهات الفاعلة في عالم الشغل، وبالتالي الأخذ في حسبانهم هذه السياسة في مختلف أعمالهم وتصرفاقم، وهذا ما يعطيها مصداقية أكثر؛ أين تأخذ طابعها الرسمي بعد اعتمادها من طرف الحكومة على شكل قانون توجيهي أو نحو ذلك من نصوص تشريعية وتنظيمية، حيث أنه وفي بعض الحالات لا يتم اعتماد السياسة الوطنية للتشغيل بشكل رسمي، وإنما يتم دمجها في إطار مشاريع التنمية الوطنية.

ج. الاتصال: أي تقديم السياسة الوطنية للتشغيل للجمهور، حيث أن الغرض الأساسي للاتصال هو إعلام الفاعلين والمستفيدين من مضمون هذه السياسة، ودورهم في تنفيذها، وهو ما يرفع من مستوى الوعي لديهم حول أهميتها كوسيلة لموجهة التحديات الداخلية والخارجية للتشغيل، وهذا إما عن استخدام وسائل الاتصال والإعلام التقليدية (التلفزيون، الجرائد...إلخ)، وإما عن طرق إشراك الفاعلين في عالم الشغل من هيأت عمومية، مهنيين وعمال، في ورشات عمل تدريبية.

- 5. مرحلة البرمجة ووضع الميزانية: إن وضع إستراتيجية عمل لتنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل، من شأنها أن تحدد الأساليب والوسائل المقترحة لتحقيق أهداف هذه السياسة، أين تسعى إستراتيجية العمل هذه إلى:
 - -تحديد الاحتياجات اللازمة بغية التفصيل في مجال التدخلات على الصعيد التنفيذي، من جهة، والتأسيس لسلطة وإلزامية هذه السياسة، من جهة أخرى؛
 - -وضع خطة عمل لتنظيم ودفع عجلة تنفيذ سياسة التشغيل الوطنية؟
- -تسليط الضوء على العمليات، الأساليب والشروط التي سوف تدمج بالكامل الحاجة للشغل في الإطار العام للتنمية الوطنية؛
- -صياغة الاحتياجات فيما يتعلق بتعزيز القدرات التقنية والمالية، التي من دونها لا يمكن تنفيذ هذه السياسة؟ -من الضروري إعداد مخطط عمل يكون مرتبط بتنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل، ويلبي احتياجات الميزانية والبرامج الموضوعة، كما يقوم بإسناد مختلف الأدوار والمسؤوليات، من خلال وضع هيكل تنظيمي يقوم بالإشراف على تنفيذ هذه السياسة، ويقوم بالتنسيق بين أطراف الثلاثية (الحكومة، منظمات أرباب العمل، النقابات العمالية)، وكذا بين باقى الوزارات القطاعية الأحرى، لضمان وجود ومساهمة جميع الفاعلين في سوق العمل.
- 6. مرحلة التنفيذ: يتوقف نجاح السياسة الوطنية للتشغيل على سياسات وأطراف فاعلة أخرى، لديهم اهتماماتهم وأهدافهم الخاصة، لهذا فإنه عند تنفيذ سياسة التشغيل يجب أن تدرج أهدافها بما يخدم مصالح جميع الفاعلين، مع ضرورة إيجاد وسيلة تقارب بينهم، من خلال تبني مبدأ الحوار والتعاون؛ كما أنه من الضروري عند تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل مراعاة:
 - تفعيل آلية الثلاثية (الحكومة، منظمات أرباب العمل، النقابات العمالية)، والتنسيق بين مختلف الهيأت والإدارات الفاعلة في عالم الشغل؛
 - -تفعيل إطار المتابعة والتقييم؛
 - -ضخ الموارد المالية للحفاظ على تدفق مستمر بين دورات الميزانية السنوية، من خلال تخصيص ميزانية وطنية للتشغيل، باستخدام الأدوات المتاحة كإطار الإنفاق المتوسط المدى، مراجعة النفقات العامة...إلخ؛
- -تكوين الموظفين وغيرهم من العمال، فيما يتعلق بالأهداف والمهام الجديدة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل.
- 7. مرحلة التقييم: لا تنتهي عملية وضع السياسة الوطنية للتشغيل بمجرد صياغة التشريعات ذات الصلة، وتنفيذ البرامج المحددة في إطار القوانين والمراسيم، بل يجب التأكد من مدى تحقق الأهداف المسطرة في إطار سياسة التشغيل، ومعرفة الآثار المترتبة عن تطبيقها في الواقع، وكذا إمكانية وضع سياسات بديلة لتفعيلها، وهذا باستخدام أساليب البحث في العلوم الاجتماعية، بما في ذلك التقنيات الكمية والنوعية، مما يسمح لصناع السياسات في البلدان، مع جميع الفاعلين والشركاء الاجتماعيين بقياس مدى تحقق أهداف هذه السياسة، ومن ثم تحديد

التغييرات الواجب اتخاذها بما يتناسب والتحديات الجديدة التي تواجه عالم الشغل.

خلاصة الفصل:

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الواسعة، حيث قُدمت لها العديد من التعاريف حسب وجهة نظر وتخصص كل مفكر؛ فهي تعتبر مؤشرًا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي، أين اعتبرها الكلاسيكيون اختيارية، وتوازن سوق العمل تلقائي من خلال قانون العرض والطلب؛ في حين فسرها الكنزيون على أنها إحبارية، وعليه فتدخل الدولة يصبح ضروري لإعادة التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود ومن ثم سوق العمل الذي يعد توازنه هو نتيجة حتمية لتوازن السوقين الأولين، وهذا من خلال زيادة الطلب الكلي الفعّال عن طريق أدوات السياسة النقدية كتخفيض معدل الفائدة لتحفيز الاستثمار، أو أدوات السياسة المالية كتخفيض الضرائب وزيادة النفقات العمومية وكذا رفع التعويضات الاجتماعية لتحفيز استهلاك العوائل.

ومن ثم كان على حكومات الدول وضع سياسات للتشغيل للتقليل من حدة ظاهرة البطالة، حيث تعد سياسة التشغيل مجموع الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من أجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي اختلال يطرأ عليه، وهذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نموا يتناسق كماً وكيفاً مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني.

أين يعد العمل اللائق كمؤشر أساسي لمدى فعالية ونجاعة سياسات التشغيل المنتهجة في أي بلد، والتي تشمل كل من الأفراد النشطين في قطاعات الاقتصاد المنظم وغير المنظم، مع محاولة إدماج أفراد الذين يعملون بصفة غير منظمة بالاقتصاد الحقيقي للبلد؛ كما أن تحقيق العمل اللائق الذي تم اعتماده من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 2005 كمؤشر لقياس مدى تحقق الغاية الثانية (توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب)، من الهدف الأول المندرج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والمتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛ وهذا ما سنراه في الفصل الموالي.

مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة، سعت الجزائر إلى تحقيق هذا المنهج التنموي الذي يحاول الموازنة بين العديد من الأبعاد، بما يحقق معدلات نمو اقتصادي مستدامة، تضمن تحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، في ظل الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وحماية البيئة، ولكن مشكل البطالة والتشغيل اللّذان يعدّان كأحد أهم مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة، لا تزال الجزائر تعاني منهما، وعليه عمدت إلى وضع سياسة للتشغيل تحاول من خلالها الخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات الذي لازال يشكل أكثر من 90% من تركيبة ناتجها الداخلي الخام، وكذا تحقيق شروط العمل اللائق والمنتج الذي يقضي على كل أشكال الفقر والتهميش، مع محاولة توفير مناصب شغل لا تضر بالبيئة من خلال تجسيد مفهوم التشغيل الأحضر؛ فهل استطاعت سياسة التشغيل التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة خلال الفترة 2011-2012 تحقيق تلك الأهداف؟ وأهداف أخرى تتعلق بترشيد الإنفاق الحكومي، تحقيق فائض في ميزانها التحاري، وكذا محاربة ظاهرة الهجرة السرية (الحرقة)، في ظل التهديدات البيئية وتنامي التلوث بكافة أشكاله؟؛ للإجابة على هذه الأسئلة تم التطرق في هذا الفصل إلى:

-المبحث الأول: البطالة وسياسات التشغيل في الجزائر ، والذي تناولنا فيه واقع البطالة والتشغيل حلال الفترة 2001-2001 مع التطرق لواقع التشغيل في القطاع غير الرسمي ، مبينين إستراتيجية التشغيل التي تبنتها الجزائر، وأهم البرامج والأجهزة التي تعتمد عليها سواء تعلق الأمر بتلك التي تقوم على دعم الشغل المأجور أو ترقية المبادرات المقاولاتية، لنقوم في الأخير بتقييمها.

-المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر، والذي تناولنا فيه الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المعتمدة في إطار مخط العمل الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة، كما تعرضنا لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الإطار التشريعي المنظم لها، وكذا بعض المؤشرات البيئية.

-المبحث الثالث: سياسة التشغيل وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، والذي تناولنا فيه آثار سياسة التشغيل على البعد الاقتصادي من خلال تأثيرها على النمو وفق مقاربة أوكن وتحليل الميزان التجاري، والتضخم حسب علاقة فيليبس، وكذا آثارها على حجم الإنفاق الحكومي والاستثمار؛ أما البعد الاجتماعي فتم الطرق فيه إلى أثار سياسة التشغيل من التشغيل على ظاهرة الفقر، الهجرة، وكذا التعليم والصحة؛ أما البعد البيئي فتناولنا فيه أثار سياسة التشغيل من خلال تطور معدلات التشغيل وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون 200، كما تناولنا فيه واقع التشغيل الأحضر في الجزائر.

الفصل الثالث ———— سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001 المبحث الأول: البطالة وسياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

كانت ولا تزال البطالة هاجس الحكومات المتعاقبة في الجزائر، خاصة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2001-2012، والتي تزامنت مع تطبيق البرامج التنموية، التي تقوم على المبدأ الكنزي من خلال تنشيط الطلب الكلي بزيادة حجم الإنفاق الحكومي، وتمويل المشاريع الكبرى التي توفر أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل.

المطلب الأول: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر

برزت مشكلة البطالة في الجزائر منذ منتصف التسعينيات، مع تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي والتحري الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي FMI، ما أدى إلى غلق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من 400 ألف عامل، وقد تزامن هذا التحول مع الظروف السياسية والأمنية التي مرت بما البلاد، والتي أدت إلى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ أو نتيجة ذلك أخذ معدل البطالة في التزايد حتى بلغ قرابة 29% سنة 2000، وفق الإحصائيات الرسمية.

الفرع الأول: النمو السكاني وأثره على الفئة النشطة

للنمو السكاني أثر كبير في تحديد حجم الفئة النشطة اقتصادياً، ومن ثم فهو يؤثر على معدلات البطالة، حيث عرفت الجزائر نموا سكانيا بلغ في متوسطه نسبة 1.77% خلال الفترة 2011-2012، أين ارتفع عدد السكان المقيمين داخل البلد لأكثر من 88 .30 مليون نسمة سنة 2001 إلى أكثر من 52 .37 مليون نسمة سنة 2012، معدل نمو سنوي من 1.52% سنة 2001 إلى 2.20% خلال سنة 2012؛ وهو ما زاد من عدد اليد العاملة النشطة اقتصاديا خلال نفس الفترة لتنتقل من 57 .8 مليون شخص سنة 2001 لتصل إلى 14 .11 مليون شخص سنة اعتصاديا خلال نفس الفترة لتنتقل من 57 .8 مليون شخص سنة 2001 لتصل إلى 10 .11 مليون إلى 97 .97 مليون)، رغم أن عدد السكان كان في تزايد مستمر، وهذا ما يوضحه الجدول الموالى:

 $\frac{1}{2}$ - الديوان الوطنى للإحصاء، مسح جوان $\frac{1}{2}$ في معطيات إحصائية رقم: $\frac{1}{2}$ 330، شوهد يوم: $\frac{1}{2}$ 2014/01/29 على الرابط:

128

¹⁻ رحيم حسين، مرجع سابق، ص 133.

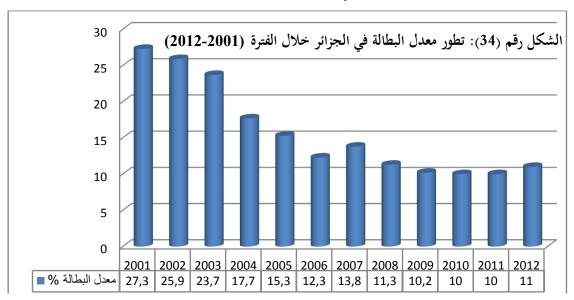
الفصل الثالث — سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001 الفصل الثالث العدول رقم (03): تطور عدد السكان واليد العاملة النشطة بالجزائر خلال الفترة 2011-2012

اليد العاملة النشطة بالآلاف	معدل النمو السكاني (%)	عدد السكان بالآلاف	السنوات
8 568	*1.52	30 879	2001
-	1.55	31 357	2002
8 762	1.57	31 848	2003
9 470	1.62	32 364	2004
9 492	1.67	32 906	2005
10 110	1.75	33 481	2006
9 969	1.84	34 096	2007
10 315	1.45	34 591	2008
10 544	1.96	35 268	2009
10 812	2.01	35 978	2010
10 661	2.05	36 717	2011
11 423	2.20	37 525	2012

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، شوهد يوم: 2014/01/20 على الرابط: www.ons.dz

الفرع الثاني: تطور البطالة (القوى العاملة غير المشتغلة)

عرفت الجزائر خلال العشرية الأخيرة انخفاضا ملحوظا في معدلات البطالة والتي انتقلت من 27.3% سنة 2001 إلى سنة 2011 بسبب توسع حجم القوى العاملة النشطة، نتيجة النمو السكاني من جهة وضعف قدرة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل حديدة من جهة أخرى، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي فيما يخص معدل البطالة لسنة 2002.

129

^{*-} تم حساب معدل النمو لسنة 2001، بناءا على عدد السكان سنة 2000، والمقدر بالآلاف ب: 30 416 نسمة حسب معطيات ONS.

حيث أن هذا الانخفاض في معدلات البطالة (T.C) كما هو موضح في الشكل السابق، يرتبط بشكل مباشر بتطور حجم السكان واليد العاملة في سن النشاط، وكذا زيادة حجم النمو الاقتصادي؛ أين عملت الجزائر خلال العشرية الأخيرة على تقليص معدلات البطالة من خلال: 1

-تحسين مناخ الاستثمار خاصة من الجانب الأمني في ظل ما عاشته الجزائر خلال فترة التسعينيات، مع ما رافق ذلك من إجراءات تحفيزية لدعم الاستثمار؟

- تكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل، وخاصة دعم تشغيل الشباب، سواء ما تعلق منها بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة، أو ما تعلق بدعم العمل المأجور كما سيتم تفصيل ذلك لاحقا؛

- اعتماد البرامج التنموية لإنعاش الاقتصادي الوطني منذ سنة 2001، ما أدى إلى تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل، خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وبصفة غير مباشرة في مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كصناعة مواد البناء وصناعة الزجاج والنجارة وغيرها، أين لعب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا أساسيا في استمرار تطبيق هذه البرامج.

كما أنه لفهم ظاهرة البطالة، فإنه يجب توضيح طبيعة العلاقة بينها وبين معدل العمالة من جهة ومعدل النشاط من جهة أخرى؛ حيث يوضح الجدول الموالي تطور كل من معدل البطالة، النشاط، العمالة ومعدل البشغيل:

الجدول رقم (04): تطور معدلات النشاط، البطالة، التشغيل والعمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
42	40	41.7	41.4	41.7	40.9	42.5	41	42.1	39.8	-	41	معدل النشاط TA
37.4	36	37.6	37.2	37	35.3	37.2	34.7	34.7	30.4	-	29.8	معدل التشغيل TE
11	10	10	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.9*	27.3	معدل البطالة TC
27	26	27.2	26.9	26.6	25.5	26.7	24.7	24.4	21.2	1	20.12	معدل الإشغال TO

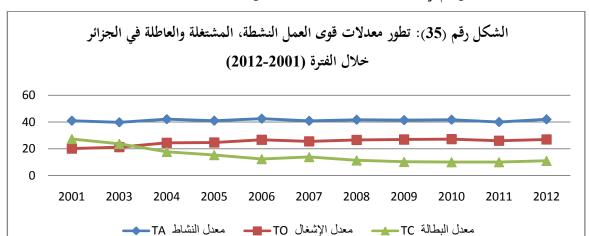
المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء.

- (*): مجموعة البنك الدولي، شوهد يوم: 2014/01/25، على الرابط: www.data.albankaldawli.org

عند قراءتنا للجدول، نخلص إلى أن الاقتصاد الجزائري بدأ يخطو خطوات سريعة نحو الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية من خلال انخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل التشغيل (TE) الذي زاد من 29.8% سنة 2012، وهو ما يعني قدرة الاقتصاد الوطني على استخدام موارده

^{1 -} رحيم حسين، مرجع سابق، ص 134.

^{*-} من معطيات البنك الدولي.



كما أن الشكل الوالي يبين تطور معدلات قوى العمل النشطة، المشتغلة والعاطلة:

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (04).

إن المنحنى الممثل لتطور معدل البطالة يظهر أن حجم القوى العاملة غير المشتغلة في انخفاض مستمر ويدل ذلك على عافية الاقتصاد وقدرته على توفير مناصب الشغل، خاصة أن الفرق بين حجم السكان النشطين والمشتغلين أصبح يتقلص مع مرور الزمن وهذا يدل على أن العمالة أصبحت تنمو بوتيرة أسرع من القوى العاملة النشطة، وهذا ما قلص الفارق بينهما وجعل حجم العاطلين عن العمل في تنازل، حيث انتقل معدل العمالة أو الإشغال من 20.12% سنة 2001، إلى 27% سنة 2012، في حين أن معدل النشاط بقي يتراوح بين 41% سنة القوى 2001 و42% سنة 2012، مسجلاً أدنى مستوى له سنة 2003 ليبلغ 39.8% وهذا بسبب زيادة حجم القوى العاملة النشطة مع تناقص عدد السكان في سن العمل (أكثر من 15 سنة).

حيث أن بيانات الجدول السابق ومنحنيات الشكل أعلاه تعطينا مجموعة من الدلائل، منها:

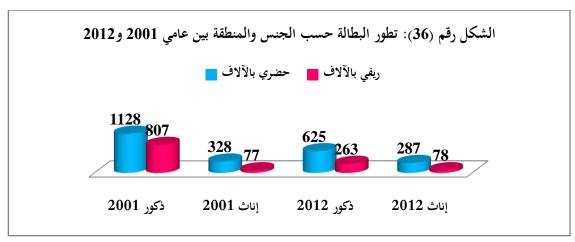
- من خلال الرسم البياني في الشكل رقم (35) يتضح بأن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التشغيل على العموم، وهو ما يعني إمكانية انخفاض معدلات البطالة مستقبلا إن كان للاقتصاد الوطني القدرة على خلق مناصب شغل، غير أنه بين سنتي 2010-2011، وعلى الرغم من انخفاض معدل التشغيل من 37.6% إلى 36% على التوالي، فإن معدل البطالة بقي ثابتا في حدود 10%، مع نقص معدل النشاط بنفس القدر تقريبا من 41.7% إلى 40% خلال نفس الفترة، كما أنه بين سنتي 2011-2012 أصبحت العلاقة بينهما طردية، وهذا ما يفسر الزيادة

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 الخاصلة في حجم القوى العاملة النشطة وكذا عجز الاقتصاد الوطني على خلق مناصب شغل تغطي تدفق الأفراد من خارج القوى العاملة إلى داخلها.

- وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل النشاط، بمعنى أن أي زيادة في معدل النشاط ستخفض من معدل البطالة؛ ولكنه من خلال معطيات الجدول رقم (40) نجد أنه بين سنتي 2004 و 2005 انخفض معدل النشاط وانخفض معه معدل البطالة، في حين بقي معدل التشغيل ثابتا تقريبا 34.7%، مما يوحي أن العلاقة الحقيقية بين معدل البطالة والنشاط هي علاقة طردية وليست عكسية، ولما كان معدل التشغيل متزايدا كانت العلاقة عكسية وهذا يدل على أن معدل التشغيل يؤثر بالإيجاب على معدل البطالة في حين أن معدل النشاط يؤثر بالسلب، ولكن أن ينخفض معدل البطالة بأعلى من نقطتين من 17.7% إلى 15.3% في ظل بقاء الاقتصاد الوطني على ما هو عليه من حيث قدرته على خلق مناصب شغل علما أن العلاقة بين معدل التشغيل والبطالة هي في الأساس عكسية، يظهر لنا نوعا من التناقض ويجعلنا نشكك في مصداقية هذه الأرقام وأيها أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق العمل.

من التحليل السابق يظهر أن انخفاض معدلات البطالة أحيانا، لا تدل على تحسن الاقتصاد إن لم تكن مصحوبة بارتفاع معدلات التشغيل، وبالتالي فإن الاعتماد على هذا المؤشر يكون مضللا؛ إذن يكون من الأولى استخدام معدل العمالة للدلالة على فعالية سوق العمل وسياسات التشغيل بدلا من معدل البطالة.

إن انخفاض البطالة يحمل الكثير من التباينات على مستوى الجنس والمناطق كما هو مبين في الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء.

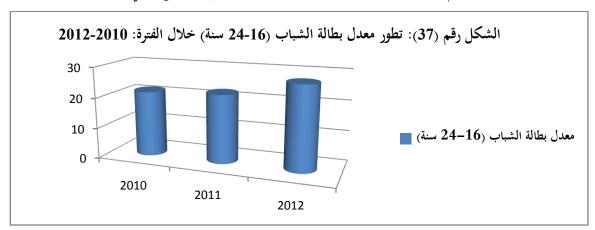
يبين الشكل السابق التناقص الملحوظ في المعدل الإجمالي للبطالة، غير أنه ومنذ سنة 2001 وإلى غاية 2012، لا تزال هذه الظاهرة تتركز في المناطق الحضرية دون الريفية وهذا راجع لتمركز غالبية النشاطات الاقتصادية

132

¹⁻ عبد الكريم البشير، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 187.

في المدن من جهة، وكذا ظاهرة النزوح الريفي، خاصة خلال العشرية السابقة بسبب ظاهرة الإرهاب من جهة أحرى؛ كما أن فئة الذكور هي الغالبة على مجموع البطالين، غير أن معدل البطالة لدى الإناث يبقى هو الغالب على معدل بطالة الذكور، حيث عرفت نسبة البطالة لدى الإناث تراجعاً ملحوظاً من 19.2% إلى 17.2% ما بين 2010 و2011 لتصل إلى 17% خلال سنة 2012، عكس نسبة بطالة الذكور التي عرفت ارتفاعا من 08.1% سنة 2010 إلى 08.4% سنة 2011 ثم 09.6% سنة 2012؛ ولعل من أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي، حيث ترتفع نسب البطالة لدى الأشخاص الذين هم دون شهادة أو خريجو معاهد التكوين المهني، على عكس حاملي الشهادات الجامعية أين انخفضت نسبة البطالة لدى هذه الفئة من 21.4% إلى 16.1% ثم إلى 15.2% خلال 1 سنوات 2010، 2011، 2012 على التوالى. 1

إن الأمر الملاحظ من خلال تحليل نسب البطالة في الجزائر هو كونما لا تزال تمس شريحة الشباب (24-16 سنة) بصفة غالبة، حيث عرفت ارتفاع ملحوظ في السنوات الأخيرة، أين ارتفعت من 21.5% سنة 2010 لتصل إلى 22.4% سنة 2011، ثم 27.4% خلال سنة 2012، كما هو مبين في الشكل الموالى:



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء.

كما عرفت البطالة طويلة الأجل * نسبة مرتفعة خلال سنة 2012 أين بلغت 63.1%، وهي ترتفع عند الأشخاص دون شهادة بنسبة 64.8%، ولدى خريجي معاهد التكوين المهني بنسبة 66.2%، في حين بلغت نسبة 54.9% لدى حاملي الشهادات الجامعية.

¹ - ONS, Activité, Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2012, n° 651, Alger, Décembre 2013, P: 16.

⁻ تشير البطالة طويلة الأجل حسب المكتب الدولي للعمل إلى عدد الأشخاص العاطلين عن العمل لفترات مستمرة تمتد لعام أو أكثر، معبراً عنها كنسبة مئوية من مجموع العاطلين عن العمل.

الفصل الثالث ------ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 الفرع الثالث: تطور العمالة (القوى العاملة المشتغلة)

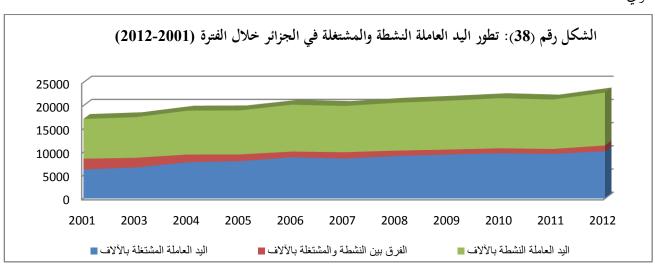
عرفت القوى العاملة المشتغلة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، أين انتقلت من أكثر من ستة (06) ملايين مشتغل سنة (201 من مجموع القوى النشطة اقتصادیا، وهذا بسبب برامج التشغیل المعتمدة خلال تلك الفترة، وكذا البرامج التنمویة التي اعتمدتها الجزائر منذ سنة 2001، وهذا ما یوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): تطور حجم القوى العاملة النشطة، المشتغلة وغير المشتغلة في الجزائر خلال الفترة: 2012-2001. (الوحدة: بالآلاف)

القوى العاملة غير المشتغلة (البطالين) PC	القوى العاملة المشتغلة PO	القوى العاملة النشطة PA	السنوات
2 339	6 229	8 568	2001
-	-	-	2002
2 078	6 684	8 762	2003
1 672	7 798	9 470	2004
1 448	8 044	9 492	2005
1 241	8 869	10 110	2006
1 375	8 594	9 969	2007
1 169	9 146	10 315	2008
1 072	9 472	10 544	2009
1 076	9 736	10 812	2010
1 062	9 599	10 661	2011
1 253	10 170	11 423	2012

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء.

كما يلاحظ من خلال هذا الجدول، الانخفاض الذي حدث للقوى العاملة المشتغلة بين سنتي 2006-2000 المصحوب بانخفاض القوى العاملة النشطة، مع ارتفاع عدد البطالين الذي انتقل من 1.24 مليون بطال إلى 2007 مليون بطال خلال نفس الفترة؛ وللتوضيح أكثر يمكن تمثيل معطيات الجدول السابق بيانيا، حسب الشكل الموالى:



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال الشكل السابق يدل تطور حجم اليد العاملة النشطة، على تزايد في الطلب على التشغيل، أي على الاستعداد للانتقال إلى فئة اليد العاملة المشتغلة، إلا أن هذا الانتقال ليس متاحا للجميع، فثمة فئة تبقى في عداد العاطلين إلى حين، وفي الواقع يمثل تدني الفرق بين اليد العاملة النشطة واليد العاملة المشتغلة الهدف الأساسي لأي سياسة تشغيل.

إن معرفة تطور مستويات البطالة والتشغيل لا يمكننا وحده من معرفة اتجاهات التشغيل وديناميكية القطاعات، ولا يتيح لمتخذي القرار إدراك مداخل التأثير لسياسة التشغيل المعتمدة، على سلوك الأطراف ذات المصلحة في سوق العمل، ولذلك ينبغي متابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): توزيع اليد العاملة المشتغلة حسب قطاع النشاط (%) بالجزائر خلال الفترة (2001-2001)

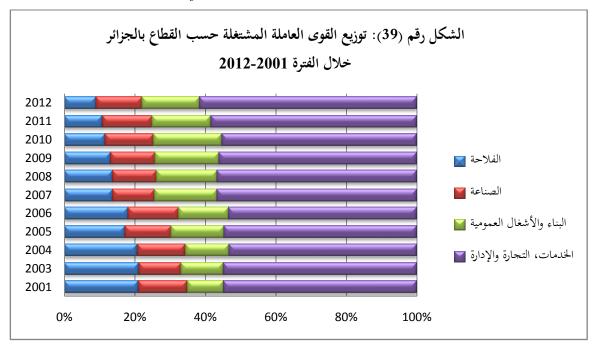
الخدمات، التجارة والإدارة	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	القطاع
				السنة
54.68	10.44	13.82	21.06	2001
-	-	-	-	2002
54.87	11.97	12.03	21.13	2003
53.25	12.41	13.60	20.74	2004
54.61	15.07	13.16	17.16	2005
53.42	14.18	14,25	18,15	2006
56.69	17.73	11.96	13.62	2007
56.61	17.22	12.48	13.69	2008
56.14	18.14	12.61	13.11	2009
55.23	19.37	13.73	11.67	2010
58.37	16.62	14.24	10.77	2011
61.60	16.30	13.10	9	2012

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء، متاحة على الرابط:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_.pdf

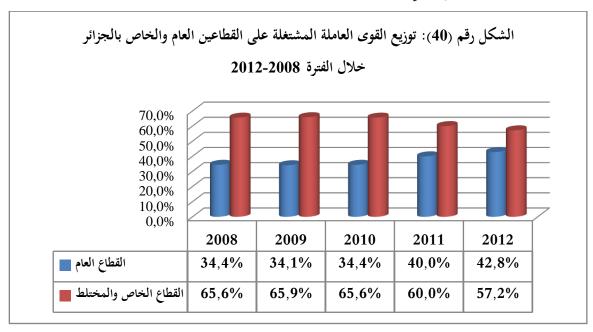
يظهر من خلال تحليل معطيات الجدول، سيطرة قطاع الخدمات، التجارة والإدارة على مجموع اليد العاملة المشتغلة في الجزائر، أين انتقلت من 54.68% سنة 2001% سنة 2010% سنة 2012، مع تراجع العمالة في قطاع الفلاحة من 21.06% إلى 90%، وبقاء متوسط نسبة العمالة في قطاع الصناعة في حدود 13.18% خلال نفس الفترة، هو ما يدل على جمود القطاع الإنتاجي بالجزائر.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق بيانيا، وفق الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (06).

كما يمكن توضيح توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب طبيعة القطاع، (العام والخاص)، خلال الخمس سنوات الأخيرة وفق الشكل الموالى:



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن القطاع الخاص يشغّل أكبر عدد من اليد العاملة على حساب القطاع العام، غير أنه عرف نوعا من التراجع في السنتين الأخيرتين بسبب زيادة الطلب على العمالة في القطاع العام خاصة في قطاع الخدمات والإدارة؛ حيث يلاحظ أن نسبة اليد العاملة المشتغلة من الذكور تتركز في القطاع الخاص، في حين أن القطاع العام تتركز فيه اليد العاملة المشتغلة من الإناث، ففي سنة 2012 مثلاً، بلغت نسبة اليد العاملة من

-تحسن المستوى التعليمي للمرأة من جهة، وما يتطلبه نوع المنصب من تأهيل خاصة في قطاع الإدارة والخدمات من جهة أخرى؛

-مشكل أداء الخدمة العسكرية، الذي يعتبر كعائق أمام توظيف الذكور في القطاع العام؛

-أسباب سياسية تتعلق باستغلال ارتفاع نسب مشاركة المرأة في عالم الشغل أمام الهيئات الدولية وجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة.

كما يمكن توزيع القوى العاملة المشتغلة حسب الحالة المهنية، خلال فترة الدراسة وفق الجدول الموالي: الجدول رقم (07): توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية خلال الفترة 2011-2001

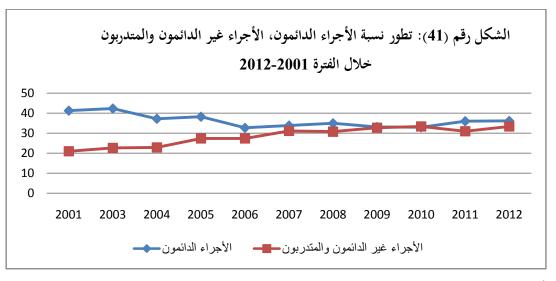
لية %	المساعدات العائ	دائمون	الأجراء غير ال	ون %	نقلون % الأجراء الدائمون %		المستخدمون والمس	السنوات
		%	والمتدربون					
8,44	525 552	20,97	1 306 407	41,27	2 570 793	29,32	1 826 020	2001
7,24	484 057	22,67	1 515 442	42,33	2 829 197	27,76	1 855 361	2003
8,20	639 602	22,88	1 784 641	37,22	2 902 364	31,70	2 471 805	2004
7,24	582 047	27,38	2 202 844	38,24	3 076 181	27,14	2 183 000	2005
7,81	692 463	27,40	2 429 620	32,70	2 900 503	32,09	2 846 217	2006
5,69	489 428	31,18	2 679 977	33,85	2 908 861	29,28	2 515 977	2007
5,22	477 000	30,79	2 816 000	34,97	3 198 000	29,03	2 655 000	2008
4,99	473 000	32,74	3 101 000	33,11	3 136 000	29,16	2 762 000	2009
4,15	404 000	33,38	3 250 000	32,95	3 208 000	29,53	2 875 000	2010
2,10	202 000	31,02	2 978 000	36,00	3 456 000	30,87	2 963 000	2011
2,13	217 000	33,39	3 396 000	36,14	3 675 000	28,34	2 882 000	2012

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول يتضع بأن العمل المأجور (الدائم وغير الدائم) يشكل النسبة الكبيرة من حجم العمالة الكلية، حيث يقدر متوسط هذه النسبة خلال الفترة 2011-2011 بحوالي 64.78% من إجمالي العمالة؛ أين عرفت ارتفاعا محسوسا خلال السنوات الماضية من 62.25% سنة 2001 إلى 69.53% سنة 2012؛ يليها العمل المستقل في المرتبة الثانية بعد العمل المأجور، أين بلغ متوسط الفترة 2001-2012 نسبة 29.47% من إجمالي العمالة الكلية، حيث عرف نوعا من الاستقرار أين بلغت هذه النسبة 29.32% سنة 2011 لتبلغ نسبة 28.34% سنة 2012؛ وهذه النسب تفسر مدى صعوبة إيجاد منصب عمل مأجور، كما أنها تعني اعتماد فئة معتبرة من العاطلين على المبادرات الشخصية لخلق منصب عمل خاص بحم.

¹ - ONS, Activité, Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2012, n° 651, Op-Cit, P : 05.

كما عرف العمل المأجور غير الدائم (المؤقت) ارتفاعا محسوسا على حساب العمل المأجور الدائم كما هو مبين في الشكل الموالى:



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (07).

من خلال الشكل يتضح بأن عدد الأجراء غير الدائمين (المؤقتين) عرف تزايدا منذ سنة 2001 أين بلغ نسبة 20.97% من إجمالي اليد العاملة المشتغلة، ليصل إلى نسبة 33.39% سنة 2012، وهذا على حساب العمل المأجور الدائم الذي بلغ نسبة 41.27% سنة 2001 ليتراجع إلى نسبة 36.14% سنة 2012، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في عرض اليد العاملة، مع انخفاض الطلب على العمالة الدائمة في المؤسسات والإدارات على حساب العمالة المؤقتة من جهة، وفشل سياسات التشغيل المعتمدة من طرف الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب شغل دائمة، والتي تعتبر من أهم شروط العمل اللائق من جهة أخرى.

الفرع الوابع: التشغيل في القطاع غير الرسمي بالجزائر

يعتبر القطاع غير الرسمي في الجزائر مستقطبا لليد العاملة، نظرا للنمو المتسارع الذي عرفه في السنوات الأخيرة بسبب الضغط على طلب العمل في القطاع الرسمي ومحدوديته، البيروقراطية، وطول الإجراءات التي تتطلبها أنشطة القطاع الرسمي، وكذا القصور في السياسات الاقتصادية الكلية التي من شأنها توسيع النشاط الاقتصادي الرسمي؛ أحيث أنه وحسب دراسة قام بها منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية، تقدر عوائد القطاع غير الرسمي في الجزائر بحوالي 08.5% مليار دولار، وهي تشكل 18% من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل 13% من الناتج

-

¹⁻ على بودلال، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائرية، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص ص 12-13.

الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات؛ 1 كما أنه في سنة 2012 كان حجم التداول النقدي للاقتصاد غير الرسمي 2 بالجزائر يفوق 50% من الحجم الإجمالي للكتلة النقدية المتداولة، بما يعادل 62.5 مليار دولار.

نظرا لتوسّع رقعة البطالة وعدم مواكبة النمو الاقتصادي لسرعة معدّل نمو القوى العاملة، وخاصة تحوّل فائض العمالة من القطاع الزراعي الريفي إلى المناطق الحضرية، ونتيجة لهذا الضغط على مناصب الشغل، فإن جزءا كبيرا من العمالة يتم استيعابه في القطاع غير الرسمي، الذي يمتاز بالعمالة الهشة، التي لا تحصل على التغطية الاجتماعية أو الميزات النسبية التي يتحصل عليها العاملون في القطاع الرسمي؛ 3 أين قدرت نسبة الأشخاص غير المسجلين في الضمان الاجتماعي سنة 2008 بأكثر من 50% في حين أكدت إحصائيات أخرى للبنك الدولي أن هذه النسبة بلغت 63.3% في سنة 2011.

تعتبر نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي كأحد المؤشرات الرئيسة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم أداء سوق العمل، وكذا مدى فعالية سياسة التشغيل المعتمدة، وبما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في حلق فرص العمل، على الرغم من أن الواقع يثبت العكس، حيث تظل هذه النسب غير مؤكدة، كون التقارير والدراسات الصادرة حول هذا الموضوع شحيحة من جهة، وصعوبة التأكد من الأرقام المعلنة في هذا القطاع الذي تسوده السرية والغموض من جهة أخرى؛ والجدول الموالي يبين تطور نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العمالة المشتغلة:

الجدول رقم (08): تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمى إلى إجمالي العمالة المشتغلة بالجزائر

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
27	27.6	26.8	25.7	21.1	21.1	21.2	20.2	حصة القطاع غير الرسمي من مجموع العمالة %
42.6	73.8	34	42.1	36.4	36.6	36.7	34.9	حصة القطاع غير الرسمي من عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية %

المصدر: الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23 يونيو 2010، ص 11.

مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل بالجزائر تأخذ منحي تصاعدي، أين من خلال الجدول يتبين لنا أن ساهم بنسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007، بعد ماكانت 20% في سنة 2000، كما أن نسبة مساهمة

¹⁻ المرجع نفسه، ص 16.

² - Amine Meslem, L'autre défi qui attend le gouvernement pour 2014 : L'informel, ce secteur qui gangrène l'économie, sur le site : http://www.transactiondalgerie.com, consulté le : 15/06/2014,

³⁻ بلقاسم العباس، اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص 177.

⁴⁻ محمد أدريوش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص ص 204-205.

القطاع غير الرسمي من عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية سجل ارتفاعاً من 34.9% في سنة 2000 ليصل إلى 42.6% في سنة 2007 وهو ما يثبت تركز العمالة غير النظامية في القطاع الخاص وتحديدا في المناطق الحضرية بالمدن؛ وفقًا لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000- 2000 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة كل عام، أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة، وتظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنبًا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، وفيما انخفض معدل البطالة من 30% إلى 10% تقريبًا على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفرها الاقتصاد. 1

كما كشفت الدراسة التي قام بها منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية والصادرة في بداية شهر جوان 2009، بأن العمل في السوق غير الرسمية لم يعد مقتصرا على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا، أين يشتغل 18% من أطباء الأسنان في السوق غير الرسمية، و16% من المهندسين المعماريين، و15% من المهندسين في الإعلام الآلي، و 14% من المحامين، و 90% من الخبراء المحاسبين، و50% من الأساتذة، و60% من المختصين في الصحة؛ كما تؤكد الأرقام نفسها أن عددا كبيرا من عمال القطاع غير الرسمي والعمال المؤقتين، هم مجرد عمال فقراء، بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى شهريا في أحسن الحالات 150 دولارا؛ أين يتوزع العمال في القطاعات القانونية على التجارة والإدارة العمومية والحدمات بنسبة 53.4%، الزراعة 18.1%، البناء والأشغال العمومية 14.2%، والصناعة بنسبة 14.2%؛ أما القطاعات التي توفر فرصا أعلى فهي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون إلا من 50 إلى 60 يوما في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي الذي عوفته الجزائر من خلال البرامج التنموية، أما الصناعة فأصبحت تشغل عددا أقل من العمال، وصعتها في التشغيل تراجعت خلال الفترة 2000-2007.

وخلال سنة 2010 فقد أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن وجود حوالي مليون شخص يشتغلون في القطاع غير الرسمي، بما يقارب شخص من أصل تسعة أشخاص (1/9) مشتغلين في القطاع الرسمي، في حين قدره منتدى رؤساء المؤسسات بحوالي 1.78 مليون شخص أي ما يمثل نسبة 22% من إجمالي العمالة المشتغلة.

http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009 2014/documents/dmag/dv/dmag20100928 04 /dmag20100928 04 _fr.pdf, consulté le : 09/01/2014.

¹⁻ عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 197.

²⁻ علي بودلال، مرجع سابق، ص 18.

³ - FIDH/LADDH/CFDA, La « mal-vie »: rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie, Mai 2010, P 20, sur le site :

ومنه ورغم تضارب الأرقام والنسب المعلن عنها من طرف مختلف الهيئات داخل البلد الواحد، ناهيك عن بعض المنظمات الدولية، فإن القطاع غير الرسمي في الجزائر يبقى يُشغل عددا هائلا من الأشخاص خاصة فئة الشباب، وتحديدا في القطاع الخاص داخل المناطق الحضرية؛ مما يلقى على عاتق الحكومات مسؤولية وضع سياسات للتشغيل تضمن إدماج هذا العدد الهائل من المشتغلين في إطار منظم تُحترم فيه شروط العمل اللائق.

المطلب الثاني: البرامج والآليات المعتمدة لمكافحة البطالة في الجزائر

تعتمد سياسة التشغيل في الجزائر على جملة من البرامج والأجهزة التي تقوم باستحداث مناصب شغل سواء عن طريق العمل المأجور، أو عن طريق تشجيع روح المبادرة الفردية لخلق مؤسسات مصغرة، حيث أنه وعلى الرغم من كون التشغيل في الجزائر يعتمد على العديد من السياسات الداعمة له كسياسة الاستثمار، الإنفاق الحكومي، وسياسة التنمية الصناعية والفلاحية، وغيرها من السياسات الكلية والقطاعية؛ إلا أن سياسة التشغيل في الجزائر تشتمل على كل تلك السياسات السابقة، فضلا عن سياسة سوق الشغل.

الفرع الأول: إستراتيجية التشغيل في الجزائر

لقد قامت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على وضع إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة منذ سنة 2008، والتي صيغت بناءا على جملة من الوقائع، وكذا التحديات التي واجهت عالم الشغل:

والعوامل التي ساعدت على تبني إستراتيجية التشغيل هي:

-إطار اقتصادي كلي مستقر ومناسب؟

-احتياطات صرف هامة؛

-عودة السلم والاستقرار؛

-برامج هامة للاستثمار العمومي والخاص؟

-تسجيل عودة النمو خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة.

أما التحديات التي أوجبت تبني إستراتيجية التشغيل فمن بينها ما يلي:

-عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛

-عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؟

-ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؟

¹ - www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../pr_180308_ar.doc, Consulté le : 28/06/2013

- -عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؟
- -انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقاً أمام الاستثمار؛
 - -ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات؛
- -صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- -ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولّد لمناصب الشغل؛
 - -ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب؛
 - -العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور؟
 - -ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات؛
 - -ضعف التنسيق ما بين القطاعات؛
- -ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).
- 1. أهداف إستراتيجية التشغيل: كانت هذه الإستراتيجية تمثل البعد التنظيمي والهيكلي لسياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة، والتي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل فيما يلي: 1
 - -محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية؟
 - -ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط؛
 - -تنمية روح المبادرة المقاولاتية؛
 - -تكييف الشُعَبْ مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل؛
 - -دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل؛
 - -إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات؛
 - -عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
 - -تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل في سوق العمل؛
 - -بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009؛
 - -تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج؟

http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/EMPLOI

_

 $^{^{-1}}$ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر، شوهد يوم: 2013/03/17، على الرابط:

-خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى . 2013

2. محاور إستراتيجية التشغيل: ترتكز خطة العمل لإستراتيجية ترقية التشغيل على سبعة (07) محاور رئيسية هي: المحور الأول: دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل، وهذا من خلال:

-تنفيذ الإستراتيجية الصناعية؛

-تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات؛

-دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؟

-الإسراع في إصلاح نمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية واستغلالها؟

-الإسراع في إصلاح العقار الصناعي.

المحور الثاني: ترقية التكوين التأهيلي (خاصة في موقع العمل) بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل، وذلك في إطار:

-تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لاسيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل؛

-تطبيق اتفاقيات التكوين في الموقع من أجل التشغيل مع مؤسسات إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة، بغرض الاستخلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية، بعد انتهاء المشاريع؛

-تطبيق اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات والمرفق العمومي للتشغيل ومنظومة التكوين المهني، مع منح المؤسسات إمكانية استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الأشخاص المستفيدين من التكوين؟

-تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل؛

- تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.

المحور الثالث: ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات، وهذا من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في الجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

المحور الرابع: تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل، عن طريق:

-مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل إتمام أنجاز المخططات المبرمجة وإعادة تأهيل مديريات التشغيل الولائية، بخلق فروع على مستوى الدوائر والبلديات والأماكن المحرومة (نظام الشباك الوحيد)؛

-اعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة لإدماج حاملي الشهادات مع مراعاة التخصص المطلوب؛

- -تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخاصة والفاعلين في مجال التكوين؟
 - -لامركزية سياسة التشغيل؛
- -وضع مرصد للتشغيل يضمن التواصل بين مختلف النظم المعلوماتية المتعلقة بسوق العمل؟
- -اعتماد مقاربة تشاركية مدعومة من طرف الدولة والجماعات المحلية من شأنها تعزيز انسجام وفعالية إجراءات الإدماج على المستوى الجهوي؛
- -تحديد الحاج عليت الكمية والكيفية الحالية لسوق العمل فيما يخص اليد العاملة وكذا التوقعات المستقبلية (حرد وتقييم الموارد البشرية).

المحور الخامس: وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات، من خلال تنصيب:

- -لجنة وطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية؟
- جنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي.

المحور السادس: متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها، وهذا من خلال تنصيب:

- -اللجنة الوطنية للتشغيل (C.N.E) برئاسة رئيس الحكومة؛
- -اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل (C.I.P.E) برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل؛
- -الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي للتشغيل.

المحور السابع: ترقية تشغيل الشباب، حيث أنه مع عودة النمو الاقتصادي، في ظل وفرات مالية كبيرة، كان من الضروري على السلطات العمومية الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة إلى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الأشكال تتصل كلها بالقطاع الاقتصادي، مما جعلها تقدم على إصلاح الأجهزة الخاصة بترقية تشغيل الشباب، وتبني سياسة تأخذ بعين الاعتبار تأطير، تكوين، وكذا الإصغاء للشباب، بغية تجنيبهم كل الآفات الاجتماعية كالجريمة وظاهرة الهجرة السرية؛ وفي هذا الصدد، ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذين يمثلون أزيد من 70% من مجموع السكان الباحثين عن العمل؛ كما تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على دعم ترقية التشغيل المأجور من جهة، ودعم تنمية المقاولة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: الآليات والبرامج المعتمدة في دعم الشغل المأجور

1. برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): تماشيًا مع الإصلاحات الهيكلية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي FMI، وما ترتب عليه من مخلفات بقيلة خاصة على المستوى الاجتماعي، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى البحث عن أفضل السبل للتخفيف من

أ. برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية: وهي تشمل جهاز الشبكة الاجتماعية الذي يحتوي المنحة الجزافية للتضامن (AFS) و منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)، بالإضافة إلى برنامج الخلايا الجوارية.

البرامج الموجهة للجماعات السكانية في شكل مشاريع تنمويق 1

1.1. جهاز الشبكة الاجتماعية: يتمثل هذا الجهاز في كل من المنحة الجزافية للتضامن ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة لصالح الفئات العديمة الدخل؛ بحيث نجد المرسوم التنفيذي رقم 96/353 المؤرخ في 96/353 المؤرخ في 1994 أكتوبر 1994، يحدد شروط أكتوبر 1994 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 94/336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994، يحدد شروط الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

- المنحة الجزافية للتضامن (AFS): وضعت هذه المنحة من قبل السلطات العمومية ابتدءا من نهاية عام 1994 وتسيرها وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 1997، وهي عبارة عن إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة غير القادرة على العمل؛ يهدف هذا البرنامج إلى ضمان إعانة وحماية اجتماعية للفئات الاجتماعية المعوزة، بحيث قدر مبلغ المنحة الجزافية للتضامن في السابق به 1.000 دج شهريا لكل مستفيد، أما حاليا فقد تم رفع قيمة هذه المنحة إلى مكفولين، دج مع مبلغ إضافي قدره 120 دج عن كل شخص تحت كفالة المستفيد على أن لا يتحاوز عددهم ثلاثة مكفولين، يتم تسجيل الطلبات على مستوى مكتب النشاط الاجتماعي البلدي عن طريق تكوين المعني لملف إداري كامل، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية للقبول واللجنة الطبية الولائية بالنسبة لذوي الأمراض المزمنة والأشخاص المعاقين والمكفوفين، ويتم الدفع بمكاتب البريد المتواحدة على مستوى مقر إقامة المستفيدين، وتجري عملية الاستفادة من المنحاط البلدية وفق قائمة الأشخاص المعدومي الدخل المتوفرة لديها.

145

 $^{^{-1}}$ رشید شباح، مرجع سابق، ص $^{-1}$

²- المرجع نفسه، ص ص 143-145.

الفصل الثالث — سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 — منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG): وضع برنامج التعويض النشاطات ذات المنفعة العامة في نماية سنة 1994، وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسييره مند سنة 1997، بحدف الإدماج الاجتماعي للفئات المعوزة والقادرة على العمل، يتم القبول في هذه المنحة على أساس مبادرة شخصية من المعني نفسه الذي يطلب إدماجه في ورشات الأشغال الخاصة بالنشاطات ذات المنفعة العامة أو المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة نفسها، يتم تسجيل الطلبات على مستوى المكتب البلدي للنشاط الاجتماعي عن طريق طلب المعني وتكوينه لملف يتكون من وثائق إدارية كاملة أو بمبادرة من هذا المكتب، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية للقبول ويتم دفع المنحة بمكاتب البريد المتواجدة على مستوى مقر إقامة المستفيدين، وهي مبلغ شهري قيمته 3.000 دج، وهي مبلغ شهري قيمته 13000 دج، و4.200 دج لرؤساء الورشات مقابل 22 يوم من المشاركة في نشاطات ذات منفعة عامة بالإضافة إلى التغطية الاحتماعية، ويتم تنظيم النشاطات ذات المنفعة العامة من طرف البلديات بالتنسيق مع المصالح التقنية للدائرة،

2.1. برنامج الخلايا الجوارية: تتدخل هذه الخلايا التضامنية على مستوى مجموعة من البلديات وهي تنصب بقرار من المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية، وهي وحدة متحركة مكونة من طبيب، أخصائي اجتماعي، وأخصائي نفساني ومساعد اجتماعي، مهمتها المساهمة في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي، تؤطر أو تسير هذه الخلايا من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وتساعدها قاعديا فروع جهوية ومديريات النشاط الاجتماعي للولاية؛ حيث يهدف هذا النشاط الجواري الذي تقوم به وكالة التنمية الاجتماعية والخلية الجوارية إلى تحديد بقع الفقر والتهميش التي تستهدفها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية، والمساهمة في إعادة العلاقة الحيوية بين الفئات الاجتماعية المحرمة والمرافق العمومية وذلك بتوجيههم وإرشادهم نحو الطرق التي يمكن من خلالها تلبية حاجياتهم ووضعهم في اتصال مباشر مع مختلف المرافق والسلطات العمومية المحلية، وهذا بحدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن على مستوى أهم محاور التنمية الاجتماعية (الصحة، التربية، التشغيل، التعليم...).

الولاية أو مديرية النشاط الاجتماعي.

ب. برامج التشغيل والإدماج: وهي تشمل برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)، برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية (ESIL)، وبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات استعمال مكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)؛ حيث تشرف المديرية الولائية للتشغيل التي أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20/50 المؤرخ في 22 جانفي 2002، على تسيير هذه البرامج. 1

1- محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-13 جويلية 2005، ص 10.

146

الفصل الثالث — سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/402 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، والذي يتوجه إلى الشباب الجامعي البطال والتقنيين السامين العاطلين عن العمل والباحثين عن منصب شغل خاصة الذين ليست لديهم خبرة مهنية ويطلبون العمل لأول مرة، والبالغين من العمر 191 لى 35 سنة، يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج الحاصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل ممثلة في المؤسسات العمومية والخاصة، يتم توظيف المترشحين المختارين لمدة 12 شهرا قابلة للتحديد مرة واحدة، أين يتقاضون مبلغا قدره 8.000 دج شهريا بالنسبة للجامعيين و6.000 دج بالنسبة للتقنيين السامين؛ حيث يعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطرف بين المستخدم والمترشح والمدير الولائي للتشغيل، الذي يعمل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية بصفتها الهيئة المسيرة للبرنامج، أين يكلف هذا الأخير بالبحث عن عروض التشغيل لدى المستخدمين العموميين والخواص، وتكلف الوكالات المحلية التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل بتسجيل الطلبات وإبلاغها للمدير الولائي للتشغيل. أ

أصبح يسمى هذا البرنامج لاحقا بمنحة الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID)، وفق المرسوم التنفيذي رقم 82 أفريل 2008، والصادر بتاريخ 04 ماي 2008 في العدد رقم 23 من الجريدة الرسمية.

ب.2. برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية (ESIL): تم إطلاق هذا البرنامج بموجب المرسومين 90/143 و90/144 بتاريخ 22 ماي 1990؛ وهو موجه إلى الشباب البطال الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، حيث يقترح عليهم مناصب شغل تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية والوحدات الاقتصادية المحلية، أين يتم تمويل مصاريف الأجور والأعباء الاجتماعية الخاصة بمذا البرنامج في إطار ميزانية الدولة، حيث يتقاضي الشاب أجرة شهرية قدرها 2.700 دج كما يستفيد من التغطية الاجتماعية؛ تصدر أغلبية العروض الخاصة بمناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية من طرف المحالس الشعبية المحلية والدوائر والولايات والمؤسسات التابعة لها، والمؤسسات الجهوية والوطنية المساهمة في نشاطات التكوين في إطار التشغيل، مقابل تلقيها معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ) الذي تم تعويضه في سنة 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)، الذي يتمتع بصلاحيات أوسع من الصندوق السابق من خلال إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل،

¹⁻ رشید شباح، مرجع سابق، ص ص 146-147.

²⁻ ساعد بن فرحات، وداد عباس، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، المؤقر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مدرسة الدكتوراه، جامعة سطيف 1، يومي 11-11 مارس 2013، ص 07.

أصبح يسمى هذا البرنامج بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، وفق المرسوم التنفيذي رقم 09/305 المؤرخ في 10 سبتمبر 2009.

ب.3. برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات استعمال مكثف لليد العاملة (TUP-HIMO): يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار السعي لمكافحة البطالة وكذا حلق نشاطات اجتماعية منذ عام 1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة وكذا حلق نشاطات اجتماعية من خلال ظهور مؤسسات مصغرة، وتتمثل القطاعات المجددة للاستفادة من برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة لاستعمال المكثف لليد العاملة في قطاع الطرق والغابات، الفلاحة، الري البسيط، صيانة التراث العقاري المدني، التنمية المحلية، المحيط وغيرها من نشاطات المنفعة العامة؛ بحيث أنه وبخلاف النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكة الاجتماعية يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة؛ أين تسلم الأشغال للمقاولين الصغار ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة صيغة بديلة لها ثلاث منافع تسمح بإحداث مناصب شغل مؤقتة، والتكفل بنشاطات قطاعية ذات منفعة عمومية، وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة؛ أين يتم من خلال هذا البرنامج الاستفادة من التغطية الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي.

نجد أن جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة من خلال مشاركته في برنامج الجزائر البيضاء سمح بترقية هذا البرنامج، والذي يهدف إلى إحداث مناصب شغل مدمجة ونشاطات جوارية وصحية لفائدة مدننا وأحيائنا؛ يتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي تشرف على تسييره وكالة التنمية الاجتماعية؛ أصبح يعرف هذا البرنامج ومنذ سنة 2008 باسم برنامج النشاطات للاحتياجات الجماعية (ABC). وجهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): أنشأ طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 108/126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، وهو يسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية ؟ هدفه الأول التشجيع على الإدماج الهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير

الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما عبر برامج التكوين، التشغيل والإدماج، حيث تستفيد المؤسسات التي تقوم بتوظيف الشباب في إطار هذا البرنامج من التكفل التام للأجرة الشهرية وكذا اشتراكات الضمان

الاجتماعي، وهذا لمدة سنة (01) واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، وثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد في القطاع الإداري؛ ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم، أو الهيئة المكونة والمستفيد، وهي: 1

أ. عقود إدماج حاملي الشهادات (CID): موجهة لخريجي التعليم العالي في الطورين القصير والطويل المدى، وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛ أين يدفع مبلغ شهري قدره 15.000 دج لحاملي الشهادات الجامعية، و10.000 دج للتقنيين السامين.

ب. عقود الإدماج المهني (CIP): موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا مهنيًا، والذين يدفع لهم مبلغ شهري قدره 8.000 دج.

ج. عقود تكوين/ إدماج (CFI): موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل، أين يتم دفع مبلغ شهري قدره 12.000 دج للشباب المدمج في مؤسسات الإنتاج، 4.000 دج للشباب المدمج لدى الحرفيين المعلمين.

حيث يستفيد الشباب المدمج في إطار عقود حاملي الشهادات (CID)، وكذا عقود الإدماج المهني (CIP) من منحة شهرية للتشجيع على البحث عن التكوين قيمتها 3,000 دج خلال مدة أقصاها 60 أشهر، وهذا للرفع من مستوى التأهيل لديهم وتجديد معارفهم حتى يتكيفوا مع منصب العمل، كما تستفيد المؤسسات في إطار عقد تكون/ تشغيل (CFE) من التكفل بنسبة 60% من كلفة التكوين في حالة الالتزام بتنصيب الشاب المستفيد لمدة لا تقل عن سنة (10) عند انتهاء فترة التكوين؛ وقد تم تحديد سقف للاستفادة من هذه العقود لكل مستخدم حيث لا يتحاوز 15% من عدد العمال المشغلين بالمؤسسة المعنية، تفاديا للاستغلال المفرط للإمكانيات التي يوفرها هذا الجهاز دون مقابل، إلا في حالة المؤسسات التي تقوم بتوظيف نسبة 25% على الأقل من الشباب المستفيدين من عقود الإدماج، فيمكنها الاستفادة من تخصيص إضافي في حدود 30% من عدد العمال المشغلين بحا؛ كما يمكن للمؤسسات المصغرة المحدثة في إطار جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وكذا الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الاستفادة من طالبي عمل مبتدئين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) فور دخولهم فترة الاستغلال.

¹ - http://www.anem.dz, Consulté le : 16/02/2014

3. عقد العمل المدعم (CTA): وهو إجراء جديد يضاف إلى جهاز المساعدة على الإدماج المهني يقوم على أساس تشغيل طالبي عمل مبتدئين، سواء مباشرة أو بعد انقضاء فترة الإدماج، أين تستفيد المؤسسات التي تقوم بتشغيل الشباب في إطار هذا العقد من مساهمة الدولة في أجرة المنصب بـ: 1

- -12.000 دج لحاملي شهادات التعليم العالى لمدة ثلاث (03) سنوات
 - -10.000 دج للتقنيين السامين لمدة ثلاث (03) سنوات
- -8.000 دج لخريجي التعليم الثانوي والتكوين المهني لمدة ثلاث (03) سنوات
 - -6.000 دج لعديمي التكوين لمدة سنة (01) واحدة

كما تستفيد من إعانات جبائية وتخفيضات على حصة اشتراك المستخدم في صندوق الضمان الاجتماعي، من نسبة 25% إلى نسبة 05% وتصل إلى نسبة 02.5% بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب، وهذا لمدة ثلاث (03) سنوات طالما علاقة العمل متواصلة؛ 2 بالإضافة إلى إعانة شهرية قدرها 1.000 دج لكل توظيف بعقد عمل لمدة غير محدودة، وهذا لمدة أقصاها ثلاث (03) سنوات.

الفرع الثالث: الآليات والأجهزة المعتمدة في ترقية المبادرات المقاولاتية.

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي رقم 96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع؛ من مهام الوكالة:

- -التحسيس ونشر الثقافة المقاولتية؟
- -تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛
- -مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلى لمشاريعهم؟
 - -ضمان المتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها؟
 - -تقديم تكوين لأصحاب المشاريع وفق منهجية المكتب الدولي للعمل.

¹ - http://www.anem.dz , Consulté le : 16/02/2014

²⁻ المرسوم التنفيذي رقم 10/71، المؤرخ في 31 جانفي 2010 الذي يحدد كيفيات تطبيق التخفيضات في حصة اشتراك أصحاب العمل، الجريدة الرسمية، العدد: 09، الصادرة بتاريخ: 2010/02/03، ص 06.

من خصائص المؤسسة المصغرة التي تنشأ في إطار جهاز الوكالة نجد: 1

- يمكن أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب؟
- -الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو عشرة (10) مليون دج؟
- -قابلية المشروع تقوم على أساس دراسة تقنو -اقتصادية تقوم بها الوكالة بمشاركة صاحب المشروع والتي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع CSVF؟
 - -تقوم الوكالة بتمويل كل المشاريع التي تقدم منتج أو خدمة، وتستثني المشاريع التجارية.

كما توفر الوكالة نوعان من أشكال الاستثمار وهما استثمار الإنشاء واستثمار التوسيع، بالإضافة إلى توفر صناديق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، وهذا على مستوى جميع فروع الوكالة عبر التراب الوطني.

- أ. استثمار الإنشاء: ويتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر ، أصحاب مشاريع مؤهلين الجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة، حسب الشروط التالية:
 - -أن يكون الشاب بطالا (غير منخرط لدى مصالح CNAS وCASNOS)؛
- -أن يتراوح سن الشاب بين 19 و35 سنة ويمكن أن يصل إلى 40 سنة بالنسبة إلى المسير إذا تعهد بخلق ثلاث 03 مناصب شغل دائمة؛
 - -أن تكون لديه المؤهلات المهنية والعلمية ذات العلاقة بالنشاط المرتقب؟
 - ان يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع؛
 - -أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب للعمل.

كما توجد صيغتان للاستثمار وهما صيغة التمويل الثنائي والذي يساهم فيها الشاب الوكالة فقط في التركيبة المالية للمشروع، والتمويل الثلاثي الذي يساهم فيه الشاب، الوكالة، والبنك، كما هو موضح في الجدول الموالى:

_

^{. 10} المرسوم التنفيذي رقم 03/290، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المادة رقم 02، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة بتاريخ: 2003/09/10، ص 10.

²⁻ المرسوم التنفيذي رقم 11/103، المؤرخ في 06 مارس 2011، المادة رقم 02، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ: 2011/03/06، ص 18.

التمويل الثنائي (الشاب، الوكالة)					
لوكالة	مساهمة ا	مساهمة الشاب			
ن دج	مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج				
0	671	%	29		
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج					
0	672	%28			
	شاب، الوكالة، البنك	تمويل الثلاثي (ال	Jı .		
مساهمة البنك	مة الوكالة	مساه	مساهمة الشاب		
ن دج	مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج				
%70	%29	9	%01		
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج					
%70	%2	8	%02		

الجدول رقم (09): مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 11/10، المؤرخ في 06 مارس 2011، المادتين رقم: 03 و04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ: 2011/03/06، ص 18.

بالإضافة لتقديم قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار الذي تمنحه الوكالة، هناك أيضا ثلاثة قروض بدون فائدة إضافية تمنح للشباب أصحاب المشاريع: ¹

-قرض بدون فائدة يقدر ب 500.000 دج للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات الترصيص، وكهرباء العمارات، والتدفئة، والتكييف، والزجاجة، ودهن العمارات، وميكانيك السيارات؛ -قرض بدون فائدة يقدر ب500.000 دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة قارة؛

-قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1.000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بالمجالات الطبية ومساعدي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

حيث أن هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط لأصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى التمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

_

^{1 –} المرجع نفسه، المادة رقم 11، ص 18.

كما أنه وخلال سنة 2013 تم منح فترة إرجاء لتسديد القرض البنكي لمدة ثلاث (03) سنوات، ليتم بعدها تسديد القرض البنكي على شكل أقساط سداسية لمدة خمس (05) سنوات، يليها تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على شكل أقساط سداسية أيضا ولمدة خمس (05) سنوات؛ بالإضافة إلى تخفيض بنسبة 100 % على معدلات الفائدة الذي تطبقه البنوك؛ مع منح جملة من الإعفاءات الجبائية، سواء تعلق الأمر بمرحلة إنجاز المشروع مثل:

- -الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في المشروع؛
 - -تطبيق المعدل المخفض للرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة (05%)؛
 - -الإعفاء من رسوم نقل الملكية العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط؛
 - -الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛
 - -الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات؟

أو خلال بداية النشاط أي مرحلة الاستغلال أين تمنح جملة من الإعفاءات وهي:

-الإعفاء من مبلغ الكفالة (Caution du Bonne Exécution) المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية؛

-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات؟

-الإعفاء الكلي من الضريبة على أربح الشركات (IBS)، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الرسم على النشاط المهني (TAP)، وهذا لمدة ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة وثلاث (03) سنوات للمناطق الأخرى، والتي تمدد لمدة سنتين (02) في حالة توظيف الشاب ل: 03 عمال؛ كما أن قانون المالية لسنة 2014 مدد فترة الإعفاء إلى (06) سنوات لولايات الحضاب العليا و (10) سنوات لولايات الجنوب، وستة (06) سنوات للمناطق الأخرى في ولايات الشمال؛

-إعفاء ضريبي تدريجي إبتداءا من انتهاء فترة الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات بنسبة 75%، 50%، 25% على التوالى.

*- المناطق الخاصة هي مجموع البلديات والمناطق الواجب ترقيتها، التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 89/09 المؤرخ في 07 فيفري 1989، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 91/321 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991.

153

[.] 2013 المرسوم التنفيذي رقم 13/253، المؤرخ في 02 حويلية 2013، المادة رقم 12، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 07 حويلية 2013.

²- Loi n° 13-08 du 27 Safar 1435 correspondant au 30 décembre 2013 portant loi de finances pour l'année 2014, journal officiel n° : 68, P 06.

كما تستفيد المؤسسات المصغرة بعد الدخول في مرحلة الاستغلال من تخفيضات في حصة اشتراكات الضمان الاجتماعي، وذلك في إطار التدابير التشجيعية المتعلقة بدعم وترقية التشغيل المنصوص عليها في القانون رقم 06/21 المؤرخ 11 ديسمبر 2006.

ب. استثمار التوسيع: يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي، ومن الشروط المؤهلة لمثل هذا الشكل من الاستثمار نجد:

- -تسديد 70% من القرض البنكي، أو تسديد كلي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي؛ -تسديد 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
 - تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛
 - -تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة (ثلاث 03 سنوات الأولى).

حيث يستفيد الشاب في هذا النوع من الاستثمار على نفس الإعانات المالية وبنفس التركيبة المالية لمرحلة الإنشاء، ما عدا الإعانات المتعلقة بالقروض بدون فائدة الإضافية (قرض الكراء، المكاتب المجمعة، وسيارة ورشة)، كما يستفيد من نفس الإعفاءات الجبائية الممنوحة في مرحلة الإنشاء.

وفي إطار تخفيف الإجراءات الإدارية على الشباب حاملي المشاريع، عملت الوكالة على التقليل من الوثائق المطلوبة عند تكوين ملفاقهم، بالإضافة إلى إمكانية التسجيل في جهاز الوكالة عن بُعد، باستعمال حدمة الانترنت؛ كما أمضت العديد من اتفاقيات شراكة، خاصة مع مراكز التكوين المهني بمدف تكوين قصير المدى للشباب حاملي المشاريع الذين هم بدون تأهيل مهني؛ وكذا إمضاء اتفاقية شراكة مع الجامعات من خلال إنشاء دار للمقاولية التي تمدف إلى: 1

- -نشر ثقافة المقاولية في الوسط الجامعي؟
 - -تكوين الطلبة في مجال المقاولية؛
- -ضمان مرافقة أولية للطلبة حاملي المشاريع؛
- -مساعدة الطلبة حاملي أفكار المشاريع الإبتكارية والخلاقة على تحسيدها في الميدان؟
- -إنشاء بنك للمعلومات و الوثائق لمساعد الطلبة والأساتذة الباحثين، من خلال تفعيل شبكة اتصال مع جميع الشركاء والفاعلين في مجال خلق المؤسسة.

حيث أنها تقوم بمجموعة من النشاطات من أهمها:

¹ - http://www.ansej.org.dz, Consulté le : 20/01/2014.

-تنظيم أيام إعلامية ودراسية تعنى بالفكر المقاولاتي وكذا إنشاء المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بفرص الاستثمار المحلى؛

- -تنظيم موائد مستديرة خاصة بالمقاولية؟
- -تنظيم دورات تكوينية حول إنشاء المؤسسة؟
- -المشاركة في جميع التظاهرات والملتقيات التي تعنى بالفكر المقاولاتي، وخلق المؤسسات، والتشغيل عموما؛
 - -تنظيم مسابقات للطلبة حاملي أحسن فكرة مشروع؛

- تنظيم الجامعة الصيفية ، التي تهدف إلى التعريف بجهاز الوكالة ، وكذا أهم المراحل التي تمر عليها عملية إنشاء المؤسسة المصغرة ، وأهم الفاعلين في المحيط الخارجي للمؤسسة من خلال مداخلات مختصين مهنيين من شركاء جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ج. صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع: أثم إنشاء هذا الصندوق الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حسب المرسوم التنفيذي رقم: 98/200 المؤرخ في 99 حوان 1998، والذي وضع تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يديره مجلس الإدارة ويسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتواجد على مستوى جميع فروع الوكالة عبر التراب الوطني؛ من أجل ضمان أخطار القروض البنكية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع بنسبة 70% من باقي الديون المستحق من الأصول والفوائد منذ تاريخ التصريح بعجز المؤسسة المصغرة عن تسديد ما عليها من مستحقات لدى البنوك، فهو بذلك يتحمل الأخرى المخددة من قبل في الجهاز والمتمثلة في:

-رهن التجهيزات و/أو رهن العربات بدرجة أولى لصالح البنوك، وبدرجة ثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

-تحويل التأمين متعدد الأخطار و/أو ضد جميع الأخطار، لفائدة البنك بدرجة أولى والوكالة بدرجة ثانية.

يتمثل المنخرطون في صندوق الضمان في كل من البنوك التي تمنح القروض لإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهاز الوكالة، والشباب أصحاب المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل الثلاثي لإنجاز مشاريعهم؛ ينخرط الشاب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض بعد تبليغ الموافقة البنكية، فانخراطه يسبق تمويل مشروعه؛ حيث يحسب مبلغ الاشتراك في الصندوق على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح ومدته،

¹ - http://www.ansej.org.dz, Consulté le : 20/01/2014.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 أين يقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك دفعة واحدة في الحساب المحلي للصندوق، وتقدر نسبة الاشتراك به 20.35% من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.

2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، خاصة خلال الفترة 1997-1994 التي سجلت حسب معطيات مفتشيه العمل فقدان 405.000 منصب عمل؛ ثم وضع جهاز للتأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق، بناءا على المرسومين التشريعيين رقم 94/09 و 94/11 المؤرخين في 26 ماي 1994 المتضمرين الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء باستحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية؛ وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 94/188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والذي يوضح عمل الصندوق وكيفية الاستفادة من خدماته، التي لم تعد للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والذي يوضح عمل الصندوق وكيفية الاستفادة من خدماته، التي لم تعد تقتصر فقط على الخدمات الخاصة بتعويضات العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، بل إنه طور طرق مساعدة جديدة مبنية على فلسفة الإدماج عبر التكوين المستمر لحؤلاء العمال، بإيجاد مراكز البحث عن الشغل (CRE)، ومراكز المساعدة على العمل الحر (CATI)، ثما يساعد على إعادة إدماجهم من جديد في سوق الشغل. ثم

يتم تقديم التعويضات الخاصة بالتأمين عن البطالة وفق الآليات التالية:

- يجب التعويض عن البطالة على أساس أجر مرجعي والمقدر بنصف المبلغ بجمع متوسط الأجر الشهري الخام مع الأجر الوطني الأدنى المضمون؟

- يجب أن لا يقل التعويض عن البطالة عن 50% من الأجر المرجعي غير أنه لا يقل عن 75% من الأجر الوطني الأدبى المضمون ولا يزيد عنه بثلاث (03) مرات، ويكون التعويض بشكل متناقص تدريجيًا حيث أنه يمثل:

100% من الأجر المرجعي خلال الربع الأول من فترة التكفل.

80% من الأجر المرجعي خلال الربع الثاني من فترة التكفل.

60% من الأجر المرجعي خلال الربع الثالث من فترة التكفل.

50% من الأجر المرجعي خلال الربع الأخير من فترة التكفل.

156

¹ - Bureau de L'OIT Alger. Programme des emplois en Afrique, marche du travail en Algérie pour une politique nationale de l'emploi profil de pays, Alger, octobre2003, P 27.

²⁻ رشيد شباح، مرجع سابق، ص 158.

³⁻ المرجع نفسه، ص 161.

كما يخصم من مبلغ التعويض حصة الضمان الاجتماعي، التي تسمح للبطال من الاستفادة من تعويضات أخرى كأداءات التأمين عن المرض، الأمومة، الاستفادة من رأس مال الوفاة لفائدة ذوي الحقوق، المنح العائلية وغيرها من الحقوق؛ حيث أنه ومع انقضاء فترة التأمين عن البطالة يبقى المؤمن يستفيد من الأداءات العينية عن المرض والمنح العائلية لمدة 12 شهر، كما يمكن إحالة الأجير بعد انقضاء فترة التأمين عن البطالة إلى التقاعد المسبق (في حالة توفر الشروط) إذا لم يكن بالإمكان إدماجه في الحياة العملية.

وضع الصندوق إجراءات نشيطة لدعم البطالين تتمثل أساسا في إعادة الإدماج عن طريق دعم البحث عن الشغل أو عن طريق دعم العمل الحر، وكذا التكوين التحويلي بحيث يسمح للبطالين من اكتساب مهارات ومؤهلات جديدة، من شأنها أن تساهم في تسهيل إدماجهم مهنيا وذلك عن طريق القيام بدورات تكوينية قصيرة المدى (03 أشهر)؛ بحيث نجد خلال الفترة الممتدة بين سنة 1998-2004 تم تسجيل 1278 مستفيد من دورات في التكوين التحويلي، بالإضافة إلى مساهمة الصندوق في الحفاظ على مناصب الشغل بالمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية بحيث يساهم في رأسمالها لتجنب إفلاسها، بحيث سجلت مصالح الصندوق إلى غاية أكتوبر 2005 استفادة مؤسسة متوسطة عمومية من إجراءات المساعدة مما سمح بإنقاذ 1837 منصب عمل. 1

وفي إطار الاهتمام بفئة البطالين الذين لا يمكنهم التعامل مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 03/514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين من العمر بين 35-50 سنة، غير أنه منذ سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 30-50 سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين ، بالإضافة إلى امتيازات مالية التي ومنذ سنة عصبحت التركيبة المالية لاستحداث الأنشطة حسب الجدول التالي:

للتأمين عن البطالة	صندوق الوطني	ممنوحة في إطار ال	الاعانة المالية ال	10): مستویات	الجدول رقم (
		٠٠٠٠٠ کي ۽ -ار ٠٠			

يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج	يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج	مبلغ الاستثمارات
%02	%01	المساهمة الشخصية
%28	%29	قرض بدون فائدة CNAC
%70	%70	القرض البنكي

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، شوهد يوم: 2014/01/15، على الرابط: http://www.cnac.dz

_

¹⁻ عيسى آيت عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 255.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

بالإضافة لتقديم قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار يمنح الصندوق أيضا ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى لأصحاب المشاريع، كالتي تقد في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والمتعلقة بالقرض بدون فائدة إضافي لاقتناء عربة ورشة، قرض بدون فائدة للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة قارة، والقرض بدون فائدة لحاملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية؛ حيث أن هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط لأصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى تمويل ثلاثي بمساهمة كل من البنك والصندوق (CNAC) وصاحب المشروع وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

كما أنه تم تخفيض معدل الفائدة الذي تطبقه البنوك بنسبة 100%، مع فترة إرجاء لتسديد القرض البنكي لمدة ثلاث (03) سنوات؛ مع منح جملة من الإعفاءات الجبائية سواء خلال مرحلة الإنشاء أو مرحلة ممارسة النشاط (الاستغلال) كالإعفاء من الضريبة على أربح الشركات (IBS)، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، النشاط المهني (TAP)، وهذا من ثلاث (03) سنوات إلى عشرة (10) سنوات حسب المنطقة الواجب ترقيتها. 2

وفق المرسوم التنفيذي رقم 04/03 المؤرخ في 03 جانفي 2004، تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمارات للبطالين ذوي المشاريع مابين 35-50 سنة، وتحديد قانونه الأساسي؛ الذي يعمل وفق نفس آلية صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

6. الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM): تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 2004 المؤرخ في 22 جانفي 2004 في 22 جانفي 2004 في 22 جانفي 2004 في 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أين تم استحداث الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 55/414 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، ليتم تحويل تسيير شؤون هذه الوكالة من الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم (08/10 المؤرخ في 27 جانفي المكلفة بالتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم (08/10 المؤرخ في 27 جانفي 2008؛ كان الهدف الرئيسي من هذه الوكالة هو محاربة الفقر والتهميش، وكذا مساعدة الفئات المحرومة عن طريق دعم التشغيل الذاتي وتشجيع العمل من المنزل (المرأة الماكثة في البيت) بالإظافة إلى إعادة إدماج المسجونين في الحياة العملية، وبذل التقليل من حصة العمالة غير الرسمية وإدماجها في سوق العمل الرسمي، من خلال تشجيع روح

_

المرسوم التنفيذي رقم 13/254، المؤرخ في 02 جويلية 2013، المادة رقم 12، مرجع سابق.

² - http://www.cnac.dz, Consulté le : 15/01/2014.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

المبادرة الفردية لخلق مؤسسات مصغرة، كما تمنحهم تكوين مجاني في تسيير المؤسسات إلى جانب تنظيم صالونات عرض وبيع لمنتجاتهم.

حسب التعديلات الأخير التي طرأت على هذا الجهاز، وحسب ما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 11/133 المؤرخ في 22 مارس 2011، فإن شروط التأهيل ومستويات الإعانة حددت حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): أنواع ومستويات الإعانة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

	(EL :1)	سلفة	القرض	المساهمة	t es te sissi	1. 7 7
مدة التسديد	الفوائد	الوكالة	البنكي	الشخصية	صنف المقاول	قيمة المشروع
من 24 شهرا	%0	%100	-	%0	كل الأصناف (لشراء مواد أولية)	لا تتجاوز 100.000دح
إلى 36 شهرا	%0	%100	-	%0	كل الأصناف (لشراء مواد أولية) لولايات الجنوب	لا تتجاوز 250.000 دح
من 12 شهرا	%0	%29	%70	%1	كل الأصناف (لشراء تجهيزات ومعدات صغيرة)	لا تتجاوز 1000.000 دح
إلى 60 شهرا	/0U	7029	7070	/01	کل ۱۹ طبیات (نسراء جهیرات و معدات صغیره)	لا تعبور 1000.000 رح

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، شوهد يوم: 2014/04/17 على الرابط: http://www.angem.dz

كما أن شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر هي:

-بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛

-عدم امتلاك دخل أو مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛

-إثبات مقر الإقامة؛

-التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؟

-عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؟

-القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب1% من الكلفة الإجمالية للنشاط؛

- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ؟

-الالتزام (حسب جدول زمني محدد) بتسديد القرض للبنك و مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تمنح المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فترة إرجاء لمدة ثلاث (03) سنوات في حالة التمويل الثلاثي، وتحصل على نفس الامتيازات الجبائية الممنوحة لتلك المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛ خاصة الجبائية منها، وفق أحكام قانون المالية لسنة 2014.

¹ - http://www.angem.dz, Consulté le : 26/01/2014

² - Loi n° 13-08 portant loi de finances pour l'année 2014, Op-Cit, P 06.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

كما يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يغطي الصندوق بناء على طلب البنوك المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالعجز، وذلك في حدود 85%، أين يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر؛ يحق للبنوك وكل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق. 1

4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تم استحداثها حلفا لوكالة دعم وترقية الاستثمار APSI التي أنشأت بموجب المرسوم التشريعي 93/12، تمارس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عملها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار وتتكون من مديريتين، مديرية الاستثمارات الأجنبية ومديرية اتفاقات الاستثمار؛ حيث أنه وفي إطار المسعى الرامي إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر تم إصدار الأمر 06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل للأمر 01/03، الذي جعل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم بجملة من المهام، من بينها:

-تحديد فرص الاستثمار من خلال توفير المعطيات الضرورية حول مناخ الاستثمار وفرص العمل والشراكة وجعلها في متناول المستثمرين؟

- -المساعدة على توجيه المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التشريع المعمول به؛
 - -التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بما المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
 - -رصد العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين؛

-تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار، وتساهم في تنفيذ سياسات واستراتجيات التنمية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

كما يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاء والتخفيض من الرسوم والضرائب، وهذا حسب موقع المشروع وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أين يوجد بما ثلاث (03) أنظمة للمزايا موضحة حسب الجدول الموالى:

¹ - http://www.angem.dz, Consulté le : 26/01/2014

²⁻ ساعد بن فرحات، وداد عباس، مرجع سابق، ص 13.

³ - http://www.andi.dz, Consulté le : 16/01/2014

العام	النظام
مرحلة الاستغلال	مرحلة الإنجاز
لمدة ثلاث (03) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى	الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة
مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط	والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:	الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛	والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).	مباشرة في إنحاز الاستثمار؛
وتمدد هذه المدة إلى خمس (05) سنوات، بالنسبة للاستثمارات	الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات
التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند	العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية	
التي يحدد الجحلس الوطني للاستثمار قائمتها.	
استثنائي المستثنائي	النظام الا
تنميتها مساهمة خاصة من الدولة	النظام موجه للمناطق التي تستدعي
مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات	مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث (03) سنوات
الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛	الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل
الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛	المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء ،	- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف
من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار	(25%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في
الاستثمار؟	رأس المال؛
	-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقيمها من
العجز وفترات الاستهلاك.	الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية
	الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
	الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع
	والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز
	الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛
	الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير
	المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
	الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري .
	ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك
	العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع
	الاستثماريق، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛
	كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة

للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطنى (الاتفاقية)

مرحلة الإنجاز لمدة خمس (05) سنوات

مرحلة الاستغلال لمدة أقصاها عشر (10) سنوات

- الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات

-مزايا إضافية أحرى، بقرار من الجلس الوطني للاستثمار، مثل إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية اللك المتعلقة بتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت

إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدّها الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على المصالح الجبائية بطلب من المستثمر تعفي المشاريع من: الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، الطضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛ للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؟

المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوبي الذي يجب أن يطبق على الرسم على القيمة المضافة التي تنقل أسعار السلع

إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية الصناعية الناشئة، بقرار من المجلس الوطني للاستثمار؟ للشركات والزيادات في رأس المال؟

المخصصة للإنتاج؟

الإشهار العقاري، الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار. وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بمدف إنجاز مشاريع استثمارية؛ كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع

نظام القانون العام

للاستثمارات المنجزة في ولايات أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف:

- تخفيض قد يصل إلى 50% على الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة خمس (05) سنوات بالنسبة للاستثمارات؛
- دفع ينار واحد للمتر المربع (م²) لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة خمسة عشرة (15) سنة وتخفيض هذه الإتاوة بنسبة 50% بعد هذه المدة، بالنسبة للإمتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية.

للاستثمارات المنجزة في الجنوب:

الاستثمارية.

- دفع دينار واحد للمتر المربع (م 2) لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشر سنوات (10) وتخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة، بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية؟
- دفع دينار واحد للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة، وبعد هذه الفترة تخفيض بنسبة 50% بعنوان مبلغ إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة؛
 - تخفيض قدره 4.5 % من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في المشاريع السياحية؛
 - تخفيض قدره 4.5 % من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة لتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

للاستثمارات التي تنجز في الهضاب العليا:

- دفع دينار واحد (01) للمتر المربع (a^2) لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشرة (10) سنوات، و تخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية؟
- دفع دينار واحد (01) للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة وبعد هذه الفترة، تخفيض بنسبة 50% فيما يخص مبلغ إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة.

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على معطيات من موقع الوكالة، شوهد يوم 2014/05/15، على الرابط: http://www.andi.dz

5. صندوق الزكاة: هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزَّكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو يتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية هي $^{-1}$

-اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان.

-اللجنة الولائية: تكون على مستوى كل ولاية، توكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية.

-اللجنة الوطنية: من مكوناتها الجلس الأعلى لصندوق الزكاة، الذي يعد الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

 2 جمع الزكاة في الجزائر بطريقتين هما

-عن طريق الحسابات البريدية الجارية: لكل لجنة ولائية حساب بريدي جاري تصب فيه الزكاة مباشرة من طرف المزكين، أو عن طريق حوالة دولية أو غيرها بالنسبة للمقيمين في المهجر في الحساب الوطني لصندوق الزكاة الذي يحمل رقم (10-4780)؛

-الصناديق المسجدية للزكاة: في كل مسجد يوجد عدد من الصناديق تصب فيها زكاة المحسنين وتحصى يوميا بمحضر رسمي، لتصب في اليوم الموالى في الحساب البريدي الولائي.

 3 :يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى

3- الطيب الوافي، دور صندوق الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر: تجربة صندوق الزكاة الجزائري ، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، أيام 27-28-29 جوان 2013، ص 05.

⁻¹ ساعد بن فرحات، وداد عباس، مرجع سابق، ص-1

² - <u>http://www.marw.dz</u>, Consulté le : 20/01/201.

الفصل الثالث ـــــــ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

-الإعانات المالية المباشرة للعائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا أو فصليا، و باعتبار أن الزكاة أداة لتوزيع الأموال وإحداث التوازن الاجتماعي، فإن 50% من هذه حصيلة الزكاة على المستوى الوطني تخصص للقوت وسد رمق الفقراء؛

-تمويل المشاريع الاستثمارية لفائدة الشباب البطال: عند الحديث عن صندوق الزكاة في الجزائر تطرح العديد من التساؤلات، وهذا أمر معتاد في المشاريع الجديدة، ومن بين التساؤلات التي تطرح نفسها بشدة فكرة استثمار أموال الزكاة، والصيغ التي يمكن على أساسها أن يتم الاستثمار، خاصة عندما يتم الحديث عن استثمار ما يفوق نسبة 30% من مجموع حصيلة الزكاة لفائدة الشباب البطال، كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 دج و 300.000 دج تسدد خلال أربعة (04) سنوات.

وتحت شعار "لا نعطيه ليبقى فقيراً و إنما ليصبح مُزكياً"، خصصت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف نسبة عمر عصيلة الزكاة للاستثمار، وقد ابرم اتفاق مع بنك البركة ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة والتي تمت ترجمتها فيما اصطلح عليه صندوق استثمار أموال الزكاة.2

تصرف الزكاة في الجزائر حسب النسب التالية:³

الحالة الأولى: إذا لم تتحاوز الحصيلة الولائية خمسة (05) مليون دج، فيتم توزيعها كما يلي:

-87.5% توزع على الفقراء والمساكين؟

-12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيلة الولائية خمسة (05) مليون دج، فيتم توزيعها كما يلي:

-50% توزع على الفقراء والمساكين (مبالغ ثابتة)؛

-37.5% توزع في شكل قروض حسنة على القادرين على العمل؟

-12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.

المطلب الثالث: تقييم بعض برامج وأجهزة سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)

إن تقييم كل برامج وأجهزة التشغيل، هو أمر يتطلب دراسة مستقلة بحد ذاتها، ولكننا سنحاول تقييم بعض هذه البرامج، من خلال عدد مناصب الشغل المستحدثة على طول فترة الدراسة.

164

⁻ عبد الله غانم، حمزة قيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 10.

²⁻ وهاب نعمون، ساسية عناني، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري)، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 04-03 ديسمبر 2012، ص 216.

 $^{^{2}}$ ساعد بن فرحات، وداد عباس، مرجع سابق، ص 3

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 الفرع الأول: تقييم برامج سياسة التشغيل المعتمدة على ترقية العمل المأجور

1. تقييم جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): لقد عرف هذا الجهاز الذي بدأ العمل به منذ سنة 2008، نموا متسارعاً من حيث خلق مناصب شغل سواء تعلق الأمر بعقود إدماج حاملي الشهادات (CID)، عقود الإدماج المهني (CIP)، أو عقود تكوين/ إدماج (CFI)، وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد الوظائف المستحدثة في هذا الجهاز خلال سنتي 2010 و 2011:

الجدول رقم (13): الوظائف التي تم استحداثها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP

سنة 2011	سنة 2010	إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP
269 746	99 696	عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)
226 284	85 220	عقود الإدماج المهني (CIP)
164 780	88 225	عقود تكوين/ إدماج (CFI)
660 810	273 141	المجموع
%06.88	%02.81	*نسبة مساهمة الحهاز في التشغيل الكلي(%)

المصدر: محمد أدريوش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 221.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن عدد المناصب المستحدثة في هذا الجهاز قد عرفت تطورا ملحوظا بين سنتي 2010 و 2011، أين انتقل عدد المناصب المستحدثة من 273141 منصب إلى 660810 منصب، بنسبة نمو تقارب 1.42، حيث عرفت نسبة مساهمة هذا الجهاز في التشغيل الكلي نقلة كبيرة، من 28.10% إلى 60.88%، غير أنما تبقى ضعيفة مقارنة بالتكلفة المالية المخصصة لهذا الجهاز؛ كما عرفت عقود الإدماج الثلاثة زيادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد مناصب الشغل في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات من 99696 منصب إلى 269746 منصب شغل، ولكن الأمر اللافت للانتباه هو كون هذه المناصب تبقى مؤقتة وغالبيتها في قطاع الإدارة، كما أن السبب الرئيسي في هذه الزيادة لعدد مناصب الشغل، الأحداث التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 2011، فكانت هذه المناصب بمثابة أداة استعملت من طرف الحكومة لشراء السلم الاجتماعي.

2. تقييم برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): لقد عرفت مختلف البرامج المسيرة من طرف هذه الوكالة تطورا ملحوظا عبر مختلف سنوات الدراسة، على الرغم من أنها لم تساعد سوى على خلق مناصب شغل هشة ومؤقتة، كون الأجر الذي يتلقاه العامل في إطار مختلف برامج هذا الجهاز، لا يرقى إلى تلبية أبسط الاحتياجات اليومية

165

^{*-} تم حساب هذه النسبة بقسمة عدد مناصب الشغل المستحدثة على عدد القوى العاملة المشتغلة خلال تلك السنة، وهذا بناءا على معطيات الجدول رقم (05)، كما سيتم تطبيق نفس الطريقة على الجداول اللاحقة.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2012 للفرد، مما يدفعنا إلى وضعهم ضمن خانة العمال الفقراء؛ وفيما يلي سنقوم بتحليل مختلف تلك البرامج من حيث تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة:

أ. تقييم برنامج منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG): يمكن تقييم برنامج هذه المنحة من حيث استحداث مناصب شغل، من خلال الجدول الموالى:

الجدول رقم (14): الوظائف المستحدثة في إطار منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
217 590	185 275	180 100	180 000	155 814	132 255	عدد الوظائف المستحدثة
20	11	2010	2009	2008	2007	السنوات
271	918	259 872	267 601	262 655	252 980	عدد الوظائف المستحدثة

المصدر: محمد أدريوش دحماني، مرجع سابق، ص 221.

يظهر من خلال الجدول بأن عدد المناصب المستحدثة في إطار منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)، قد عرفت زيادة مستمرة خلال الفترة 2001-2011 حيث تضاعف عدد المناصب المستحدثة من العامة (132 255 منصب شغل إلى 918 271 منصب خلال هذه الفترة، باستثناء سنة 2010 والتي عرفت تراجع مقارنة بسنة 2009 بر 7729 منصب.

ب. تقييم برنامج منحة إدماج حاملي الشهادات (PID- ex : CPE): لقد عرف هذا البرنامج تذبذبا من حيث استحداث مناصب الشغل، كما يوضحه الجدول الموالى:

الجدول رقم (15): الوظائف المستحدثة في إطار برنامج منحة إدماج حاملي الشهادات (PID- ex : CPE)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد الوظائف المستحدثة	6 614	4 683	4 805	52 172	54 400	41 375
السنوات	2007	2008	2009	*2010	011	**20
عدد الوظائف المستحدثة	62 382	55 977	21 929	28 673	784	48 ′

المصدر: - المرجع نفسه، ص 223، بالنسبة للسنوات (2001 - 2004).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ بأن عدد المناصب المستحدثة عرف تذبذبا، حيث سجل انخفاضا خلال سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 ب 1931 منصب، ليعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2005 أين وصل عدد المناصب إلى

⁻ Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le Développement, septembre 2010, P 38. Pour les Années : 2005-2009.

^{- (*):} Direction de l'environnement et du développement durable, ministère des affaires étrangères, rapport nationale de l'Algérie pour la 19^{ème} session de la commission du développement durable des nations unies (CDD-19), Alger, Mais 2011, P29.

 ^{- (**):} Portail du premier ministre, Bilan des réalisations économiques et sociales de l'Année 2011, Alger, 15
 Mars 2012, P09.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2001 و 40 منصب شغل، ليتراجع سنة 2006 إلى 375 41 منصب، ثم ليص ل إلى أعلى مستوياته سنة 2007 باستحداث 382 62 منصب، غير أنه عرف تراجعا منذ سنة 2008، بسبب استحداث برنامج جديد وهو برنامج المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، الذي استقطب فئة كبيرة من الشباب خاصة حاملي الشهادات الجامعية نظرا للامتيازات التي يمنحها، مع تسجيل زيادة معتبرة في سنة 2011 وذلك نظرا للتدابير التي اعتمدتما الحكومة في دعم التشغيل بعد أحداث جانفي 2011.

ج. تقييم برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO): لقد عرف هذا البرنامج بدوره تذبذبا من حيث استحداث مناصب الشغل كما يبنه الجدول الموالى:

الجدول رقم (16): الوظائف التي تم استحداثها في إطار برنامج (TUP-HIMO)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد الوظائف المستحدثة	11 811	17 257	16 745	11 797	10 820	19 936
السنوات	2007	2008	2009	2010)11	*20
عدد الوظائف المستحدثة	19 131	12 973	15 964	12 098	103	13

المصدر: - المرجع نفسه، ص 223.

(*): Portail du premier ministre, Op-Cit, P10.

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق، يتضح بأنه لا توجد سياسة واضحة المعالم لهذا البرنامج، حيث عرف تذبذبا من حيث استحداث مناصب الشغل أين سجل أعلى مستوى له سنة 2006 باستحداث 936 ومصاعدة الفيات المشة من المجتمع، إلا أنه لم يحظى بالعناية الكافية من طرف المسؤولين على التشغيل.

د. تقييم جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DIAS- ex : ESIL): وهذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): الوظائف التي تم استحداثها في إطار جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DIAS- ex : ESIL)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
104 408	62 581	72 500	72 500	70 500	89 000	عدد الوظائف المستحدثة
**20	011	*2010	2009	2008	2007	السنوات
111	775	74 981	130 976	131 516	126 266	عدد الوظائف المستحدثة

المصدر: - المرجع نفسه، ص 224، بالنسبة للسنوات من 2001 - 2004.

⁻ Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le Développement, Op-Cit, P 33. Pour les Années : 2005-2009.

^{- (*):} Direction de l'environnement et du développement durable, Op-Cit, P29.

^{- (**):} Portail du premier ministre, Op-Cit, P10.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

من خلال الجدول يظهر بأن هذا برنامج عرف تراجعا في عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2002 مقارنة بسنة 2001، ليعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2004 أين وصل عدد المناصب المستحدثة إلى 200 منصب ثم ليتراجع في السنة التي تليها إلى 581 62 63، غير أنه عرف ارتفاعا معتبرا في عدد المناصب ابتداءا من سنة 2006 ليصل إلى أعلى مستوياته في سنة 2008 به 131 منصب شغل، ليعرف بعدها تراجعا محسوسا سنة 2010 أين سجل استحداث 74 981 منصب شغل، غير أنه وبسبب التدابير الجديدة للتشغيل عاود ارتفاعه ليصل إلى 71 111 منصب شغل سنة 2011.

ويمكن تلخيص نتائج مختلف البرامج المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية من حيث استحداث مناصب الشغل ومدى مساهمتها في نسبة التشغيل الكلى، حسب الجدول الموالى:

الجدول رقم (18): الوظائف التي تم استحداثها في إطار برامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
217 590	185 275	180 100	180 000	155 814	132 255	IAIG
19 936	10 820	11 797	16 745	17 257	11 811	TUP-HIMO
41 375	54 400	52 172	4 805	4 683	6 614	PID- ex : CPE
104 408	62 581	72 500	72 500	70 500	89 000	DIAS- ex : ESIL
383 309	313 076	316 569	274 050	248 254	239 680	المجموع
0/04/22	0/02/00	0/0406	0/0410	0/02.06	0/02.05	نسبة مساهمة البرنامج في
%04.32	%03.89	%04.06	%04.10	%03.96	%03.85	التشغيل الكلي(%)
2011						
20	11	2010	2009	2008	2007	السنوات
	918	2010 259 872	2009 267 601	2008 262 655	2007 252 980	السنوات IAIG
271						•
271 13	918	259 872	267 601	262 655	252 980	IAIG
271 13 48	918 103	259 872 12 098	267 601 15 964	262 655 12 973	252 980 19 131	IAIG TUP-HIMO
271 13 48 111	918 103 784	259 872 12 098 28 673	267 601 15 964 21 929	262 655 12 973 55 977	252 980 19 131 62 382	IAIG TUP-HIMO PID- ex : CPE
271 13 48 111 445	918 103 784 775	259 872 12 098 28 673 74 981	267 601 15 964 21 929 130 976	262 655 12 973 55 977 131 516	252 980 19 131 62 382 126 266	IAIG TUP-HIMO PID- ex : CPE DIAS- ex : ESIL

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجداول السابقة

من خلال الجدول يتبين بأن نسبة مساهمة مختلف البرامج المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي، قد عرفت تزايدا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2003، لتتراجع خلال سنتي 2004 و 2005، لتعاود الارتفاع سنة 2006 لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2007 بنسبة 205.36%، لتبدأ في التراجع من جديد أين عرفت هذه النسبة في سنة 2010 تقريبا مثيلتها في سنة 2001.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 الفوع الثانى: تقييم لبعض برامج وأجهزة سياسة التشغيل المعتمدة على ترقية المبادرات المقاولاتية

سنحاول من خلال هذا الفرع تقييم بعض الأجهزة التي تعتمد على تشجيع المبادرات الفردية لخلق مناصب الشغل من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة، أو صغيرة ومتوسطة، أين سنركز على جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANGEM)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وهذا بسبب توفر الإحصائيات على مدى فترة الدراسة 2012-2001.

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تعتبر هذه الوكالة من أهم الأجهزة المساعدة على استحداث مناصب الشغل لفئة الشباب من خلال تشجعيهم على المبادرة الفردية لإنشاء مؤسسات مصغرة، وفيما يلي جدول يبين تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة:

الجدول رقم (19): الوظائف التي تم استحداثها في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
8 645	10 549	6 691	5 664	7 087	7 279	عدد المشاريع الممولة
24 500	30 376	19 077	14 771	19 631	20 152	مناصب الشغل المتوقعة
%0.28	%0.38	%0.24	%0.22	-	%0.32	نسبة مساهمة الجهاز في التشغيل الكلي(%)
2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
65 812	42 832	22 641	20 848	10 634	8 102	عدد المشاريع الممولة
129 203	92 682	60 132	57 812	31 418	22 685	مناصب العمل المتوقعة
%01.27	%0.96	%0.62	%0.61	%0.34	%0.26	نسبة مساهمة الجهاز في التشغيل الكلي(%)

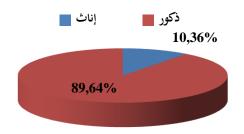
المصدر: - المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، بالنسبة للسنوات (2001-2001).

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، شوهد يوم 2014/01/20 على الرابط: www.ansej.org.dz، بالنسبة للسنوات (2012-2008).

يلاحظ زيادة عدد مناصب العمل المستحدثة في هذا الجهاز خاصة في (05) سنوات الأخيرة للفترة 2010 والتي بلغت مجموع 371.247 منصب شغل، وهي أكبر من عدد المناصب التي تم استحداثها منذ نشأة هذا الجهاز وإلى غاية نهاية سنة 2007، وهذا بسبب الامتيازات والإعانات الممنوحة خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجبائية وتخفيض معدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك بنسبة 100%، وتخفيض مبلغ المساهمة الشخصية إلى الجبائية وتخفيض معدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك بنسبة 200 أو ثشرنا إليها سابقا، غير أن نسبة مساهمة هذا الجهاز في استحداث مناصب الشغل يبقى ضعيفاً، أين سجلت سنة 2012 أعلى نسبة والتي قدرت به: الشباب أصحاب المشاريع منذ نشأة هذا الجهاز وإلى غاية نهاية سنة 2012 (460160.38 مليون دج)، في حين الشباب أصحاب المشاريع منذ نشأة هذا الجهاز وإلى غاية نهاية سنة 2012 (460160.38 مليون دج)، في حين

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 بلغت قيمة القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة وخلال نفس الفترة (170337.62 مليون دج)؛ أكما أن نسبة مساهمة المرأة في إقامة مشاريع في إطار هذا الجهاز تبقى قليلة، وهذا ما يبينه الشكل الموالى:

الشكل رقم (42): توزيع المشاريع الممولة في جهاز ANSEJ حسب الجنس إلى غاية سنة 2012

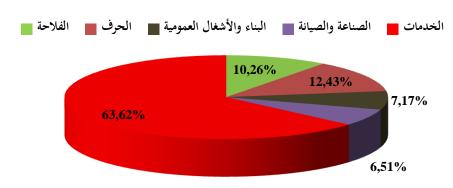


المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، شوهد يوم: 2014/01/20، على الرابط: www.ansej.org.dz

من خلال الشكل يتبين لنا بأن نسبة مساهمة الإناث في خلق مؤسسات مصغرة تبقى ضعيفة مقارنة بالذكور، والتي بلغت نسبة 10.36% من مجموع المشاريع الممولة إلى غاية سنة 2012، بما يعادل 25.803 امرأة صاحبة مشروع، في حين بلغ عدد أصحاب المشاريع الممولة في هذا الجهاز من الذكور، وخلال نفس الفترة 223.344 شاب بنسبة 89.64%. مما يدل على ضعف روح المقاولة النسوية في الجزائر.

كما عرف هذا الجهاز تفاوتا من حيث توزيع عدد المشاريع على قطاعات الأنشطة، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (43): توزيع المشاريع الممولة في جهاز ANSEJ حسب قطاع النشاط الشكل رقم (43):



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، شوهد يوم: 2014/01/20، على الرابط: www.ansej.org.dz

كما يلاحظ من خلال الشكل السابق بأن نسبة المشاريع في قطاع الخدمات هي التي تحظى بحصة كبيرة في التمويل بنسبة 63.62%، خاصة في قطاع النقل الذي قدر بنسبة 58.35% من إجمالي المشاريع الممولة خلال الفترة

.

¹ - http://www.ansej.org.dz, Consulté le : 20/01/2014.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 أني حين لم تحظى الفلاحة إلا على نسبة 10.26%، وقطاع البناء والأشغال العمومية إلا على نسبة 2010-2002% من مجموع المشاريع الممولة إلى غاية سنة 2012، على الرغم من أن هاذين القطاعين هما الأكثر توليدا لفرص العمل من جهة، وكون ارتفاع عدد المشاريع الممولة في قطاع النقل تزيد من حدة التلوث فهي تأثر سلبا على الجانب البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر من جهة أخرى.

2. الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM): منذ انطلاقتها في سنة 2004، عرفت تطورا ملحوظا من حيث استحداث مناصب الشغل، حسب ما يبينه الجدول الموالى:

الجدول رقم (20):الوظائف التي تم استحداثها في إطار الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
677 412	456 917	295 587	218 421	127 320	64 171	38 325	4 994	عدد المناصب المستحدثة
%06.66	%04.76	%03.04	%02.31	%01.39	%0.75	%0.43	%0.06	نسبة المهاهمة في التشغيل الكلي (%)

المصدر: محمد أدريوش دحماني، مرجع سابق، ص 228.

من خلال قراءة الجدول أعلاه يتبين أن عدد مناصب الشغل المستحدثة، قد عرف ارتفاعا بوتيرة متسارعة منذ سنة 2005 وإلى غاية سنة 2012، لينتقل من 4994 منصب شغل إلى 412 677 منصب خلال نفس الفترة أي أنه تضاعف بحوالي 136 مرة؛ أين انتقلت نسبة مساهمة هذه الوكالة في التشغيل الكلي من 0.06% خلال سنة 2005 إلى 66.66% سنة 2012؛ ولكن يبقى التساؤل دائما حول مصداقية هذه الأرقم من جهة، و إن كان المستفيدون من القروض الممنوحة لشراء المادة الأولية مثلا ، يهتبرون أصحاب عمل قادرين على استحداث مناصب شغل من جهة أخرى؟.

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تم استحداثها خلفا لوكالة دعم وترقية الاستثمار APSI ، ابتداءا من سنة 2001، والتي تعمل على مرافقة وتشجيع المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، على انشاء استثمارات تقوم على ترقية الاقتصاد الوطني واستحداث مناصب شغل، وميما يلي جدول يبين تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف هذه الوكالة خلال الفترة 2002-2012:

171

¹⁻ رحيم حسين، مرجع سابق، ص: 145.

الفصل الثالث — سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 الفصل الثالث (ANDI) الجدول رقم (21): توزيع المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة (ANDI) خلال الفترة 2002-2012

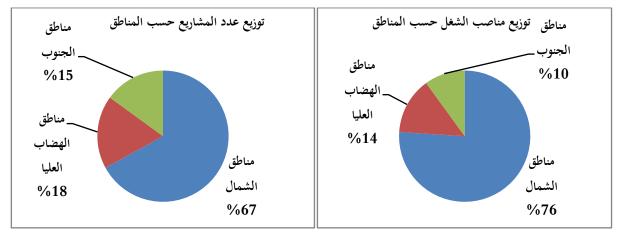
%	مناصب الشغل	%	القيمة المالية بالمليون دج	%	عدد المشاريع	السنوات
%8	24 092	%3	67 839	%1	443	2002
%7	20 533	%9	235 944	%4	1 369	2003
%5	16 446	%8	200 706	%2	767	2004
%6	17 581	%5	115 639	%2	777	2005
%10	30 463	%13	319 513	%6	1 990	2006
%17	51 345	%14	351 165	%13	4 092	2007
%17	51 812	%26	670 528	%20	6 375	2008
%10	30 425	%9	229 017	%22	7 013	2009
%8	23 462	%5	122 521	%11	3 670	2010
%8	24 806	%6	156 729	%11	3 628	2011
%3	8 150	%3	77 240	%6	1 880	2012
%100	299 115	%100	2 546 840	%100	32 004	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، شوهد يوم 2014/03/25 على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـ 1% في سنة وي البداية كانت تقدر نسبة التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ ذروة 20% سنة و2000 مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11% في السنتين المتتاليتين 2010 و 2011 وفي الأخير انتهى إلى 6% سنة 2012؛ نلاحظ أن حجم التمويل ومناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقاً للسنوات، والتي عرفت استحداث 295 منصب شغل خلال الفترة 2002-2012 بغلاف مالى يقدر بـ 840 25 مليون دينار جزائري.

كما أن عدد المشاريع الاستثمارية المنحزة في إطار هذه الوكالة يعرف احتلالا من حيث التوزيع الجغرافي لتلك المشاريع ومن ثم عدد المناصب المستحدثة في كل منطقة، أين تعرف مناطق الشمال استحواذها على 67% من عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002-2012، تليها مناطق الهضاب العليا بنسبة 18% ثم مناطق الجنوب بنسبة 15% من إجمالي المشاريع المنجزة والمقدرة به 32 004 مشروعاً؛ هذا ما جعل حصة التشغيل ترتفع في مناطق الشمال بنسبة 76% من مناصب الشغل المستحدثة خلال نفس الفترة، تليها الهضاب العليا بنسبة 14%، في حين لم تتجاوز عدد مناصب الشغل في الجنوب نسبة 10% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة والمقدرة بالشكل الموالى:



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، شوهد يوم 2014/03/25 على الرابط: http://www.andi.dz

كما أن عدد مناصب الشغل المستحدثة عرف تباينا من حيث توزيعه على مختلف القطاعات، وهذا ما يبينه الجدول الموالى:

الجدول رقم (22):توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط في إطار الوكالة (ANDI) خلال الفترة 2002-2012

%	مناصب الشغل	%	القيمة بالمليون دج	%	عدد المشاريع	قطاع النشاط
%15	46079	%9	233667	%58	18697	النقل
%34	100991	%9	226627	%18	5900	البناء، الأشغال العمومية والوي
%35	103660	%62	1569597	%11	3445	الصناعة
%12	35147	%13	328947	%9	2844	الخدمات
%2	5139	%1	23657	%2	491	الفلاحة
%2	4582	%1	25711	%1	430	الصحة
%1	3517	%5	135595	%1	195	السياحة
%0	0	%0	3040	%0	2	التجارة
%100	299115	%100	2546840	%100	32004	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، شوهد يوم 2014/03/25، على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

من خلال الجدول أعلاه يتبين سيطرة قطاع الصناعة بنسبة 35%، وقطاع البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 34% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة، ثم قطاع النقل بنسبة 15%؛ على الرغم من أن هذا الأخير استحوذ على نسبة 58% من إجمالي عدد المشاريع، في حين أن نسبة عدد المشاريع المنجزة في قطاع البناء والأشغال العمومية لم تتجاوز 18% خلال نفس الفترة، وهو ما يثبت بأن هذا القطاع هو الأكثر توليدا لمناصب الشغل على الرغم من تساوي قيمة المبلغ المخصص لهما تقريباً؛ كما تبقى مساهمة باقي القطاعات الأخرى كالفلاحة، السياحة والتجارة ضعيفة من حيث خلق مناصب الشغل والتي بقيت تتراوح في حدود 1% إلى 2%.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

كما تبقى مساهمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة 2002-2012 ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، أين بلغت 410 مشروع، وساهمت بنسبة 14% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة، أي 959 كمنصب شغل خلال نفس الفترة.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

تبنت الجزائر مفهوم التنمية المستدامة من خلال مشاركتها في اغلب الدورات المنعقدة حولها إلى غاية مؤتمر ربو +20، كما بذلت مجهودات لترقية الأداء البيئي، أين صنفت وفق مؤشر الأداء البيئي لسنة 2010 بالمرتبة المرتبة عالمياً؛ أحيث سارعت إلى سن مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات المنظمة لتطبيق هذا المفهوم، ولكن الواقع العملي يعكس عكس ذلك، فكل ما قامت به الجزائر لا يعدو أن يكون مجرد حبر على ورق.

المطلب الأول: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

كان لسياسة التنمية المعتمدة في الجزائر انعكاسات سلبية على التنمية ذاتها، بيّنَ مخلط العمل الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) ضخامتها وعلاقتها بأنشطة المؤسسات الاقتصادية، خاصة الصناعية منها وصلتها بقصور السياسات والبرامج الماضية، لاسيما في ميدان ترشيد استعمال الموارد الطبيعية، وتأثيرها على المحيط والبيئة عموما؛ لذاك تم إعداد هذا المخطط من أجل تحديد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تعالج التأثيرات السلبية السابقة للتنمية من خلال أربعة أهداف إستراتيجية ذات نوعية، لها اتصال وثيق مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية الجارية بعدف استدامة التنمية.

الفرع الأول :أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

تعدف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للسكان، من حيث رفع مستوى المعيشة والشغل والأمن الاقتصادي، وذلك بتوفير كل الشروط لتحقيق نمو مستدام يحافظ على الموارد والاستعمال العقلاني لها، ومن ثم تم وضع أربع أهداف رئيسية وهي: 3

1. تحسين الصحة ونوعية المعيشة: هناك علاقة قوية بانتشار النفايات وتلوث الهواء، ويتأثر بتلك النتائج أكثر أولئك الذين لا يستطيعون معالجة آثارها وهم الفقراء، بسبب أوضاعهم المعيشية ألمتمثّلة في المسكن الهش، ومحدودية الحصول على مياه شرب نظيفة، انعدام قنوات الصرف الصحي، وعدم انتظام جمع النفايات، ومختلف الكوارث التي

- وزارة البيئة وتميئة الإقليم، المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر، 2001، ص 62.

¹ - Yale centre for Environmental law and policy (Yale University), 2010 Environmental Performance Index, USA, 2010, P 04.

² - محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 299 .

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

تصيب الفقراء قبل غيرهم وخاصة الذين يعيشون في الريف؛ ويمر ذلك حسب هذه الإستراتيجية عبر مجموعة من البنود الواجب تحقيقها وألمتمثّلة في:

- -تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير؟
- -خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيميائي الزراعي؟
 - -تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية؛
 - -استبعاد الننزين المرصص وتحسين نوعية المازوت؟
- -خفض إنتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي أو المالي؟
 - -تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة؛
- -تحسين الخدمة العمومية في مجال الصرف الصحى والتطهير، والتسيير الحكم لمحطات التصفية؛
 - -محاربة اللوث في النقاط الصناعية الساخنة بإدخال عقود الأداء البيئي الجيد؛
 - -تطوير التسيير البيئي في المدن، والإكثار من المساحات الخضراء وحماية التراث الثقافي.
- 2. تحسين إنتاجية رأس المال الطبيعي وحمايته: هدفها السعي إلى تدارك تدهور الأراضي، الغابات والمراعي، والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستديم الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي والغطاء النباتي، بل بإثرائها، وهذا يتم بمواجهة الأسباب الأساسية، وبإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص، وهذا عن طريق:
 - -تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة، واعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملاءمة؛
- -التخلص من النمط السابق الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، و النهوض بزراعة مستدامة من خلال إنتاج زراعي عالى القيمة المضافة، وتطوير التجارة وتوسيع نطاقها وتحسين نسبة تغطية الصادرات للواردات؛
 - -اعتماد تكنولوجيا الإنتاج الملائمة، وتسيير مياه السقى تسييرًا رشيدًا؛
 - -رفع الغطاء النباتي وزيادة عدد المناطق المحمية؛
 - حماية المنظومة البيئية الهشة والعناية بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية؟
- -وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين والشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي؛
 - -تحسين أنظمة تسيير الأراضي لتقليل التعدي عليها وزيادة نسبة التغطية الغابية؟
 - -إيقاف التصحر عن طريق تطبيق نظام ملائم لتسيير المراعى وحماية الواحات؟
 - حماية المنظومة البيئة الهشة مع العناية الخاصة بالتنوع البيولوجي؛
 - -تطوير إستراتيجية لتسيير السواحل وإدخال برامج وقاية تحارب تدهورها؟
 - -ضمان التنمية المحلية والريفية لرفع معدلات التشغيل والصادرات وضمان الحفاظ على الموارد.

الفصل الثالث ----- سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

3. خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية عن طريق رفع الإنتاجية: من حلال إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية، بحيث تتخذ تدابير من شأنها أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أساسًا، وتساهم في خفض معدلات الفقر، زيادة على الأهداف النوعية التي تنشدها هذه الإستراتيجية، وتشمل هذه التدابير على:

-التخلي عن كل بقايا أشكال الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة الأحفورية والموارد المائية للسقى، والمدخلات الزراعية الكيماوية والمنتجات الغابية؛

-الإصلاح التدريجي للهياكل المشجعة للنهوض بتحصيل التكاليف وتحسين نوعية الخدمات وشفافية النفقات العمومية، وتعميم تطبيق مبدأ الملوث الدافع؛

-توضيح الحقوق العقارية والحقوق المرتبطة باستغلال الموارد؟

-التطبيق الصادق للتشريع ولا سيما بصدد تهيئة الإقليم وشغل الأراضي والوقاية من التلوث وتخفيف وطأته؛

-تحويل أو حل المؤسسات الأكثر تلويثًا للبيئة، وأقلها قابلية للبقاء من حيث الجانب المالي؛

-تحسين التسيير البيئي والتحكُّم في تكاليف الإنتاج؟

-رفع حجم المواد المرسكلة واسترجاع المواد الأولية؛

-ترشيد استعمال الموارد المائية وموارد الطاقة والموارد الأولية في الصناعة.

4. حماية البيئة الشاملة: وهذا بمواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة، والشروع في تنفيذ أعمال قوية ومستمرة في مجال نوعية السكان وحماية التراث البيولوجي الوطني، الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية أو شاملة من جهة أخرى، والمقصود بذلك هو خفض مسببات انبعاث الغازات ذات الاحتباس الحراري، ومن شأن ذلك أن يحقق:

-زيادة كثافة الغطاء النباتي وتنوعه البيولوجي؛

-مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة؟

- حماية الواحات من الملفوظات النزلية؛

-خفض مسببات انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛

-القضاء على المواد التي تؤذي طبقة الأوزون.

وبذلك فالإستراتيجية الوطنية تعدف إلى ضرورة العودة إلى التنمية، وخفض نسبة الفقر، والحفاظ على توازن النظم البيئية المختلفة، حيث تشكل العودة إلى التنمية الاقتصادية التحدي الأول لتنمية تكون سريعة، ذات فوائد مشتركة على نطاق واسع، ولا تقتصر على جانب استغلال المحروقات والموارد الطبيعية، بل تركز أكثر فأكثر على

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

تحسين الموارد البشرية .وبذلك يكون الهدف من هذه الإستراتيجية هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والاستعمال الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية من جهة أخرى مع ضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات والأضرار والمخاطر التي تمدد الصحة العامة.

الفرع الثاني :الاستراتيجيات الفرعية لاستدامة التنمية في الجزائر

إن استراتيجية التقويم الحالية تعدف في ظاهرها، إلى تعزيز الرشادة البيئية، وذلك من خلال جملة من الاستراتيجيات الفرعية، والتي نذكر منها على الخصوص:

1. الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة: الذي تمَّ إعداده على مستوى غير مركزي فيما يتعلَّق بحماية الموارد الطبيعية والأعمال الواجب أن تقوم بها السلطات المحلية من أجل:

- -تشخيص المشاكل البيئية الكبرى وتحديد أسبابها عن طريق الاتصال الواسع بالجماهير؟
- -استعمال الإطار السياسي والآليات التقنية للوصول إلى مقاربة النظام البيئي لتسيير البلدية؛
 - التنسيق مع كل الشركاء عند تحديد المفهوم وتنفيذ الأجندة 21 المحلية؛
 - -تخطيط تنفيذ الأجندة 21 المحلية بوضع رزنامة وتحديد مسؤوليات كل شريك؛
 - -وضع أنظمة وإجراءات تقييم ومحاضر على تنفيذ الأجندة 21؟
 - -وضع برامج تربوية وإعلامية حول مفهوم التنمية المستدامة.

وقد عالج الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة قضايا مهمة، وأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلدية فألح على ضرورة:

- -التسيير المستدام للموارد البيولوجية الطبيعية، تهيئة وتسيير الفضاءات الطبيعية والأنظمة البيئية بشكل مستدام؛
 - -تهيئة وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ومناطق التوسع السياحي؟
 - حماية والمحافظة على الأراضي الزراعية؛
 - -التهيئة والتسيير المستدام للمدن، والقسيير الإيكولوجي العقلابي للنفايات؛
 - -الاستعمال المستدام للماء؛
 - -تسيير الأخطار الكبرى، تطوير قدرة البلديات على التكفل بالمشاكل البيئية؟
 - -الاتصال ومشاركة المواطنين في عملية أخذ القرار البيئي؟
- -مشاركة البلدية في عملية أخذ القرار ألمتعلّق بالنشاطات ذات الأثر البيئي، التقييم الدوري لحالة البيئة.، ومشاركتها في برامج الإعلام والتربية البيئية؛

¹ - Charte communale pour l'environnement et le développement durable 2001-2004, Mai 2001, p 05.

الفصل الثالث ــــــــــــ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 -خلق مناصب شغل اقتصادية بيئية.

البرامج القطاعية: إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر يتحسد جزءٌ من مضمونها في البرامج الحكومية التي تتحسد في المخططات التنموية على طول الفترة (2001-2014)، والتي شملت على: 1

أ. مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004): بغلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج أي حوالي 07 مليار دولار، والذي تم توزيعه حسب مجالات الاستثمار كما يلي:

-دعم الإصلاحات بنسبة 08.6% (45 مليار دج)؛

-الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4% (654 مليار دج)؟

-التنمية المحلية بنسبة 21.7% (114 مليار دج)؛

-الأشغال الكبرى بنسبة 40.1% (210.5 مليار دج)؛

-تطوير الموارد البشرية بنسبة 17.2% (90.2 مليار دج).

والذي كان يهدف إلى تحقيق:

-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

-خلق مناصب شغل والحد من ظاهرة البطالة؛

-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): خصص لهذا البرنامج 8750 مليار دج أي ما يقارب 114 مليار دولار، يتضمن مخصصات ما تبقى من برنامج الإنعاش الاقتصادي 1216 مليار دج، بالإضافة إلى برنامج تنمية الجنوب بقيمة 377 مليار دج، وبرنامج تنمية الحضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وبرنامجأ تكميلياً للقضاء على السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج؛ وقد تضمن هذا البرنامج:

-تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45.5% (1908.5 مليار دج)؛

-تطوير المنشآت القاعدية بنسبة 40.5% (17031 مليار دج)؛

-دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 08% (337.2 مليار دج)؛

-تحسين وتطوير الخدمة العمومية بنسبة 04.8% (203.9 مليار دج)؛

-تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 01.1% (50 مليار دج).

_

 $^{^{-1}}$ ساعد بن فرحات، وداد عباس، مرجع سابق، ص ص $^{-1}$

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 ج. برنامج الاستثمارات العمومية (توطيد النمو) (2010-2014): خصص له مبلغ 21214 مليار دج أي ما يقارب 286 مليار دولار، منها 130 مليار دولار كغلاف مالي متبقي لاستكمال البرامج السابقة، و156 مليار دولار عبارة عن مشاريع جديدة: وقد تم توزيع مبالغ هذا البرنامج كما يلي:

- تهيئة الإقليم وتنمية البنية القاعدية بنسبة 40%؛
 - -دعم التنمية البشرية بنسبة 47.7%؛
 - -تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 12.3%.
- -حيث تم في هذا البرنامج تخصيص مبلغ 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، وهذا من خلال إنشاء أربعة مدن جديدة، وتغطية مختلف تكاليف عمليات المحافظة على البيئة بما فيها تسيير النفايات. 1
- -من خلال البرامج التنموية السابقة، اعتمدت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عل بعض البرامج القطاعية والتي كان من أهما القطاع الفلاحي، بغية الوصول إلى تنمية زراعية وريفية مستدامة، وهذا من خلال وضع سياسة للتحديد الفلاحي والريفي التي خصص لها البرنامج الخماسي الأخير حوالي 1000 دج، منها 600 مليار دج للتحديد الفلاحي، من بين أهداف هذه السياسة نذكر: 2
- -رفع معدل النمو المتوسط للإنتاج الفلاحي من 6% (بين 2000 و2008) إلى 8,33% (بين 2010 و2014)؛

 -زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني وتحسين طرق جمعه من خلال ضمان استقرار إنتاج الحبوب في حدود 5.4 مليون طن، و إنتاج الحليب عند 03 مليار لتر، منها 01 مليار لتر من الحليب المجمع، وهذا للتقليل من حجم الواردات من هذه المادة الحيوية، خلال نفس الفترة؛
- تعزيز التنمية المستدامة والتوازن الجهوي وتحسين شروط الحياة لسكان الريف وهذا من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) موزعة على 2174 تجمع ريفي، مما يسمح بتحسين شروط الحياة لد 727000 عائلة ريفية تظم حوالي 4.47 مليون مواطن؛
 - -إعادة بعث الصناعات التحويلية الغذائية، وتحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة؛
 - -خلق مناصب شغل دائمة للشباب في القطاع الفلاحي والتربية الحيوانية.
 - 3. **الإجراءات المساعدة**: لتحقيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، تم وضع مجموعة من الإجراءات المساعدة، منها:³
 - أ. تقوية الطرح القانوني والتشريعي الذي سنتم معالجته لاحقا؟

303 - محى الدين حمداني، مرجع سابق، ص 303.

¹⁻ عبد الرحمان تومى، مرجع سابق، ص 315.

² - http://www.minagri.dz, Consulté le : 26/03/2014.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

ب. تقوية القدرات المؤسساتية، وذلك بتقوية طاقات الوزارات، والجماعات المحلية على وضع سياسة عمرانية شاملة ومتناسقة، تسمح بالحفاظ على نوعية البيئة وضمان تنمية مستدامة للمدن على أساس مواثيق بيئية متفاوض عليها في إطار الشراكة الموسعة، والتنوع المتضمن المشاركة العامة التي يجسرده المليثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة؛ ج. تقوية قدرات القياس والمراقبة ومتابعة التلوث؛

- د. الاستثمار في الموارد البشرية وذلك عن طريق التكوين في المحال البيئي؟
- ه. تعزيز نظام التدخل الاقتصادي عن طريق تفعيل الجباية البيئية، وتطبيق مبدأ (الملوث/ الدافع)؛
- و. تحديد الاستثمارات ذات الأولوية، والتي تعدف إلى حل المشاكل البيئي، خاصة في قطاعات: الجاه والتطهير، تسيير النفايات الحاصة، التقليل من التلوث الصناعي، التخفيف من التلوث في محال الطاقة، التخفيف من اللوث في قطاع النقل، إقامة المساحات الحضراء؛ وهي من بين القطاعات المساعدة على تجسيد مفهوم التشغيل الأحضر في الجزائر، كما سنراه لاحقاً.

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

لمعرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر سنقوم باستعراض أهم ما جاء في النصوص التشريعية المنظمة للتنمية المستدامة والبيئة، ثم التطرق لبعض المؤشرات البيئية التي تعرفها الجزائر مع محاولتها تطبيق هذا المنهج التنموي.

الفرع الأول: الإطار التشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر

1. حماية البيئة في التشريع الجزائري خلال الفترة 1970-1989: تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة بستوكهولم سنة 1972، استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 بموجب المرسوم رقم 74/156 المؤرخ في 12 جويلية سنة 1974، والذي نصت المادة الأولى منه على تنظر هذه اللجنة في كل المشاكل البيئية التي من شأنها تحسين إطار وظروف الحياة، ووقاية وإعادة تأسيس الموارد البيولوجية والتلوث والمضرات بشتى أنواعها، وبصفة عامة جميع العناصر الايجابية أو السلبية التي تكون بيئة الإنسان ؛ وهذه اللجنة يترأسها وزير الدولة (رئيس الحكومة)، وتتكون من ممثلين عن جميع الوزارات تقريبا وأساتذة جامعي ين، يعينون حسب الاختصاص، ويؤخذ برأيها في أي مشروع قانوني أو تنظيمي يتعلق بتحسين البيئة كما تدلي برأيها في جميع الدراسات التي تمس البيئة، وتساهم في جميع نشاطات الجزائر الدولية في ميدان البيئة ؟ ولكن لم تمضي سوى ثلاث الدراسات عن إنشائها حتى صدر المرسوم رقم 17/71 المؤرخ في 15 أوت 1977 والقاضى بإنهاء مهام هذه

_

[.] 1 - المرسوم رقم 74/156 المؤرخ في 12 حويلية سنة 1974، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 23 حويلية سنة 1974، ص 808.

²⁻ المرجع نفسه، المادة رقم 02.

الفصل الثالث بياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001 اللحنة، وألحق حسب نص المادة الثانية من هذا المرسوم موظفو الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة وكذالك وسائلها المادية بوزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة ؛ وبعد التعديل الحكومي لسنة 1979، تم استحداث كتابة الدولة للغابات والتشجير والتي لم تعمر سنة واحدة ، مما يؤكد عدم وضوح مهمة حماية البيئة في الجزائر خلال هذه الفترة والتي كانت تتقاذفها مختلف الهياكل المركزية.

تلت هذه الإجراءات صدور القانون رقم 83/03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة ، والذي أتى لحماية الموارد الطبيعية وإضفاء القيمة عليها، وتجنب كل شكل من أشكال التلوث الضار ، مكافحته، تحسين الإطار المعيشي ونوعيته حسب ما أتى في الباب الأول من الأحكام العامة لهذا القانون؛ ألذي نص صراحة في نص مادته الثالثة على أن التنمية الوطنية تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ، حماية البيئة والمحافظة على الإطار المعيشي للسكان، وهو ما يعتبر إشارة واضحة لأهم أبعاد التنمية المستدامة حتى قبل صدور تقرير برونتلاند في 1987؛ كما نصت المادة 111 من هذا القانون على أنه يجب على أي منتج أو مستورد أن يوجه للوزير المكلف بالبيئة تصريحا ، قبل أي عملية تصنيع أو استيراد مادة كيماوية لم يسبق عرضها في السوق الجزائرية؛ وقد نصت المادة 111 انه على المستورد التصريح بمكونات المستحضرات المعروضة في السوق، وكذا معطيات رقمية دقيقة حول الكميات من المادة الخالصة أو الممزوجة ، التي تم عرضها في السوق أو نشرها أو توزيعها حسب مختلف الاستعمالات؛ وكذا عرض جميع المعلومات الإضافية حول تأثيرها على الإنسان والبيئة.

اثر التعديل الحكومي لسنة 1984 تم إلحاق البيئة بوزارة الري والغابات ، والتي استمرت إلى غاية سنة 1988 أين ألحقت مجددا بوزارة البحث والتكنولوجيا ، ويعود سبب ذلك بالأساس إلى الطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة؛ 5 وفيما يلى عرض لأهم القوانين والمراسيم التي نصت على المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية:

-المرسوم رقم 81/02 المؤرخ في 17 جانفي سنة 1981، والمتضمن المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات، والموقع في برشلونة بتاريخ 16 فيفري

181

_

 $^{^{-1}}$ المرسوم رقم 77/119 المؤرخ في 15 أوت 1977، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1977، ص 924.

²⁻ يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراة في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جويلية 2007، ص 13.

³⁻ القانون رقم 83/03، المؤرخ في 05 فيفري 1983، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 08 فيفري سنة 1983، ص 380.

⁴- المرجع نفسه، ص 380.

⁵⁻ يحي وناس، مرجع سابق، ص ص 14-15.

⁶⁻ المرسوم رقم 81/02 المؤرخ في 17 جانفي سنة 1981، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصادرة بتاريخ 20 جانفي سنة 1981، ص 38.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

-المرسوم رقم 82/155 المؤرخ في 24 أفريل سنة 1982، المتضمن إنشاء مجلس وطني للطاقة، والذي يعنى بالأساس بحمع المعطيات الضرورية للسياسة الوطنية في مجال الوقود السائل أو الغازي، وتنسيق تطبيقها ومراقبة تنفيذها. أ-المرسوم رقم 82/440 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 1982، يتضمن المصادقة على الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الموقعة في 15 سبتمبر سنة 1968 بالجزائر. 2

2. البيئة والتنمية المستدامة في التشريعات الجزائرية خلال الفترة 1990-2012: حلال هذه الفترة تطور اهتمام الجزائر بالبيئة والتنمية المستدامة بشكل لافت، وهو ما يتجلى من خلال جملة التشريعات والقوانين التي باتت تصدر من فترة إلى أخرى بهذا الخصوص، والتي تبين مدى الحرص على ضرورة إعطاء الأهمية، والاعتناء أكثر بهذا الجانب؟ أين سنركز في هذا الجانب على بعض أهم النصوص التشريعية التي تناولت تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر من خلال حماية وترقية البيئة:

أ. القانون رقم 01/20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: ³ إن أهم ما أشار إليه هذا القانون هو ما جاء في مادته الرابعة ، التي أشارت إلى أن السياسات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تمدف بالأساس إلى:

-خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل، وتساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين؛ حالحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها بهدف تخفيف الضغوط على السواحل والحواضر والمدن الكبرى ، وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب، بالإضافة إلى دعم الأوساط الريفية والجهات التي تعانى صعوبات، وتفعيلها من أجل استقرار سكانها؛

- حماية الفضاءات والمحموعات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا وتثمينها، وحماية الأقاليم والسكان من الأحطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية؛

- هماية وتثمين التوظيف العقلاني للموارد التراثية، الطبيعية والثقافية، وحفظها للأجيال القادمة.

كما حددت مجموعة من الأدوات لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، والتي أتت الإشارة إليها في المادة السابعة، خاصة فيما يتعلق بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المخطط الجهوي لتهيئة السواحل، المخطط الجهوي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر، المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم، مخططات تحيئة الإقليم الولائية والمخططات

² - المرسوم رقم 82/440 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 1982، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر سنة 1982، ص 3260.

182

 $^{^{3}}$ القانون رقم 01/20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001 ، ص 3 .

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 التوجيهية لتهيئة الإقليم الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية، كما جاء في نص المادة الثامنة منه.

كما فصل هذا القانون في مجموع مواده من المادة (من المادة 12 إلى المادة 18)، في كيفيات ضمان المحافظة على المناطق المكونة لمختلف أقاليم الجزائر، وكذا مختلف المناطق الواجب ترقيتها ودعم التنمية فيها، مع النص على ضرورة المحافظة على خصوصيات هذه المناطق كل وما يميزها عن بقية المناطق المخططات التوجيهية الحاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وهو ما جاء في نص المادة 22 منه، والتي تضمنت بالأساس المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، بالإضافة إلى مخططات توجيهية أخرى تعنى بمختلف القطاعات كالمياه، النقل، الأشغال العمومية، التنمية الزراعية، الصيد البحري، الاتصالات، المناطق الصناعية، الرياضة، التكوين، المؤسسات الجامعية وهياكل البحث ، وغيرها؛ أين تم النص على أن هذه المخططات التوجيهية تحدد التدابير الكفيلة بتأمين نوعية البيئة والمناظر ، الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وحماية الموارد الطبيعية غير المتحددة، وهو ما جاء في نص المادة 24 من هذا القانون.

ب. قانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: 1 جاء هذا القانون لتحديد قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أين أشار في مادته الثانية إلى مجموعة الأهداف الأساسية له، وهي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة، عن طريق ترقية تنمية وطنية مستدامة لتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم؛

-الوقاية من أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بالمحافظة على مكوناتها بالإضافة إلى ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء؛

-تدعيم الإعلام البيئي والتحسيس بتدابير حماية البيئة.

وقد عرّف هذا القانون كل من البيئة والتنمية المستدامة كما يلي:

-التنمية المستدامة هو مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية، تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

-البيئة تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء ، الجو ، الماء ، الأرض ، باطن الأرض ، النبات والحيوان ، عن في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن و المناطق و المعالم الطبيعية .

__

¹⁻ القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 حويلية 2003، مرجع سابق، ص 06.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

أما فيما يخص الآثار البيئية لمشاريع التنمية فقد تم الإشارة إلى ذلك من خلال المادة 15، والتي نصت على أنه تخضع مسبقا لدراسة التأثير على البيئة كل مشاريع التنمية، الهياكل، المنشآت، المصانع، الأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، لا سيما على الأنواع، الموارد، الأوساط والفضاءات الطبيعية، التوازنات الايكولوجية وذلك في إطار ونوعية المعيشة.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم التطرق من خلال المادة 61 من هذا القانون إلى حماية الأرض، وكل الموارد الطبيعية الموجودة في باطنها، أين نصت المادة سالفة الذكر على أن استغلال موارد باطن الأرض يخضع لمبادئ هذا القانون خصوصا مبدأ العقلانية.

إضافة إلى القانونين السالفين، يمكن الإشارة كذلك إلى مجموعة قوانين أخرى أبرزت ضرورة المحافظة على البيئة والسعى لتحقيق التنمية المستدامة، نذكر منها:

ج. القانون رقم 03/01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة 1 جاء هذا القانون في الأساس بغية إحداث محيط تنافسي ومحفز قصد ترقية الاستثمار السياحي والصورة السياحية للجزائر، بالإضافة إلى المساهمة في حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

د. القانون رقم 04/03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة: 2 جاء بغية تحديد الأحكام المطبقة في ميدان حماية المناطق الجبلية، تأهيلها، تميئتها، وتنميتها المستدامة؛ حيث أنشأ بموجبه، كما جاء في المادة 12 منه، مجلس وطني لحماية المناطق الجبلية بمدف تحديد الأنشطة الكفيلة بحماية، ترقية، وتميئة مختلف المناطق والكتل الجبلية ، وكذا تسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستوى هذه المناطق عن طريق الآراء و الاقتراحات.

ه. القانون رقم 04/20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة:³ يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد الأساسية للوقاية من الأخطار الكبري وتسيير الكوارث، والتكفل بآثارها على المستقرات البشرية ونشاطاتها وبيئتها من خلال تحسين المعرفة بهذه الأخطار، تعزيز مراقبتها، وتطوير الإعلام الوقائي عنها، وكذا مراعاتها عند استعمال الأراضي وفي البناء، مع وضع الترتيبات الضرورية للتكفل بكل كارثة ذات مصدر طبيعي أو تكنولوجي.

3- القانون رقم 04/20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2004، ص 13.

[.] 1 - القانون رقم 03/01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفيري 2003، ص 04.

 $^{^{2}}$ لقانون رقم 2 04/03 المؤرخ في 23 جوان 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004، ص 2

ز. المرسوم الرئاسي رقم 10/236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم: ² الذي أشار في بابه الرابع (أحكام تعاقدية)، القسم الأول منه (بيانات الصفقات)، في مادته 62 التي نصت على أنه يجب أن تشير كل صفقة إلى التشريع والتنظيم المعمول بحما و إلى هذا المرسوم، ويجب أن تتضمن على الخصوص البيانات التي جاء من بينها البنود المتعلقة بحماية البيئة.

الفرع الثاني: واقع البيئة في الجزائر

للمشاكل البيئية تأثيرات سلبية مباشرة على كافة الأصعدة سواءً ما تعلق منها بالنشاط الاقتصادي أو صحة السكان ونوعية معيشتهم أو في الثروات الطبيعية وديمومتها، وعلى هذا الأساس جاءت مختلف المحاولات للحد من هذه المشكلات، رغم شح المعطيات في هذا المجال سنحاول الوقوف على واقع البيئة في الجزائر عن طريق بعض المؤشرات البيئية.

1. تلوث الهواء: يمكن التعبير عن درجة تلوث الهواء عن طريق حجم انبعاث الغازات السامة والدخان الضار، أو ما تُعرف باسم (غازات الاحتباس الحراري)، والجدول التالي يوضح تطور انبعاث بعض هذه الغازات خلال الفترة (2001- 2000):

علال الفترة (2001 – 2010)	الدفيئة في الجزائر -	انبعاث بعض الغازات	الجدول رقم (23): تطور
---------------------------	----------------------	--------------------	-----------------------

	, , , , , ,		. , , , -	
انبعاث غازات دفيئة أخرى	انبعاث أكسيد النيتروز	انبعاث غاز الميثان	انبعاث غاز ثاني أكسيد	السنوات
(ألف طن)	(ألف طن)	(كيلو طن)	الكربون (كيلو طن)	السنوات
/	/	/	84293.33	2001
/	/	/	90853.60	2002
/	/	/	92533.08	2003
/	/	/	89493.13	2004
487.4	4917	45612	107127.73	2005
/	/	/	103963.11	2006
/	/	/	112338.54	2007
613.9	5687.2	46328.8	114619.41	2008
/	/	/	124586.32	2009
701	6256.9	47661.8	123475.22	2010

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالجزائر، شوهد يوم 2014/02/12 على الرابط: www.data.albankaldawli.org/indicator

2- المرسوم الرئاسي رقم 10/236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 58، الصادرة بتاريخ 07 أكتوبر 2010، ص 03.

185

[.] 16 القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، ص 16.

الفصل الثالث ----- سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

نلاحظ من خلال معطيات الجدول ارتفاع نسب تدهور الغلاف الجوي في الجزائر من سنة لأخرى، فانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تضاعفت بمعدل 1.46% بين سنتي 2001 و 2010، في حين أن انبعاثات غاز الميثان ارتفعت من 45612 (كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون) سنة 2005 إلى حوالي 47662 (كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون) سنة 2010، كما ارتفعت انبعاثات أكسيد النيتروز من 4917 (ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) في 2005 إلى 2005 إلى 6256. في 2010، وهو نفس الأمر بالنسبة لبعض الغازات الدفيئة الأخرى، حيث ارتفعت من 487 (كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون) في 2005 إلى 701 (كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون) في 2005 إلى 2010.

2. تدهور الأراضي: يمكن التعبير عن هذا المؤشر عن طريق مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، ونسبة الغابات إلى إجمالي المساحة، وفيما يلي جدول يوضح تطور هذه المؤشرات في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2011):

ى في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2011)	، تدهور الأراضي	بعض مؤشرات	ول رقم (24):	الجد
--	-----------------	------------	--------------	------

نسبة الغابات مقارنة إلى المساحة الكلية للأراضي	نسبة الأراضي المزروعة إلى المساحة الكلية للأراضي	السنوات
0.659	3.183	2001
0.655	3.168	2002
0.652	3.150	2003
0.648	3.146	2004
0.644	3.153	2005
0.641	3.136	2006
0.637	3.135	2007
0.633	3.144	2008
0.630	3.146	2009
0.626	3.149	2010
0.622	3.153	2011

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالجزائر، شوهد يوم 2014/01/12، على الرابط: www.data.albankaldawli.org/indicator

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انحسار مساحة الأراضي القابلة للزراعة خلال فترة الدراسة، حيث الخفضت من 3.18% من المساحة الإجمالية إلى 3.15%، وهذا رغم التحسن في السنوات الأخيرة بفعل عمليات استصلاح الأراضي، أمّا المساحات الغابية فهي في انحسار مستمر منذ سنة 2001 حتى 2011، فقد انخفضت من 0.65% سنة 2011 إلى 0.62% سنة 2011، وهذا بفعل التصحر والحرائق التي تطال حوالي 36 ألف هكتار سنويا، في حين أن متوسط التشجير السنوي يصل إلى 26 ألف هكتار.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

3. المياه العذبة: يمكن الوقوف على مدى استنزاف هذا المورد الحيوي عن طريق قياس الكمية التي يتم استهلاكها سواء كانت سطحية أو جوفية مقارنة بالكمية الكلية، وفي هذا الجال تشير معطيات مجموعة البنك الدولي إلى أن إجمالي المسحوبات السنوية من المياه العذبة كنسبة من الموارد الداخلية (الجوفية والسطحية) قد بلغت سنة 2010 حوالي 54.76%، مقابل 40% سنة 1997، وتوزعت هذه الكمية سنة 2010 على الأغراض الزراعية بنسبة 63.95%، والأغراض المنزلية بنسبة 22.51%، أما الأغراض الصناعية فقد استهلكت ما مقداره 13.54% من إجمالي الماه المستهلكة.

4. التنوع الحيوي: يمكن التعبير عن هذا المؤشر من خلال نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذا نسب الكائنات الحية المهدّدة، وفي هذا الصدد تشير قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي إلى وجود ﴿ 36 نوعاً من الأسماك، إضافة إلى 17 نوعاً من النباتات و14 نوعاً من الثديات جميعها مهددة بالانقراض، وفيما يلي جدول يوضح نسبة المناطق المحمية البرية والبحرية إلى إجمالي المساحة الإقليمية خلال الفترة (2001 - 2012):

الجدول رقم (25):نسبة المناطق المحمية البرية والبحرية إلى إجمالي المساحة الإقليمية (2001 – 2012)

نسبة المناطق المحمية البرية والبحرية إلى	نسبة المناطق البحرية المحمية إلى	نسبة المناطق المحمية إلى	
إجمالي المساحة الإقليمية	إجمالي مساحة المياه الإقليمية	إجمالي المساحة السطحية	السنوات
06.23	00.19	06.31	2001
06.23	00.19	06.31	2002
06.24	00.28	06.31	2003
06.24	00.28	06.31	2004
06.24	00.28	06.31	2005
06.24	00.28	06.31	2006
06.24	00.28	06.31	2007
06.24	00.28	06.31	2008
06.24	00.28	06.31	2009
07.37	17.13	07.46	2010
/	/	/	2011
07.38	17.13	07.46	2012

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالجزائر، شوهد يوم 2014/01/12، على الرابط: www.data.albankaldawli.org/indicator

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تحسنا طفيفا للجزائر في مجال المحميات، حيث ارتفعت نسبة المناطق المحمية إلى إجمالي المناطق السطحية من 66.31% في 2001 إلى 07.46% سنة 2012، وكذلك الحال بالنسبة للمناطق المائية المحمية، حيث ارتفعت النسبة من 0.19% إلى 7.13% خلال نفس الفترة، وهو ما أدى إلى ارتفاع

¹⁻ مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالجزائر، شوهد يوم: 2014/01/12، على الرابط:

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

نسبة المحميات إلى إجمالي مساحة الإقليم من 06.23% في 2001 إلى 07.38% سنة 2012، لكن مع هذا التحسن تبقى نسبة المحميات في الجزائر ضعيفة.

إن المؤشرات السالفة الذكر تشير إلى استمرار تدهور البيئة في الجزائر من سنة إلى أخرى بالرغم من التشريعات والبرامج المختلفة التي حضي بهذا هذا القطاع، إضافة إلى المخصصات المالية المعتبرة، خاصة من خلال برامج الاستثمارات العمومية، أين خُص هذا القطاع المهم في البرنامج الخماسي الأخير (2010-2014) بحوالي 07 مليار دولار. 1

المبحث الثالث: سياسة التشغيل وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

لسياسة التشغيل أثار على أبعاد التنمية المستدامة، سواء فيما تعلق بالبعد الاقتصادي من حيث النمو ومصادره، أو البعد الاجتماعي، من حيث القضاء على ظاهرتي الفقر والهجرة السرية، أو على البعد البيئي من حيث المحافظة على البيئة وتحقيق التشغيل الأخضر.

المطلب الأول: سياسة التشغيل والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تلعب سياسات التشغيل دورا مهما من حيث تأثيرها على هيكل الاقتصاد الوطني وتشكيل النمو المستدام، وكذا حجم الإنفاق الحكومي والاستثمار، كما توازن بين معدلات البطالة والتضخم.

الفرع الأول: اثر سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي من خلال مقاربة (بطالة/ناتج) قانون أوكن

إن قانون أوكن مبني على وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، حيث أن الإتجاه العام لهذه العلاقة يبين بأنه كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي كلما تناقصت معدلات البطالة؛ ولمعرفة طبيعة علاقة أوكن في الجزائر خلال الفترة 2011-2012، سنقوم بتحليل معطيات الجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام (PIB)، وكذا تطور معدلات البطالة، مع التمثيل البياني لهذين المتغيرين بإعتبار أن البطالة هي دالة تابعة للنمو الاقتصادي:

الجدول رقم (26): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2012

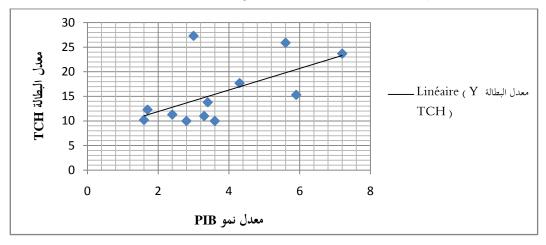
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو PIB	03	05.6	07.2	04.3	05.9	01.7	03.4	02.4	01.6	03.6	02.8	03.3
* معدل البطالة TC	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11

Source : Mounir Khaled BERRAH, Les Comptes économiques en Volume de 2000 à 2013, ONS, Alger, Juillet 2014, P 02.

(*): Voir le tableau n°: (04).

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، برنامج الاستثمارات العمومية، شوهد يوم: 2014/01/15، على الرابط:

الفصل الثالث ----- سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 الشكل رقم (45): البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2012



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يتضح غياب علاقة أوكن في الاقتصاد الجزائري، وإن وجدت فتأثير النمو الاقتصادي الذي بلغ نسبة 3.73% كمتوسط خلال فترة الدراسة (2001-2012) يبقى ضعيف وغير كافي للعمل على خفض معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، كما يلاحظ وجود علاقة طردية وخلال العديد من السنوات بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، سواء بالنقصان كما هو الحال في سنة 2004 وهو الأمر الذي يجعلنا نتساؤل حول مصداقية معدل البطالة خلال هذه الفترة، أو بالزيادة كما هو الحال في سنة 2012 مثلا، كما أن ميل منحني دالة البطالة بدلالة النمو الاقتصادي حسب الشكل أعلاه موجب، وهو عكس مبدأ قانون أوكن الذي يفترض وجود علاقة عكسية بينهما؛ وهذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات القياسية التي قام بها العديد من الباحثين، كالدراسة التي قام بها الباحث "عماد الموسى" * على سبيل الذكر لاالحصر، الذي قام بدراسة علاقة أوكن لعينة من الدول العربية وهي (الجزائر، تونس، المغرب، مصر) خلال الفترة (1990-2005) والتي خلص فيها إلى غياب العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في هذه البلدان، أي أن قانون أوكن لاينطبق على واقع اقتصادياتها، كون البطالة لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية، ومنه فهي بطالة هيكلية اين لايقابل التغير الحاصل في هيكلها الاقتصادي، تغيرا في مستويات التعليم والتدريب المطلوبة أي أن البطالة الحاصلة لا تكون بسبب الركود الاقتصادي، وإنما بسبب غياب المهارات اللازمة للقيام بالوظائف المتاحة؛ كما أنما إحتكاكية ناتجة عن عدم التطابق بين الوظائف الشاغرة مع اليد العاملة المتاحة، على الرغم من توفر أفراد ذوي مهارات، ولكن غياب نظام معلومات

⁻ قدم عماد الموسى دراسة في المعهد العربي للتخطيط، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، حول النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: "مدى ملائمة قانون أوكن" ، المنعقد بمصر سنة 2008؛ والذي قام من خلالها بتقدير معامل أوكن لأربع دول عربية، وهي الجزائر وتونس ومصر والمغرب، وقد توصل الباحث إلى غياب علاقة أوكن في الدول العربية الأربعة، وأن البطالة في هذه الدول ليست بطالة دورية بل هي بطالة هيكلية واحتكاكية بسبب الطبيعة الهيكلية لاقتصاديات هذه الدول التي يسيطر عليها القطاع الحكومي.

الفصل الثالث ـــــــ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

فعال لسوق العمل، يجعلهم لا يدركون مدى توفر الوظائف الشاغرة التي تتوافق مع مهاراتهم، مما يجعل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لايساهم في التخفيف من حدة هذين النوعين من البطالة؛ 1 بالإضافة إلى غياب مرونة أسواق العمل فإن الهيكل الاقتصادي بها ليس متنوعا بما يكفي لتحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة، تكون كفيلة بإمتصاص المعروض الاضافي من اليد العاملة، خاصة وأنها تعتمد على عنصر واحد للدخل، كالنفط في حالة الجزائر، حيث يعتبر قطاع المحروقات من القطاعات كثيفة رأس المال وغير كثيفة عنصر العمل.

تعتبر الإنتاجية من العوامل المهمة التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وبالتالي يعتبر تحسينها ورفعها مصدرًا رئيسيًا لتحقيق مكاسب عالية للعاملين في شكل أجور وخدمات وتأمينات وغيرها، لذلك تعتبر العلاقة بين فرص العمل والإنتاجية والأجور مهمة جدا لتقييم التقدم المحرز في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للحميع؟ 2 حيث بالإضافة إلى ما سبق فإن الجزائر تعاني من انخفاض كبير في إنتاجية العمل، حاصة مع تبني سياسات تشغيل ظرفية لا تشجع على تحفيز إنتاجية العمال من جهة، وكذا اعتمادها على سياسة برامج الإنفاق العمومي التي تعتمد في تمويلها على مصدر وحيد وهو المحروقات، التي تخضع لتغيرات السوق الدولية من جهة أخرى، كما أن القطاع الخاص بها ليس قادرا على مواكبة التطورات الحديثة في مجال التقنية وما يصاحبها من تغييرات جذرية في فنون الإنتاج والإدارة، ناهيك عن عدم تطابق مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل، وكذا بيئة الأعمال غير الجاذبة للاستثمارات أين صنفها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي لسنة المرتبة 183/136 عالمياً وفي المرتبة 20/14 عربياً، ³ وكذا جمود التشريعات المنظمة للعمل، وغيرها من المعوقات التي تلعب دورا كبيرا في ضعف الإنتاجية؛ وفيما يلي جدول يوضح تطور إنتاجية العمل في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية وهي تونس، والمغرب، ومصر، معبرا عنها بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي:

¹ - محمد أدريوش دحماني، مرجع سابق، ص ص 128-129.

²⁻ عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 197.

³⁻ البنك الدولى، من أجل مساندة أصحاب الأعمال، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2011، واشنطن، 2010، ص 02، شوهد يوم: 2014/03/27 على الرابط: http://www.doingbusiness.org

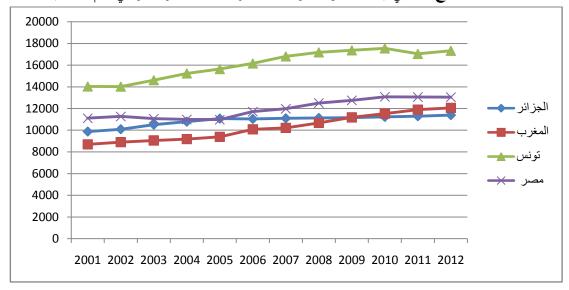
الفصل الثالث ———— سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 الجدول رقم (27): تطور إنتاجية العمل في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية معبرا عنها بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلى (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 1990)

مصر	تونس	المغرب	الجزائر	السنوات
11107	14030	8692	9871	2001
11262	14020	8895	10085	2002
11054	14613	9052	10508	2003
10983	15233	9180	10784	2004
10972	15635	9387	11068	2005
11709	16149	10073	11035	2006
11975	16803	10212	11094	2007
12502	17173	10670	11128	2008
12757	17361	11177	11159	2009
13079	17538	11528	11225	2010
13057	17033	11896	11285	2011
13051	17320	12051	11394	2012

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالجزائر، شوهد يوم 2014/01/12، على الرابط: www.data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الجدول يتبين لنا بأن إنتاجية العمل والمعبر عنها بنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي في تونس هي الأكبر خلال طول فترة الدراسة (2001-2012)، تليها مصر ماعدا في سنة 2005 أين سبقتها الجزائر، والتي كانت تتفوق على المغرب أيضا إلى غاية سنة 2009، أين أصبحت الجزائر في المرتبة الأخيرة حتى سنة 2012، والتي وصل بما نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي 11394 دولار أمريكي، مقابل 12051 دولار أمريكي في مصر، و17320 دولار أمريكي في تونس.

كما يمكن توضيح تطور إنتاجية العمل في البلدان السابقة الذكر بيانيا من خلال الشكل الموالي: الشكل رقم (46): مقارنة إنتاجية العمل في الجزائر مع بعض الدول العربية معبرا عنها بنضيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلى (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 1990)



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

الفصل الثالث ———— سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001 الفوع الثانى: أثر سياسة التشغيل على التضخم من خلال مقاربة (بطالة/تضخم) علاقة فيليبس

تعتبر علاقة فيليبس التضخم كتكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني في مقابل التقليل من نسب البطالة، ولذلك فإنه ينبغي على الحكومات وضع سياسات للتشغيل تحاول من خلالها الوصول إلى معدلات بطالة غير تضخمية، أو ما يعرف بمعدل البطالة الطبيعي الذي يحقق التشغيل الكامل؛ وفيما يلي حدول يبين تطور العلاقة بين هذين المتغيرين في الجزائر، خلال الفترة (2012-2011):

الجدول رقم (28): تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2001

*2012	*2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
8.89	4.52	3.91	5.74	4.40	3.51	2.53	1.64	3.56	2.59	1.42	4.23	معدل التضخم (%)
11	10	10	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.9	27.3	معدل البطالة TC

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، شوهد يوم: 2014/05/17، على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

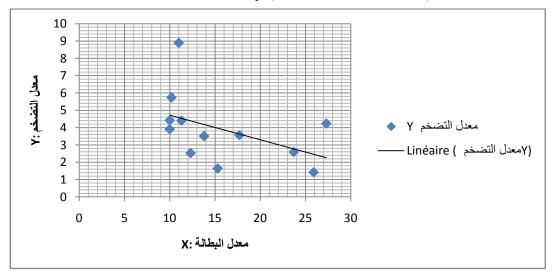
(*): وزارة المالية الجزائرية، شوهد يوم: 2014/05/17، على الرابط:

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d-inflation.html

من خلال الجدول أعلاه يتبن لنا أنه كلما تناقص معدل البطالة قابله زيادة في معدل التضخم باستثناء السنوات 2002، 2005، والتي عرفت تناقصا في معدل التضخم، في حين عرفت سنة 2011 زيادة في معدل البطالة التضخم مع بقاء معدل البطالة ثابتا في حدود 10% ، أما سنتي 2007 و2012 فقد شهدت زيادة في معدل البطالة مصحوبا بزيادة في معدل التضخم، وهي تشبه حالة الركود التضخمي (Stagflation).

ولكن في العموم فإن صحة العلاقة بين البطلة والتضخم في الجزائر تبقى صحيحة خلال الفترة (2001-2012)، وهذا ما يبينه الشكل الموالى:

الشكل رقم (47): علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر خلال الفترة: 2001-2012



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

من خلال الشكل أعلاه وباعتبار التضخم دالة تابعة للبطالة، تتضح طبيعة العلاقة العكسية الموجودة بينهما كون ميل منحنى دالة التضخم سالب، وهو الأمر الذي يفرض على واضعي سياسة التشغيل في الجزائر الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الحاد لمعدلات التضخم عند اتخاذ تدابير مكافحة البطالة، الأمر الذي يؤثر على القدرة الشرائية، خاصة لأصحاب الدخول الضعيفة، مما يزيد من حدة الفقر، خاصة وأن هذا الارتفاع السريع في مستويات الأسعار كان مرده للزيادات في الأجور بطريقة غير محسوبة العواقب، والتي عرفت نموا كبيرا في القطاعات غير المنتجة كقطاع الإدارة، وفيما يلي حدول يبين لنا نسبة مخصصات مرتبات الأجراء إلى إجمالي الدخل الوطني المتاح خلال الفترة (2001-2001):

الجدول رقم (29): نسبة مخصصات مرتبات الأجراء من إجمالي الدخل الوطني المتاح في الجزائر خلال الفترة (2011-2001)

نسبة مخصصات مرتبات الأجراء	مرتبات الأجراء	الدخل الوطني المتاح	السنوات
إلى إجمالي الدخل الوطني المتاح (%)	(مليون دج)	(مليون دج)	السوات
14.93	517 150.0	3 463 410.5	2001
15.15	559 774.1	3 695 622.6	2002
13.63	594 785.7	4 365 016.6	2003
13.15	680 523.4	5 173 636.6	2004
11.46	729 855.7	6 366 897.5	2005
11.34	816 070.3	7 195 103.0	2006
11.27	911 184.3	8 082 403.6	2007
10.93	1 040 012.3	9 516 367.3	2008
13.70	1 130 973.2	8 259 467.4	2009
12.97	1 290 138.4	9 951 728.0	2010
12.27	1 403 549.6	11 440 663.0	2011

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، المحاسبة الوطنية، حوصلة إحصائية 2011-1962، ص ص 245-244، شوهد يوم: 2014/03/27، على الرابط: http://www.ons.dz.

حيث يلاحظ من خلال الجدول بأن مخصصات مرتبات الأجراء من إجمالي الدخل الوطني المتاح قد تضاعفت تقريبا إلى ثلاث (03) مرات من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2012، أين بلغت نسبة مخصصات هذه المرتبات إلى إجمالي الدخل الوطني المتاح في متوسطها خلال فترة الدراسة 12.8%، أين عرفت تناقصا منذ سنة 2002، لتعاود الارتفاع مع سنة 2009 أين وصلت إلى نسبة 13.70% وهي أعلى نسبة منذ سنة 2002 والتي كانت في حدود 15.15%.

كما عرف الأجر الأدبي المضمون نمواً ملحوظاً خلال الفترة 2011-2011 كما يوضحه الجدول الموالي:

الفصل الثالث — سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001 الفصل الثالث المضمون في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

جانفي 2012	جانفي 2010	جانفي 2007	جانفي 2004	جانفي 2001	السنوات
18 000	15 000	12 000	10 000	8 000	الأجر الوطني الأدنى المضمون (دج) SNMG

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، شوهد يوم: 2014/03/27، على الرابط: http://www.ons.dz

من خلال الجدول يتبين بأن الأجر الوطني الأدبى المضمون قد عرف نموا متسارعاً خلال الفترة 2001- 2010، لينتقل من 8000 دج إلى 18000دج، بنسبة نمو تقدر بـ 125%، وهذا الإجراء جاء من طرف الحكومة الجزائرية بغية الرفع من القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيف، في مواجهة معدلات التضخم التي تبقى وحسب التصريحات الرسمية مرتفعة.

الفرع الثالث: اثر سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي من خلال تحليل الميزان التجاري

إن بقاء الجزائر رهينة لمورد وحيد من هيكل صادراتها وهو المحروقات، يبقي كل البرامج والسياسات المعتمدة بحا، بما فيها سياسة التشغيل رهينة هذا المورد الطبيعي الناضب، ومن ثم يعد تحليل الميزان التجاري من الأمور المهمة التي تمكننا من تقييم مدى فعالية سياسات التشغيل المعتمدة، خاصة وأن قطاع المحروقات هو من القطاعات كثيفة رأس المال وغير كثيفة عنصر العمل؛ وفيما يلي جدول يبين لنا تطور حجم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، وكذا تطور نسبة الصادرات من المحروقات إلى إجمالي الصادرات، وعلاقتها بمستويات التشغيل من خلال معدل المطالة:

الجدول رقم (31): إجمالي الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 (الوحدة: مليار دج)

* To the hold	نسبة الصادرات من المحروقات	إجمالي الصادرات	إجمالي	إجمالي	
معدل البطالة TC	إلى إجمالي الصادرات	من المحروقات	الصادرات	الواردات	السنوات
%27.3	%92.40	1 433.0	1 550.9	930.7	2001
%25.9	%89.99	1 445.0	1 605.8	1 159.2	2002
%23.7	%91.99	1 848.0	2 009.0	1 254.0	2003
%17.7	%92.48	2 277.7	2 462.9	1 577.1	2004
%15.3	%93.99	3 355.0	3 569.6	1 820.4	2005
%12.3	%93.55	3 882.0	4 149.7	1 863.5	2006
%13.8	%93.63	4 121.8	4 402.2	2 326.1	2007
%11.3	%93.51	4 954.0	5 298.0	3 170.8	2008
%10.2	%91.48	3 225.6	3 525.9	3 583.8	2009
%10	%91.54	4 220.1	4 610.1	3 768.0	2010
%10	%92.32	5 223.8	5 658.6	4 172.9	2011
%11	%92.44	5 527.7	5 979.8	4 612.1	2012

Source : Mounir Khaled BERRAH, Les Comptes économiques en Volume de 2000 à 2013, ONS, Alger, Juillet 2014, PP 23-26.

(*) : Voir le tableau n° : (04).

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

من خلال الجدول يظهر أنه على الرغم من تناقص معدل البطالة عموما، فإن حجم الواردات سجل ارتفاعا مستمرا، أين تضاعف خمس (05) مرات بين سنتي 2001-2012، في حين عرفت الصادرات نموا خلال نفس الفترة، والتي شكلت الصادرات من المحروقات النسبة الأكبر من هيكلها والذي بلغ في متوسطه خلال فترة الدراسة نسبة 92.44%؛ غير أنه قد تم تسجيل انخفاض حجم الصادرات من المحروقات خلال سنة 2009، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، وما انجرّ عنها من انخفاض في أسعار البترول، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (32): تطور أسعار البترول الخام الجزائري (Saharan Blend) خلال الفترة (2001 - 2001)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
111.49	112.92	80.35	62.35	98.96	74.66	66.05	54.64	38.35	28.73	24.91	24.74	سعر البرميل بالدولار الأمريكي ل

Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, Vienna, 2013, P: 82, on the site: www.opec.org, Consulting in: 19/11/2013

من خلال الجدول يتبين الارتفاع المحسوس في سعر البرميل من البترول الخام، منذ سنة 2001 وإلى غاية سنة 2008، ليعرف تراجعا سنة 2009، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما يجعل كل السياسات التنموية ومنها سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر، رهينة تقلبات أسعار هذا المورد في الأسواق العالمية.

الفرع الرابع: اثر سياسة التشغيل على حجم الإنفاق الحكومي والاستثمار

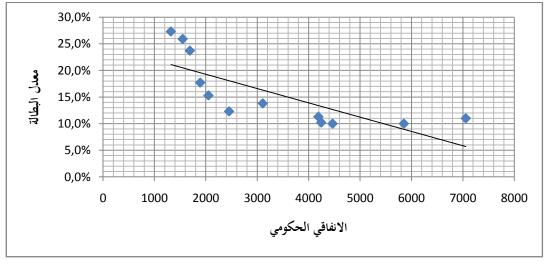
1. سياسة التشغيل والإنفاق الحكومي في الجزائر: اعتمدت الجزائر خلال الفترة (2001-2012) على التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، بتبنيها لسياسة المشاريع الكبرى، والتي مست عديد القطاعات كالسكن، البناءات القاعدية، النقل، هياكل التعليم، وغيرها، أين يمكننا القول بأن الحكومة قد طبقت المقاربة الكينزية عن طريق تنشيط الطلب (الطلب الفعال) ، لتحقيق أهدافها التنموية من خلال سياسة التمويل بالعجز في الميزانية، والجدول الموالى يبن تطور مجموع النفقات العمومية ورصيد الميزانية، وكذا تطور حجم التشغيل من خلال معدل البطالة:

معدل البطالة	رصيد الميزانية	مجموع النفقات	مجموع الإيرادات	السنوات
%27.3	68.7	1 321.0	1389.7	2001
%25.9	26.0	1 550.6	1576.7	2002
%23.7	-164.7	1 690.2	1525.5	2003
%17.7	-285.4	1 891.8	1606.4	2004
%15.3	-338.0	2 052.0	1714.0	2005
%12.3	-611.1	2 453.0	1 841.9	2006
%13.8	-1 159.5	3 108.6	1 949.1	2007
%11.3	-1 288.7	4 191.1	2 902.4	2008
%10.2	-971.0	4 246.3	3 275.3	2009
%10	-1392.4	4 466.9	3 074.6	2010
%10	-2363.8	5 853.6	3 489.8	2011
%11	-3254.2	7 058.2	3 804.0	2012

Source : Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, Opération du Trésor, sur le site: http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective, Consulté le: 21/11/2013.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أنه باستثناء سنتي 2001 و 2002 فإن الميزانية العامة للدولة تعرف سنويا عجزا كبيرا، وصل سنة 2012 إلى 3254.8 مليار دينار، أي ما نسبته 46.11% من مجموع النفقات العامة، وهو ما يؤشّر على أهمية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل النفقات العامة، فجزء كبير من هذه النفقات يتم تغطيتها عن طريق هذا الصندوق التي تشكل الجباية البترولية أهم موارده، وقد شهدت النفقات العامة ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث تطورت بأكثر من خمسة أضعاف بين 2001 و 2012، وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات التسيير بسبب ارتفاع الأجور، وكذا ارتفاع نفقات التجهيز التي شكلت في 2012 ما نسبته 32.23% من إجمالي النفقات (حسب بيانات وزارة المالية) وذلك بسبب الاعتمادات الضخمة المخصصة لبرامج الاستثمارات العمومية الخوائر:

الشكل رقم (48): علاقة الإنفاق الحكومي بالبطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

من خلال هذا الشكل، يتضع أن هناك علاقة غير خطية بين المتغيرين الإنفاق الحكومي، ومعدل لبطالة، وأن السحابة المتشكلة عن تمثيل نقاط العينة، تدل على أن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة عكسية، كون سحابة النقاط عبارة عن شكل مقعر، وميل منحنى خط دالة البطالة سالب باعتبار البطالة دالة تابعة للإنفاق العمومي. 2. سياسة التشغيل والاستثمار في الجزائر: يعتبر التشجيع على الاستثمار من السياسات النشطة التي تُعتمد عند صياغة أي سياسة للتشغيل، كونه يساعد على خلق مناصب جديدة للشغل وبذلك يعمل على التقليل من حدة البطالة، ناهيك عن تحريك عجلة الاقتصاد الوطني؛ ومن ثم سنحاول تقييم الاستثمار في الجزائر من خلال تحليل مؤشرين وهما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد المؤسسات الصغير والمتوسطة باعتبار أن المشرع الجزائري

أ. تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، لكن هذا التطور يبقى دون المأمول، خاصة أن الجزائر تحوز على إمكانيات كبيرة في هذا المجال، ولكن لمعرفة إن كانت هذه الاستثمارات قد ساعدت على التقليل من حد البطالة، فإن الجدول الموالي يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستوى التشغيل معبر عنه بمعدل البطالة:

الجدول رقم (34): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ومعدل البطالة خلال الفترة (2001 - 2012)

معدل البطالة	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر الوحدة (مليون دولار أمريكي)	السنوات
%27.3	1196	2001
%25.9	1065	2002
%23.7	634	2003
%17.7	882	2004
%15.3	1081	2005
%12.3	1795	2006
%13.8	1662	2007
%11.3	2594	2008
%10.2	2746	2009
%10	2264	2010
%10	2571	2011
%11	2900	2012

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، تقارير متفرقة للسنوات المصدر: المؤسسة العربية، الكويت، تقارير متفرقة للسنوات. http://www.iaigc.net على الرابط: http://www.iaigc.net.

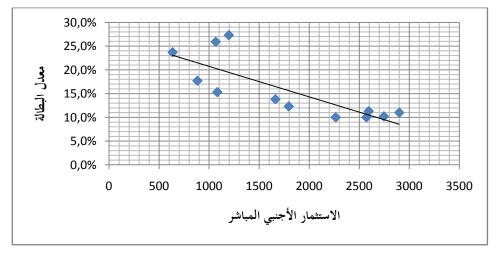
-

يصنفها ضمن المؤسسات التي توظف 250 عامل.

¹⁻ القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 06،05، 04، 06،05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص ص 06-05.

الفصل الثالث ----- سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق تذبذباً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، فبعد أن سجلت انخفاضا كبيرا سنتي 2002 و 2003 لتصل إلى 634 مليون دولار، في حين كانت تقدر بحوالي 1196 مليون دولار سنة 2001، عرفت معدلات البطالة تراجعا من 27.3% سنة 2001 إلى 23.7 كانت تقدر بحوالي 2003 مليون دولار سنة 1001، عرفت معدلات البطالة تراجعا من 27.3% سنة 2001 و 2009 و 23.7 ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد العائدات النفطية، مما أدى إلى فتح قطاعات جديدة للاستثمار مثل البنى التحتية والخدمات، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي شهد نموا كبيرا خلال هذه الفترة ليصل سنة 2007 إلى رقم قياسي بلغ حوالي 20 تريليون دولار، أمّا في السنوات اللاحقة فقد شهدت انخفاضا بسبب أثار الأزمة المالية العالمية الأحيرة، حيث سجل انخفاضا سنتي و200 و2010، في حين شهدت سنة 2012 ارتفاعا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليصل إلى أعلى قيمة له بحوالي 2900 مليون دولار، مع ارتفاع معدل البطالة ليصل في حدود 11%، وهو ما يبين ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في الرفع من مستويات التشغيل؛ والشكل الموالي يوضح العلاقة بين مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة والشكل الموالي يوضح العلاقة بين مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة و1002):



الشكل رقم (49): الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال هذا الشكل أعلاه يتضح أن هناك علاقة غير خطية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة، وأن السحابة المتشكلة عن تمثيل نقاط العينة، تدل على أن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة عكسية، كون سحابة النقاط عبارة عن شكل مقعر، وميل منحني خط دالة البطالة سالب باعتبار البطالة دالة تابعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد الدور الذي يلعبه هذا الأخير في التقليل من نسب البطالة، غير أنه لا يزال

¹⁻ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، الكويت، 2010، ص 67.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001 منخفضا في الجزائر بالنظر إلى فرص وإمكانيات الاستثمار المتاحة، بالإضافة إلى المساعي التي بذلتها السلطات العمومية في هذا الإطار عبر مختلف القوانين والتشريعات المنظمة لمثل هذا النوع من الاستثمارات، ومن بين أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قلة الاتفاقيات الموقعة في هذا الجال، فإحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات حتى ماي 2011 تشير إلى أن الجزائر وقعت على 83 اتفاقية استثمار، وهو عدد ضئيل نسبيا، كما تشير المقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (35): عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية في الجزائر وبعض الدول العربية حتى نهاية ماي 2011

المجموع	اتفاقات الاستثمار الدولية أخرى	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	الدول
83	06	31	46	الجزائر
164	15	49	100	مصر
117	07	49	61	تونس
110	09	47	54	المغرب

المصدر: إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات، شوهدت يوم 2014/03/25، على الرابط: http://www.iaigc.net

نلاحظ من معطيات الجدول أن الجزائر أضعف دولة في مجال توقيع الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار بمجموع بلغ 83 اتفاقية، في حين تأتي مصر في المرتبة الأولى بـ 164 تليها كل من المغرب وتونس بـ 117 و 110 اتفاقية على التوالى.

ب. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم أن السياسة الاقتصادية للدولة توجهت خلال السنوات الأخيرة نحو دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عدة برامج مثل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الاعتمادات المالية في برنامج الاستثمارات العمومية (2010 – 2014) والمقدرة بـ 02 مليار دولار وتيسير القروض البنكية في هذا المجال لتبلغ 04 مليار دولار به إضافة إلى مختلف الحوافز الضريبية، إلا أن عدد هذه الأخيرة لا يزال دون المأمول تحقيقه، والجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى 2012:

 $[\]frac{\text{http://www.andi.dz}}{\text{http://www.andi.dz}}$ على الرابط: $\frac{\text{ANDI}}{\text{ANDI}}$ على الرابط: $\frac{1}{\text{ANDI}}$

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012) الجدول رقم (36): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2012)

نسبة التطور	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	القطاع الخاص	السنوات
/	245348	778	244570	2001
% 06.72	261853	778	261075	2002
% 10.20	288577	778	287799	2003
% 08.44	312959	778	312181	2004
% 09.53	342788	847	341914	2005
% 09.91	376767	739	376028	2006
% 09.07	410959	666	410293	2007
% 26.41	519526	626	518900	2008
% 09.87	570838	598	570240	2009
% 06.38	607297	560	606737	2010
% 08.56	659309	572	658737	*2011
% 07.96	711832	557	711275	*2012

المصدر: سليمة طبايبية، ساسية عناني، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي (2001 – 2014)، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 2013، ص 09.

(*): Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, bulletin d'information n° 22, Avril 2013, Alger, p 10.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا متوسط بلغ 710.2%، حيث تطور عددها من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 711832 مؤسسة في 2011 وهذا بسبب نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص الذي ارتفع بحوالي ثلاثة أضعاف خلال فترة الدراسة، ويعزى هذا النمو إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لهذا النوع من المشاريع مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، وتسهيل الحصول على القروض البنكية كما سبق وأن قمنا بشرحه سابقاً؛ أمّا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فقد عرف عددها تراجعا خلال الفترة بين 2003 و 2012، حيث انخفض عددها من 778 مؤسسة في 2003 إلى 557 سنة 2012، وهذا راجع إلى عمليات الخوصصة التي يعرفها هذا القطاع.

ورغم التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يبقى غير كافٍ بالنظر إلى التدابير والتحفيزات والبرامج التي حظي بها هذا القطاع الذي أثبت فعاليته في عمليات التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متطور في العديد من دول العالم، والمقارنة بين الجزائر والدول التي تعرف مراحل انتقالية يؤيد هذا الطرح، وفيما يلى حدول يبين ذلك:

الفصل الثالث — سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001 الفصل الثالث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبعض الدول خلال سنة 2012

عدد م.ص.م لكل ألف ساكن	عدد السكان (ألف ساكن)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	البلدان
18.49	38481	711832	الجزائر
89.39	10505	939049	التشيك
69.96	5404	378049	سلوفاكيا
38.35	38534	1477671	بولندا
55.49	9931	551076	المجر

Source: European commission, Databases (Eurostat), On the site: http://www.epp.eurostat.ec.europa.eu, Consulting in: 01/02/2014.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الجزائر هي الأضعف بين مجموعة الدول التي شهدت اقتصادياتها فترات تحول، ففي الوقت الذي لم يقل فيه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول عن 38.35 مؤسسة لكل ألف ساكن، فإن هذا العدد لم يتجاوز 18.49 مؤسسة لكل ألف ساكن في الجزائر.

المطلب الثاني: سياسة التشغيل والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تعد ظاهرتي الفقر والهجرة السرية من أخطر الظواهر التي تواجهها الجزائر، وتؤثر سلبا على الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة، وعليه فدراسة تأثير سياسات التشغيل عليهما، يبين لنا مدى فعالية هذه السياسات على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الأول: أثر سياسة التشغيل على ظاهرة الفقر

الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، أين يعتبر ضعف الدخل كأحد أهم مكوناته، ومن ثم فوضع سياسات للتشغيل توفر العمل المنتج واللائق من حيث الأجر العادل، يعد من الأمور المهمة التي ينبغي على الحكومات أخذها بعين الاعتبار للقضاء على هذه الظاهرة التي تعني أيضا عدم تصميش أي طبقة من المحتمع، وحرمانهم من المشاركة في صنع القرار، وإبعادهم من الوصول للخدمات الاجتماعية ، حتى تتجنب الآثار التي تنجر عن الفقر كظواهر انتشار العنف والجريمة، التشرد والبطالة ، الهجرة السرية (الحرقة)، والتي تضغط كلها مباشرة على إمكانيات الدولة وتعمل على استنزاف المصادر المتنوعة بها سواء كانت بشرية، مادية أو حتى بيئية.

في ظل غياب دراسات حديثة ومعطيات دقيقة حول الفقر، فإن الأرقام حول هذه الظاهرة تبقى غير مؤكدة في ظل بعض التصريحات من الجهات الرسمية وغير الرسمية؛ حيث أنه وفي دراسة أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية بطلب من وزارة التشغيل والتضامن الوطني حول أحوال معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر، والتي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية عبر مختلف المناطق الجغرافية، في الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2006، أن نسبة الفقر بلغت 5.7%، مقارنة مع نسبة

الولاية	النسبة
تيارت (صنفت كمنطقة منكوبة)	%36
تيسمسيلت، أدرار	%36
غليزان	%32
تلمسان، وهران، تيبازة، المدية	%05
الطارف (صنفت كأغنى ولايات الوطن)	%04

المصدر: عبد المالك حداد، أي مستقبل للفقراء في الجزائر، شوهد يوم: 2014/01/17، على الرابط:

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1570

كما أقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن، 61% منها تتواجد بالهضاب العليا، كما خلصت الدارسة إلى أن الأشخاص الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدرون ب5.5% بعدما كانوا في حدود 80% سنة 2000 ووصل قبل ذلك إلى 14.9% سنة 1995، أما فيما يخص الفقر المدقع فإن النسبة استقرت عند حدود 20% بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3.6%، كما أكدت الدراسة أيضا تراجع معدل عتبة الفقر بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بأقل من 01 دولار لليوم، إذ أغم لا يمثلون سوى 5.6%؛ وفي سياق نتائج هذه الدراسة، أفضت دراسات وتحريات قامت بما اللجان القاعدية التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى تحديد قُرابة مليون عائلة فقيرة موزعة عبر مختلف ولايات الوطن، منها 19929 عائلة محتاجة، تم تسجيلها خلال الثلاثي الأول من سنة لسنوات 2003، وتم إحصاء حوالي 200 ألف عائلة مقابل 60661 عائلة محتاجة، تم تسجيلها خلال حملات جمع الزكاة لسنوات 2003، 2004 و 2005؛ وعلى عكس ذلك، أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، و45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدبى للفقر، و50% من الفلاحين أرباب أسر فقيرة، و60% من أرباب العائلات أميون، و10% منهم عاطلون عن العمل و30% منهم يقل دخلهم الشهري عن ستة آلاف دينار جزائري أي ما يعادل 80 دولارا. 1

وفيما يلى جدول يبن تطور معدلات الفقر، النتشغيل والبطالة خلال الفترة (2008-2012):

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1570

¹⁻ عبد المالك حداد، أي مستقبل للفقراء في الجزائر، شوهد يوم: 2014/01/17، على الرابط:

الفصل الثالث — سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012) الجدول رقم (39): تطور معدلات الفقر، التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2008-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
05.2	05.5	06.2	09.8	11.1	معدل الفقر (%)
11	10	10	10.2	11.3	*معدل البطالة TC (%)
8.89	4.52	3.91	5.74	4.40	*معدل التضخم (%)

المصدر: حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، حامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، حوان 2014، ص: 19.

(*): معطيات محمعة من الجدولين رقم (04)، ورقم (26).

من خلال الجدول أعلاه يتبين التناقص المستمر في معدل الفقر، والذي إنتقل من 11.1% سنة 2008، إلى منة 2012% سنة 2012، وهو ما صاحبه انخفاض في معدلات البطالة، والتي تؤكد الدور الذي لعبته برامج التشغيل في هذه الفترة في التقليل من عدد البطالين ومن ثم عدد الأفراد الفقراء، وهذا في ظل تذبذب معدلات التضخم التي أثرت سلبا على القدرة الشرائية للمواطن على الرغم من الزيادات المعتبرة في الأجور التي أقرتها الحكومة خلال نفس الفترة، غير أن اللافت في هذا الجدول هو إحصائيات سنة 2012، والتي عرفت ارتفاع معدل البطالة إلى نسبة الفترة، مع ارتفاع معدل التضخم إلى أعلى مستوى له 98.80%، في حين تراجع معدل الفقر إلى أدني مستوى له 90.52%، وهو أمر غير منطقي يجعلنا نشكك في صحة هذه الأرقام.

في دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصاء في سنة 2012، تبين أن 88.5% من الأسر الجزائرية تسير من طرف الرجال، في حين ارتفعت نسبة أرباب الأسر البالغين 60 سنة فأكثر إلى 26.2%، كما أن عدد الأسر التي تسكن في مساكن هشة قد بلغ 20.1%، ونسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي وصلت إلى 56.9%، في حين بلغت نسبة الربط بشبكة الإنارة العمومية نسبة 97.7%، شبكة المياه الصالحة للشرب 89.6%، وشبكة الصرف الصحي بنسبة 2012%؛ في حين عرف معدل الإعالة في الجزائر تطورا، أين بلغ في سنة 2001 قرابة خمسة (05) أفراد لكل شخص يعمل، ليبلغ سنة 2012 قرابة أربعة (04) أشخاص لكل عامل.

رغم تضارب هذه الإحصائيات، غير أن صور الفقر لا زالت تتجسد في النمو المتزايد للأحياء الفقيرة (القصديرية)، وعودة الأمراض الدالة على الفقر، وظاهرة التسول وانتشارها، وتضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية، مما يجعل واقع هذه الظاهرة في الجزائر غير معروف، ويحتاج إلى دراسات جدّية من طرف السلطات والباحثين على حد سواء.

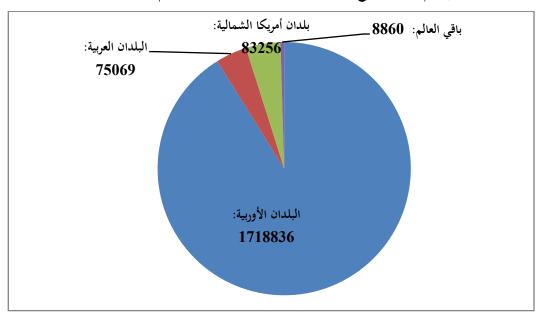
* - معدل الإعالة هو مقلوب معدل الإشغال، ويساوي حاصل قسمة العدد الإجمالي للسكان (PT) على عدد القوى العاملة المشتغلة (PO).

203

¹⁻ الديوان الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول استخدام الوقت في الجزائر 2012، الجزائر، ديسمبر 2013، ص ص 07-09.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 الفرع الثانى: أثر سياسة التشغيل على ظاهرة الهجرة

تعد ظاهرة الهجرة من الظواهر الاجتماعية التي لا يخلوا منها أي بلد في العالم، أين تلعب الدوافع الاقتصادية على وجه الخصوص الدور الأساسي في تفشي هذه الظاهرة، فالفقر والبطالة يساهمان بشكل كبير في ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرقة)، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي صنفها التقرير الصادر عن البنك الدولي حول تحويلات المهاجرين من بين عشر (10) أكثر البلدان المصدرة للمهاجرين في العالم خلال سنة 2010، والذين بلغ عددهم خلال هذه السنة 1.211.100 مهاجر مشكلين نسبة 3.40% من إجمالي عدد السكان المقيمين، أين وصلت نسبة الأطباء المهاجرين 8.20% من إجمالي الأطباء المتكونين داخل البلد، في حين بلغت هذه النسبة عند المرضين نسبة 90%! ليرتفع عددهم مع نهاية سنة 2011 إلى 1.886.021 مهاجر، أين سجلت مصالح السفارات الجزائرية 1.718.836 مهاجر جزائري في أوروبا، من بينهم 1.491.653 مهاجر في فرنسا وحدها، والشكل الموالي يين توزيع المهاجرين الجزائريين خلال سنة 2011 عبر مختلف المناطق في العالم: 2



الشكل رقم (50): توزيع المهاجرين الجزائريين عبر مناطق العالم خلال سنة 2011.

Source: i-Map MTM, volet migration et développement (Algérie), Juin 2012, p 07; sur le site: http://www.imap-migration.org, Consulté le : 05/06/2014.

كما بلغت تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين من الخارج، والتي يعود بالأساس مصدرها من فرنسا في شكل أجور وتحويلات منح التقاعد، تطورا خلال سنوات فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ - Dilip Ratha et Autres, Le Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois de fonds, 02^{ème} éditions, Banque Mondiale, 2011, P 66.

² - i-Map MTM, volet migration et développement (Algérie), Juin 2012, p 07 ; sur le site : http://www.imap-migration.org, Consulté le : 05/06/2014.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2001 الفحدة (مليار دولار أمريكي) الجدول رقم (40): تحويلات المهاجرين الجزائريين من الخارج خلال الفترة (2001-2012) الوحدة (مليار دولار أمريكي)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
1.61	2.06	2.46	1.75	1.07	0.67	تحويلات المهاجرين الجزائريين
2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
1.84	-	2.03	2.06	2.20	2.12	تحويلات المهاجرين الجزائريين

Source : - Mohamed Saib musette, Migrant de retour en Algérie (une nouvelle stratégie en perspective?), Rapport d'analyse MERIEM-AR 2007/1, Institut Universitaire européen, Italie, Mars 2007, P 02, (pour les Années : 2001-2004).

يتبين من خلال الجدول بأن تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عرفت تزايدا محسوسا منذ سنة 2001 وإلى غاية سنة 2004، لتعاود التراجع بين سنتي 2005 و2006، ثم لتعرف أعلى مستوى لها خلال سنة 2008 بيل 2012 والى 2018 إلى 2018 مليار دولار أمريكي، لتعاود الانخفاض مرة ثانية، أين وصلت سنة 2012 إلى 2018 مليار دولار؛ كما انه وخلال سنة 2010 احتلت الجزائر المرتبة الخامسة (05) من حيث تحويلات المهاجرين من بين مجموع الدول العربية، بعد لبنان (08.20 مليار دولار)، مصر (07.70 مليار دولار)، المغرب (06.40 مليار دولار)، الأردن (03.80 مليار دولار)؛ أولعل من أسباب ضعف تحويلات المهاجرين الجزائريين ارتفاع تكلفة هذه التحويلات عبر القنوات الرسمية، والتي يبقى جزء كبير منها يتداول في السوق غير الرسمي بسبب ارتفاع سعر الصرف فيه.

ومن ثم فعلى السلطات التفكير في وضع سياسات تساعد على استغلال هذه التحويلات من خلال تشجيع المهاجرين على إقامة مشاريع استثمارية تساعد على استحداث مناصب شغل؛ خاصة وأنه خلال الفترة 2002-2010 وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم يتجاوز عدد المشاريع الاستثمارية للجزائريين المسجلين في الخارج هشروع والتي ساهمت في استحداث 1450 منصب شغل، في حين قدرت مدخرات المهاجرين الجزائريين في الخارج سنة 2009 بحوالي 04.20 مليار دولار.

كما عرف عدد المهاجرين الوافدين إلى الجزائر تناقصا خلال الفترة 2010-2000 أين انتقل من 250110 إلى 242324 مهاجر، ³ في حين عرف عدد اللاجئين بسبب الأوضاع الأمنية سواء من دول الساحل جنوب الصحراء، أو من بعض الدول العربية كسوريا مثلا، ارتفاعا خلال سنة 2010 أين أصبح يمثل نسبة 39% من إجمالي عدد المهاجرين، أين بلغت نسبة النساء 45.2% من إجمالي عدد المهاجرين؛

⁻ Dilip Ratha et Autres, Le Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois de fonds, $02^{\text{ème}}$ éditions, Banque Mondiale, 2011, P 66, (pour les Années : 2005-2010).

⁻ http://www.algerie-focus.com, Consulté le : 15/02/2014, (pour l'année : 2012).

¹ - Dilip Ratha et Autres, Op.Cit, P 43.

² - I-Map MTM, Op.Cit, p 23.

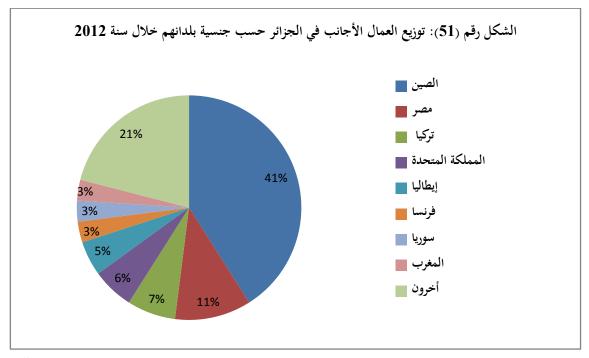
 $^{^{3}}$ – Ibid, p 08.

⁴ - Dilip Ratha et Autres, Op.Cit, P 21.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001

2012 إلى 56.000 عامل حسب

أما عن العمالة الأجنبية في الجزائر، فقد وصل عددهم في سنة الحصائيات الوكالة الوطنية للتشغيل، موزعين حسب الجنسيات التالية: 1



Source: I-Map MTM, Op.Cit, p 08.

من خلال الشكل أعلاه يتبين سيطرة العمالة الصينية بنسبة 41%، تليها العمالة المصرية به 11%، ثم العمالة التركية به 07% من إجمالي العمالة الأجنبية خلال سنة 2012، وهذا بسبب برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، الذي جعل من الجزائر ورشة كبيرة، خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية؛ كما أنه وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية للتشغيل لسنة 2005، يلاحظ أن ما نسبته 67% من العمالة الأجنبية عبارة عن مسيرين وعمال مهرة، وهو ما يدل على ضعف منظومة التعليم والتكوين في الجزائر، وإلا فكيف تستورد الجزائر العمالة من الخارج وأبناؤها في بطالة؟.

لا تزال الجزائر تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ورغم ندرة الأرقام والتحفظ من جانب السلطات عليها، فإنه حسب قيادة الدرك الوطني قد تم إيقاف 890 مهاجر جزائري غير شرعي (حرّاق) خلال الفترة 72000، في حين بلغ عدد الجزائريين المرحلين من الخارج بسبب هذه الظاهرة في شهر جانفي 2007 وحده 2006 شخص، من بينهم 455 شخص من الفئة العمرية (38-34 سنة)، وما نسبته 60% من ذوي المستوى الجامعي؛ وهو ما يؤكد ضخامة الأعداد من المهاجرين غير الشرعيين (الحرّاقة) في الجزائر، وخاصة فئة الشباب وحاملي

¹ - I-Map MTM, Op.Cit, pp 08-09.

² - Ibid, p 09.

⁻ ومعدة عبر الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة - رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة - حمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص ص 72-74.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 الشهادات الجامعية، ثما يجعلنا نتساءل حول فعالية سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر ومدى تمكنها من مواجهة هذه الظاهرة؟.

الفرع الثالث: أثر سياسة التشغيل على التعليم والصحة

لسياسة التشغيل تأثير بالغ الأهمية على الصحة والتعليم، كون البطال يفتقر إلى دخل يلبي احتياجاته الأساسية منهما؛ فعلى الرغم من مجانيتهما في الجزائر، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة أصبحت تكاليفهما تشكلان عبئا كبيرا على أرباب الأسر، خاصة مع ارتفاع أسعار الأدوية غير القابلة للتعويض من طرف صندوق الضمان الاجتماعي، الإقامة الإستشفائية، وكذا ارتفاع مستلزمات الدخول المدرسي.

1. سياسة التشغيل وقطاع التعليم: لقد عرف مؤشر التنمية البشرية في الجزائر تقدما حسب ترتيب الدول والذي قفزت فيه من المرتبة 177/102 في سنة 2004، إلى المرتبة 187/96 سنة 2011، لتستقر عند المرتبة 186/93 في سنة 2012، كما يعتبر التعليم من السياسات النشطة للتشغيل، حيث عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في عدد المتمدرسين في هذه المرحلة من إجمالي من هم في السن الرسمي للالتحاق في مرحلة الابتدائي، أين بلغ صافي عدد المتمدرسين في هذه المرحلة من إجمالي من هم في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي نسبة 90.09% سنة 2001، لتصل إلى نسبة 97.30% في سنة 2012، وهذه النسبة تعتبر المؤشر الأول من الهدف الثاني لأهداف الألفية الإنمائية وهو ضمان التعليم الابتدائي للجميع، في حين بلغت نسبة ميزانية التشغيل والتجهيز لقطاع التعليم من إجمالي الناتج المحلي الخام نسبة 90.50% سنة 2001 لتصل إلى نسبة 95.00% سنة 2001 لتصل إلى نسبة 95300% سنة 1200 لتصل إلى نسبة 9300، مركز للتكوين المهني، 9300% سنة 120، مركز للتكوين المهني، 9300% سنة 120، مركز للتكوين المهني، 9300% سنة 120، مركز للتكوين المهني، 9300% سنة 147، سرير. 30 مقعد بيداغوجي للطلبة الجامعيين بطاقة استيعابية تقدر بـ 47300 سرير. 3

كما وصل عدد الأساتذة خلال السنة الجامعية (2003/2002) إلى 21.681 أستاذ جامعي مع وجود 25 جامعة و14 مركز جامعي، في حين ارتفع هذا العدد خلال السنة الجامعية (2010/2009) إلى 38646 أستاذ جامعي، 35 جامعي، و13 مركز جامعي؛ ⁴ كما عرف التشغيل في هذا القطاع ارتفاع مشاركة المرأة، أين ارتفعت نسبة المعلمات في الطور الابتدائي من 46.65% سنة 2001 إلى 57.12% سنة 2012، في حين انتقلت نسبة الأستاذات الجامعيات خلال نفس الفترة من 31.62% إلى 40.71%.

¹⁻ مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالجزائر، شوهد يوم 2014/01/12، على الرابط:

www.data.albankaldawli.org/indicator

http://www.ons.dz, Consulté le : 15/02L2014.
 Portail du premier ministre, Op-Cit, P02.

⁴ - <u>http://www.ons.dz</u>, Consulté le : 15/02/2014.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

رغم كل هذه الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة، إلا أن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر لم تستطع التوفيق بين مخرجات التعليم والتكوين، وبين احتياجات سوق الشغل، خاصة في ظل معدلات بطالة تبقى تمس فئة المتعلمين منهم بشكل كبير، اين بلغت معدلات البطالة الطويلة الأجل في سنة 2012 لدى خريجي معاهد التكوين المهني نسبة 66.2% لدى حاملي الشهادات الجامعية.

2. سياسة التشغيل وقطاع الصحة: لقد عرف هذا القطاع تطورا من حيث الهياكل والتأطير، حيث تم في سنة 2011 وحدها إنشاء مستشفى، و 66 مركز صحي، 05 دور للولادة، و 33 قاعة علاج؛ كما عرف عدد الأطباء، والصيادلة تزايدا من سنة لأخرى، أين انتقل عدد السكان لكل طبيب من 918 شخص في سنة 2001، إلى 640 شخص خلال سنة 2010، في حين انتقل عدد السكان لكل صيدلي من 3673 شخص إلى 3093 شخص خلال نفس الفترة، وفيما يلي جدول يبين تطور نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر وبعض دول الجوار خلال الفترة 2001 و 2012:

الجدول رقم (41): تطور نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر، المغرب، وتونس خلال الفترة (2001-2012) بالدولار المعادل للقوة الشرائية للدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لسنة 2005.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	البلد
225.50	219.54	230.80	218.53	209.52	204.70	الجزائر
207.20	181.62	177.60	167.49	157.41	126.61	المغرب
441.36	404.56	384.18	338.59	314.75	305.38	تونس
2012	2011	2010	2009	2008	2007	البلد
2012 439.02	2011 365.90	2010 334.77	2009 357.74	2008 295.01	2007 261.37	البلد الجزائر
						•

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، شوهد يوم 2014/01/12، على الرابط:

www.data.albankaldawli.org/indicator

يعكس هذا المؤشر مدى اهتمام الحكومات بصحة مواطنيها، فمن خلال الجدول أعلاه يتبين بأن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر قد تضاعف من سنة 2001 إلى سنة 2012، غير أنها تحتل المرتبة الثانية بعد تونس، تليها المغرب في المرتبة الأخيرة، مع ملاحظة النمو المستمر لنصيب الفرد من الرعاية الصحية في كل من تونس والمغرب، في حين عرف هذا الأخير في الجزائر تراجعا خلال العامين 2005، 2010.

كما يبين الجدول الموالى بعض الأمراض المنتشرة في الجزائر:

الفصل الثالث — سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 الجدول رقم (42): تطور بعض أمراض الفقر في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

2008	2007	2006	2005	السنوات
7632	6755	14714	25511	مرض الليشمانيات (الجلد)
3941	3565	2880	3580	مرض السحايا
806	637	945	918	التفوئيد
1132	1092	1010	1460	الزحار (الإسهال)
1547	823	932	2584	الحصبة
46	07	31	37	البنهارسيا (حمى القواقع)

Source: http://www.ons.dz, Consulté le : 15/02/2014.

من خلال الجدول أعلاه وعلى الرغم من نقص البيانات وعدم مصداقية الأرقام المعلنة حول أمراض الفقر في الجزائر، إلا أنه يتضح جليا عودة بعض أمراض الفقر خلال السنوات الأخيرة، وهو مؤشر على تفشي ظاهرة الفقر والبطالة، ومنه فسياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر لم تعمل على تحسين الظروف المعيشية والصحية للأفراد على غرار السياسة الصحية المنتهجة والمبنية على تضخيم المنجزات من حيث الكم لا النوع.

المطلب الثالث: سياسة التشغيل والبعد البيئي للتنمية المستدامة

إن نجاح سياسة التشغيل، لا يتم في إطار التنمية المستدامة إلا إذا عملت على حماية البيئة والمحافظة عليها، خاصة وأن آثار النشاط الإنساني له وقع سلبي على البيئة، ومن ثم فإن سياسة التشغيل المستدامة لا تقلل من حدة البطالة فحسب، بل تعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، في ظل تنمية اجتماعية تقضي على مظاهر الفقر وتحقق العمل المنتج واللائق للجميع، مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة لتستفيد منها الأجيال اللاحقة، وهذا لا يتحقق إلا في إطار التشغيل الأخضر الذي يعد أهم مداخل سياسة التشغيل المستدامة من أجل الوصول إلى مفهوم الاقتصاد الأحضر.

الفرع الأول: تطور معدلات التشغيل وانبعاطت غاز ثاني أكسيد الكربون CO2

لسياسات التشغيل أثار متعددة على البيئة كونها تعمل على استحداث أنشطة اقتصادية يكون لها وقع سلبي من حيث استنزاف الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها، وتلوث الهواء الناجم عن بعض الأنشطة الصناعية، وهو ما يساهم في انبعثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO²) التي تعتبر من أهم مسببات الاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى التغيرات المناخية غير المرغوبة، وهو ما شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة مع ظاهرة الفيضانات كما

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 حدث سنة 2001 (فيضانات باب الوادي) أ، أين تسبب في قتل 800 شخص منهم 713 شخص في الجزائر العاصمة وحدها بالإضافة إلى حريح و 125 مفقود، بالإضافة إلى خسائر مادية معتبرة، قدرت تكلفتها الأولية بأكثر من 33 مليار دج؛ بالإضافة إلى العديد من الفيضانات منها: 2

-11 مارس 2007: فيضانات بالعاصمة، وهران قسنطينة سيدي بلعباس وبجاية؛

-23 سبتمبر 2007: فيضانات المسيلة وباتنة؟

-25 نوفمبر 2007: فيضانات العاصمة؛

-02 أكتوبر 2008: فيضانات غرداية؟

-31 أكتوبر 2008: فيضانات المدية والمسيلة.

ومن أجل معرفة تأثير سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر على تغيرات المناخ بالإيجاب أو بالسلب سنحاول أن نقارن بين تطور معدلات التشغيل وإنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO²)، خلال الفترة 2001، كما يوضحه الجدول الموالى:

الجدول رقم (43): تطور معدل التشغيل وإنبعاثات غاز (CO^2) في الجزائر خلال الفترة (CO^2)

2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
34.7	34.7	30.4	-	29.8	معدل التشغيل TE
10.712773	8.949313	9.253308	9.085360	8.429333	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (10000كيلو طن)
2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
37.6	37.2	37	35.3	37.2	معدل التشغيل TE
12.347522	12.458632	11.461941	11.233854	10.396311	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (10000كيلو طن)

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على معطيات الجدولين رقم (04)، ورقم (21).

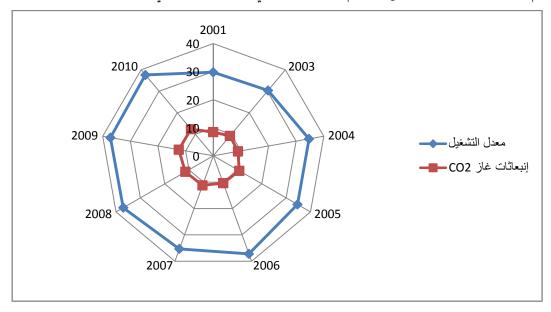
يتبين من خلال الجدول أعلاه، بأنه على العموم وخلال الفترة 2010-2010 التي زاد فيها معدل التشغيل من 29.8% إلى 37.6%، زادت معها نسب انبعاثات غاز الكربون من 84293.33 كيلو طن إلى 37.6%، زادت معها نسب برامج التشغيل المعتمدة على إنشاء مؤسسات مصغرة وصغير ومتوسطة، كيلو طن خلال نفس الفترة ؛ وهذا بسبب برامج التشغيل المعتمدة على إنشاء مؤسسات مصغرة وصغير ومتوسطة، كان الغالب عليها قطاع النقل الذي يعتبر من أهم مصادر التلوث كما سبق وأشرنا إليه سابقاً، غير أننا لا ننكر حقيقة كون هذه الزيادة المعتبرة في حجم انبعاثات غاز الكربون تعود بالأساس إلى النشاط الذي عرفه قطاع

² - http://www.ennaharonline.com/ar/?news=23029#.VDsXsVfSI3w#ixzz3FykuJBNl, Consulté le : 29/06/2014.

¹⁻ عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص 218.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 المحروقات بالجزائر في السنوات الأخيرة، ومنه وفي ظل غياب أدوات قياس دقيقة لا يمكننا تحديد حجم الأثر الحقيقي لسياسات التشغيل على انبعاثات غاز CO2، غير أن الواقع يثبت لنا الأثر السلبي لهذه السياسات على البيئة وعلى انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يساهم على التغيرات الحاصلة في المناخ؛ والشكل الموالي يبين مجال التغير في معدلات التشغيل وما صاحبه من تغير على مستوى حجم انبعاثات غاز ثابى أكسيد الكربون:

الشكل رقم (52): تطور معدل التشغيل و حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة 2001-2001



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه يتبين بأنه كلما زادت قيمة معدل التشغيل كلما رافقها زيادة في حجم إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يؤكد مساهمة سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر في التلوث ولو نسبياً؛ غير أنه وفي السنوات الأخيرة أصبح المفهوم البيئي يأخذ نوعا من الاهتمام عند تقييم المشاريع الاستثمارية، كتوقيف نشاطات النقل ووكالات كراء السيارات على مستوى جميع أجهزة الدعم المعتمدة في سياسة التشغيل.

الفرع الثاني: واقع التشغيل الأخضر في الجزائر

يعد التشغيل الأخضر من المفاهيم الجديدة نسبيا، والذي يعني كل عمل لائق، يترتب عليه استحداث أو تأهيل وظائف في جميع القطاعات الاقتصادية والإدارات، بحيث تساهم في الحفاظ واسترجاع نوعية البيئة، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تماشيا مع مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي أقرته قمة الأرض الأخير ريو+ 20 في البرازيل سنة 2012.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

من بين الدراسات النادرة التي حاولت تقدير حجم التشغيل الأخضر في الجزائر تلك التي قامت بما منظمة التعاون الألماني للتنمية GIZ في إطار الدورة التدريبية الخاصة بتشجيع الشباب والنساء على الاندماج في الاقتصاد الأخضر بالجزائر في سنة 2012، والتي أقرت بصعوبة تقدير حجم التشغيل الأخضر في الجزائر، بسبب: 1

- الغياب التام لمفهوم الاقتصاد الأخضر والأنشطة الخضراء في الأدبيات الاقتصادية وحتى السياسية، وعدم وجود دراسات اجتماعية واقتصادية تتعامل مع هذا الموضوع، على الرغم من كونه جديد نسبياً؛

-عدم وجود قائمة للأنشطة التي تحدد الوظائف والمهن الخضراء في الجزائر؟

-إضفاء الطابع الرسمي الكلاسيكي والعام على قائمة تصنيف الأنشطة الموجود حاليا، مما يجعل من الصعب تحديد الوظائف والمهن الخضراء، وهو ما ينطبق بصفة خاصة على كل تصنيفات الأنشطة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)، والمركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، وكل الوكالات والهيئات العمومية والخاصة التي تعنى بقطاع التشغيل؛

-ضعف المنظومة الإحصائية في الجزائر خاصة من حين كم ونوع البيانات.

أين قامت الدراسة وبناءا على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري خلال الفترة 2005-2010 بإحصاء عدد المؤسسات خلال تلك الفترة كما يبينه الجدول الموالى:

الجدول رقم (44): توزيع عدد المؤسسات المنشأة في الجزائر حسب CNRC خلال الفترة 2006-2005

2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
1 407 449	1 351 177	1 213 839	1 179 928	1 102 408	1 024 402	عدد المؤسسات
%04	%11	%03	%07	%08	-	معدل النمو السنوي
		متوسط معدل النمو السنوي				
%37						معدل النمو خلال الفترة
7031						2010-2005

Source : GIZ et Autres, Etude sur la promotion des jeunes et des femmes dans l'économie verte en Algérie, Alger, mars 2012, p 18.

حيث يتبين من خلال الجدول تطور عدد المؤسسات المنشأة في الجزائر خلال هذه الفترة والمقدر بحولي مدود. (ANSEJ-CNAC-ANDI) كما شنويا، خاصة في ظل تنامي المؤسسات المستحثة في إطار أجهزة الدعم (ANSEJ-CNAC-ANDI) كما أحصت الدراسة وحسب بعض التصنيفات الموجودة للأنشطة للمركز الوطني للسجل التجاري حوالي 202 273 مؤسسة حضراء سنة 2010 موزعة حسب الجدول الموالى:

¹ - GIZ et Autres, Etude sur la promotion des jeunes et des femmes dans l'économie verte en Algérie, Alger, mars 2012, p 18.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2001 الفصل الثالث _____ الجدول رقم (45): عدد المؤسسات الخضراء في سنة 2010 بالجزائر

عدد المؤسسات	النشاط
3 407	جمع النفايات المنزلية والصناعية
1 407	إعادة تدوير النفايات
961	المياه، تصريف المياه القذرة ومعالجة المياه الصالحة للشرب
68 631	المساحات الخضراء
168 648	أشغال مساكة البناء
30 085	الخدمات المتعلقة بالبيئة والاتصالات، والتعليم، ومراجعة الحسابات، والاستشارات والتكوين
273 202	عدد المؤسسات الخضراء من إجمالي 449 40 مؤسسة مستحدثة سنة 2010

Source: Ibid, P 18.

من خلال الجدول يتبين أن عدد المؤسسات الخضراء المستحثة خلال سنة 2010 قد بلغ حوالي نسبة 19% من إجمالي عدد المؤسسات المستحدثة؛ حيث أنه وبناءا على معدل النمو السنوي للمؤسسات المستحدثة والمقدر به 60%، توقعت الدراسة استحداث 289 و289 مؤسسة خضراء خلال سنة 2011 تقوم بتوظيف 837 شخص.

كما أحصت الدراسة مجموعة من الأنشطة والوظائف الخضراء، موزعة على ستة (06) قطاعات، يعتبر الاستثمار فيها واعدا بالجزائر، خاصة من طرف فئة الشباب، وهي مبينة حسب الجدول الموالي الذي يبين أيضا عدد مناصب الشغل المتوقعة بين سنتي 2012-2025:

الجدول رقم (46): قطاعات التشغيل الأخضر في الجزائر و توقعات مناصب الشغل خلال الفترة 2012-2025

الخضراء المتوقعة	عدد مناصب الشغل	عدد الوظائف والأنشطة الخضراء	القطاعات
2025	2012		
137 000	1 500	12	الطاقة المتجددة
161 180	23 848	13	إعادة تدوير النفايات
65 600	44 670	17	تسيير المياه
722 994	41 027	21	البناء والري
5 657	3 000	05	الخدمات ذات الصلة ىللبيئية
490 368	333 917	05	تسيير المساحات الخضراء
1 421 619	447 962	73	الجحموع

Source: Ibid. P: 33.

من خلال الجدول أعلاه تتبين لنا الأفاق الواعدة للتشغيل الأخضر في الجزائر، وهو الأمر الذي سيساعد على التقليل من نسب البطالة خاصة لدى فئة الشباب، وهذا بتشجيعهم على الاستثمار وإنشاء مؤسسات مصغرة في تلك القطاعات، عن طريق برامج سياسة التشغيل المعتمدة على تشجيع المبادرات المقاولتية في إطار أجهزة الدعم التي سبق وأن اشرنا إليها.

الفصل الثالث _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2001 خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل نجد أن سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر تقوم بالأساس على مجموعة من البرامج والأجهزة التي تساعد على استحداث مناصب شغل عن طريق الشغل المأجور أو عن طريق تشجيع المبادرات الفردية على خلق مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، وهي التي ساعدت على التقليل من حدة البطالة التي انتقلت من 27,9% سنة 2001 إلى 11% سنة 2012، غير أن هذه المعدلات المصرح بما من طرف الهيئات الرسمية يبقى يسودها الكثير من الشك في ظل الواقع الذي تعرفه هذه الظاهرة، وما أحداث جانفي 2011 إلا خير دليل على ذلك، كما أن الملاحظ لتركيبة البطالة في الجزائر يجدها تمس شريحة الشباب بنسب كبيرة ، وهي تنتشر في المدن أكثر منها في الأرياف، كما أن معدلات البطالة لدى الإناث أكثر ارتفاعا منها عند الذكور، كل هذا في ظل تنمية مستدامة شبه غائبة تماماً، إلا على الورق وما نصت عليه مختلف التشريعات والقوانين، حيث أن سياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج واللائق، أين يظل أكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعياً، ولا يحصلون على أجور عادلة، مع تنامى خطير لظاهرة الفقر والهجرة السرية التي أصبحت ملاذ الكثير من الشباب البطال؛ كما أن المشكل الخطير الذي يهدد من تسريع فشل هذه السياسة المبنية على الظرفية بغية شراء السلم الاجتماعي، هو كونها تعتمد وبشكل كبير على برامج الإنفاق الحكومي التي يعد الربع من المحروقات المصدر الأساسي في تمويلها، والذي بدوره يبقى رهين تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، كما أن مشكل التضخم يبقى يطرح نفسه أما واضعى سياسة التشغيل في الجزائر، على اعتبار أنه يجب عليها الموازنة بينه وبين معدلات البطالة؛ كما وجدنا أنه لتحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، يجب على صناع القرار إدراج مفهوم التشغيل الأخضر في آليات سوق العمل، وتشجيع الهيئات الداعمة للاستثمار على تبني هذا المفهوم خاصة وأن فرص الاستثمار في هذا الجال كبيرة، مما يتيح فرص شغل خضراء تساعد على تقليل البطالة بين أوساط الشباب.

إن تدهور البيئة، بما في ذلك تدهور واستنزاف الموارد الطبيعية يعد من بين أخطر التهديدات للتنمية الاقتصادية المستدامة في العالم ، والتي سوف تتفاقم في المستقبل من آثار تغير المناخ الذي يعد معوقاً ل لنشاط الاقتصادي والاجتماعي في العديد من القطاعات في جميع بلدان العالم، مما يتطلب المزيد من الجهود المبذولة لاحتوائه من خلال خفض إنبعاثات الغازات الدفيئة، والآثار بعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكلت كنتيجة حتمية لأنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، والتي تحمل العديد من المخاطر وكذا الفرص للأفراد النشطين اقتصاديا، مؤثرة بذلك على عالم الشغل من حيث خلق فرص العمل اللائق، الدخل والحد من الفقر؛ أين يتم على المستوى العالمي وفي العديد من الدول إعداد سياسات للتشغيل، التي من شأنها أن تساعد الهيئات المغنية على تحديد الأولويات، ووضع الآليات المؤسسية الناجعة التي تدعم التنمية المستدامة، باستحداث وظائف الائقة وخضراء.

- حيث تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى:
- المبحث الأول الإطار النظري للتنمية المستدامة ، والذي تناولنا فيه تطور المفهوم، الأبعاد، وكذا أهم مؤشرات قياسها.
- المبحث الثاني سياسات التشغيل وأبعاد التنمية المستدامة، أين تناولنا آثار سياسات التشغيل على الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة؛ البعد الاقتصادي وقد ركزنا فيه على آثار سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي من خلال مقاربة أوكن، وعلى البطالة من خلال علاقة فيليبس؛ وفي الجانب الاجتماعي على ظاهرة الفقر والهجرة؛ أما الجانب البيئي فتناولنا الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة من خلال التشغيل الأخضر.

لعل أهم ما يميز التغييرات والتحولات الكبرى التي يشهدها عالم القرن الواحد والعشرين، هو تشعب وانتشار بعض المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت العالم ونتجت عن تيار العولمة ومنها التنمية المستدامة، حيث سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت تمثل نموذجاً اقتصادياً للكثير من الدول من أجل مسايرة النظام العالمي الجديد.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة مفهوم حديث نسبياً، حيث بدأ يستخدم كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية، تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد السواء، وتبنتها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، فالتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، على أنها عمليات مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة، وينظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

تعددت التعاريف التي أُعطيت للتنمية المستدامة باختلاف زوايا الدراسة وكذا الهدف من تبنيها، حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العالمية بحصر مفهوم التنمية المستدامة من زواياها الخاصة، وفيما يلي أهم التعريفات التي أعطيت للتنمية المستدامة:

1. تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987: حيث عرفت غرو هارلم برونتدلاند في هذا التقرير التنمية المستدامة ولأول مرة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". 1

2. التعريف الذي تضمنه تقرير الموارد العالمية لسنة 1992: بضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية المستدامة، الذي نشر سنة 1992، المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة عشرين تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه الأخيرة إلى أربعة مجموعات رئيسيق: 2

أ-تقرير الأمم المتحدة حول ريو +20 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريودي جانيرو، البرازيل، 2012، شوهد يوم: 2014/04/03، على الرابط: www.UNCSD2012.org

²⁻مبارك بوعشة، التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-88 أفريل 2008، ص 53.

أ. التعريف ذو الطابع الاقتصادي: حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة تعتبر إجراء لتقليص مستديم في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة؛ أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع مستويات المعيشة.

- ب. التعريف ذو الطابع الاجتماعي والإنساني: تعني التنمية المستدامة السعي من أجل استقرار النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية والتعليمية وتوفير مناصب الشغل.
- ج. التعريف ذو الطابع البيئي: تمثل التنمية المستدامة من هذا المنظور الاستخدام الأمثل الهوارد الطبيعية وخاصة الأرض والماء، لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.
- د. التعريف ذو الطابع التكنولوجي: التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.
- 3. تعريف البنك الدولي: التنمية المستدامة، هي التنمية التي تلبي احتياجات المجعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واحتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر هي حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل.
- 4. تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: حيث انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بـ " مستقبلنا المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى سبيل جديد للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري، ليس لمجرد أماكن محدودة أو لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد"، فالتنمية حسب هذه اللجنة تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. 2
- 5. تعريف منظمة التغذية والزراعة للتنمية المستدامة: يمكن اعتبار تعريف التنمية المستدامة الذي وافقت عليه منظمة الأغذية والزراعة بمثابة إطار عام للغاية للتنمية المستدامة، ويحدد هذا التعريف خمسة عناصر رئيسية هي: 3 الموارد المتعددة في بيئتها؟
 - احتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية؛

¹⁻ المرجع نفسه، ص 54.

²⁻ محمد بوهزازة، عمر بن سديراة، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-80 أفريل 2008، ص 298.

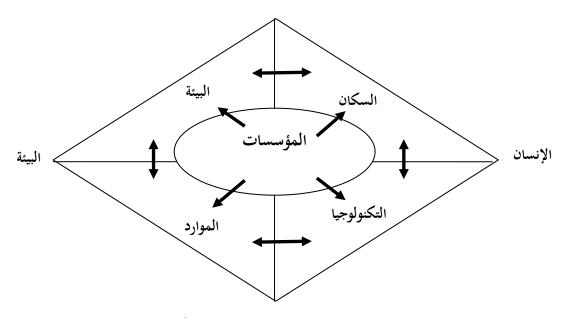
³⁻مبارك بوعشة، مرجع سايق، ص 54.

- التكنولوجيا؛

- البيئة.

وفي حين يتعين صيانة العنصرين الأولين يتعين استيفاء العناصر الأخرى ومراقبتها وتحديدها من خلال عملية الإدارة العامة؛ والشكل الموالي يوضح تفاعل العناصر الخمسة الرئيسية السابقة:

الشكل رقم (16): تمثيل شبكي لإطار الاستدامة الذي وضعته المنظمة



المصدر: مبارك بوعشة، التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008، ص55.

ونلاحظ أن هذا الإطار يتناول اهتمامين رئيسيين للتنمية المستدامة هما سلامة البيئة (من خلال البيئة والمؤشرات والموارد)، ورفاهية الإنسان (من خلال السكان والتكنولوجيا والمؤسسات)، وسوف يتعين تتبع عدد من المؤشرات التي تضم كل منها أكثر من متغير واحد.

- -الثروة من الموارد بما في ذلك الوفرة والتنوع والصمود؛
 - -البيئة وذلك ممثلا بالإشارة إلى حالتها الأصلية.
- -التكنولوجيا من حيث قدرتها فضلا عن تأثيراتها على البيئة؛
 - -المؤسسات؛
- -الجوانب البشرية بما في ذلك المنافع (الغذاء وفرص العمل والدخل) واقتصاديات الاستغلال (التكاليف والعائدات والأسعار)، والسياق الاجتماعي (الاتساق الاجتماعي والمشاركة والامتثال).
- 6. كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستديمة، وذلك عندما أصدر القانون رقم 10/03 المؤرخ 19 يوليو 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة، حيث نص في المادة الرابعة "التنمية المستديمة مفهوم يعني

الفصل الثاني _____ المستدامة

التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية". 1

الفرع الثانى: القمم الرئيسية للتنمية المستدامة

فيما يلي مختلف القمم والمؤتمرات العالمية والمعاهدات وفق تسلسل زمني والتي ساهمت في بلورة مفهوم التنمية المستدامة بشكل متواصل عبر الزمن وأهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الأخيرة:

1. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية استوكهولم 1972: أهم ما ميَّر مؤتمر استوكهولم هو الإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة، كما تضمن ذلك إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) قصد تنسيق وتقييم وتدبير القضايا البيئية العالمية، وظهور الحركات البيئية الوطنية ضمن إطار المقاولة الشمولية؛ وقد شكل المؤتمر استجابة للمطالب التنسيقية بين مختلف التوجهات الوطنية والإقليمية، والجهود الدولية البيئية؛ كما عبَّر مؤتمر استوكهولم عن قيمة اجتماعية جديدة جديرة بالاحترام في إطار القانون الدولي البيئي، وقد عمل الإعلان على تحديد أوليً لمفهوم الاستدامة مع الاهتمام بالجيل الأول من المشاكل البيئية ولا سيما الاهتمام بالبعد القطاعي؛ فأثناء مؤتمر استوكهولم تم الربط بين البيئة والتنمية ومدى استفادة الدول السائرة في طريق النمو بمزايا خاصق، علما بأن المؤتمر أكّد المسؤولية غير المباشرة للدول المتقدمة. 2

2. مؤتمر ري ودي جانيرو (قمة الأرض الأولى) 1992: حضر المؤتمر أكثر من 40.000 شخص، و108 رئيس دولة، وشاركت فيه 172 دولة من معظم أنحاء العالم؛ وتم فيه صياغة استراتيجيات وتدابير للحد من التدهور البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا.

حرج هذا المؤتمر بمجموعة نتائج مهمة، حيث تم وضع معاهدات للحد من التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك تم الإعلان عن ميلاد ما سمي "بميثاق الأرض" الذي يحدد المبادئ التي يجب على شعوب العالم الالتزام بها في العلاقات فيما بينها من جهة، ومع البيئية العالمية من جهة أخرى، كما تم صياغة ما يعرف بجدول أعمال القرن"الأجندة 21" وهي وثيقة ضخمة، تتكون من أربعين فصلا وتحتوي على أكثر من 2500 توصية، ترسم برنامجا للعمل البيئي في القرن 21، وهدفها إرشاد الحكومات والدول إلى محاربة كافة أشكال الفقر، والحد من الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، ووضع سياسات بيئية تفي بمتطلبات الاستدامة من مختلف جوانبها، والوثيقة تغطى مسائل التلوث وسياسة الطاقة والتنمية، كم تم إعداد ميثاق حول التغير المناخى وسمى

[.] 1 - الهانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003، ص 09.

²⁻الحسين شكراني، من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ربو +20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 63-64، 2013، ص 150،

"بمعاهدة المناخ"، وتدعو هذه المعاهدة الدول الموقعة عليها إلى ضرورة وضع سياسات تعدف إلى تثبيت غازات الاحتباس الحراري، خاصة ثاني أكسيد الكربون على معدل سنة 1990 بحلول سنة 2000، ودعت الدول الصناعية المتقدمة أن تأخذ بزمام المبادرة، وأن تقدم للدول النامية تعويضات مالية عن التكلفة الإضافية التي يمكن أن تتحملها من جراء تطبيق هذه المعاهدة، وقد وقعت 152 دولة على هذه المعاهدة.

كما أن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر ريو دي جانيرو ومع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغيرات نوعية على بعضها، وطورت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمتخصصين، لتتكيف مع الظروف الراهنة والاحتمالات المستقبلية المتعلقة بها.

 2 ويمكن إيجاز أهم مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- الإنسان هو محور التنمية المستدامة وهدفها؟
- مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح للجميع ولكل الأطراف ذات المصلحة؟
- التعاون الدولي من أجل ترسيخ قيام نظام اقتصادي دولي عادل يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، كما لا يجب استغلال السياسات البيئية بشكل يعيق حرية التجارة الدولية؛
- مبدأ الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الأولية والطاقوية وعدم تبذيرها، أي الاستفادة منها قدر الإمكان وبشكل لا يضر بالبيئة المحيطة؛
- مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية، بحيث يجب توظيف الأموال الناتجة عن الدورات الاقتصادية المختلفة والنشاطات التجارية بشكل استثماري مجدي اقتصاديا وملائم بيئيا ومنصف اجتماعيا؟
- مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، أي العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية صارمة وأكثر تنظيما في مجال تسيير النشاطات الاقتصادية المختلفة، وكذلك اتخاذ بعض التدابير الاحترازية، مثل فرض ضرائب على بعض الأنواع من المنتجات الملوثة للبيئة، وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى للتقليل من الأخطار البيئية؛
- التعاون الدولي لبناء قدرات محلية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها :وذلك من خلال تحسين الفهم العلمي عن طريق تبادل التكنولوجيا الحديثة وتسهيل نقلها؟
- ترقية استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية وفرض ضرائب بيئية :بالأخذ في عين الاعتبار أن الملوث يجب أن يتحمل تبعات تلويثه للبيئة؟

 $^{^{-1}}$ حميدة رابح، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدام، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه في إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص $^{-1}$ –المرجع نفسه، ص ص $^{-1}$ – المرجع نفسه، ص ص $^{-1}$ – المرجع نفسه، ص

^{.51 50 % % 1....}

- مبدأ الحيطة والحذر: فلحماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور، يجب الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر الذي ينص على رسم سياسات واتخاذ إجراءات وقياسات احترازية احتياطية وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات؛
- الالتزام بالمقارنة الحذرة: على نطاق واسع ووفقا لقدرة كل دولة في ذلك من أجل حماية البيئة من التدهور والتلوث، فعندما تكون هناك تعديدات محتملة بحصول أضرار بيئية خطيرة وغير قابلة للإصلاح، يجب على الدول التصدي للأمر قبل وقوعه، وذريعة غياب اليقين العلمي الكامل لا تبرر تأجيل اتخاذ الإجراءات المجية اقتصاديا للحيلولة دون تفاقم التدهور البيئي؛
- مبدأ الوقاية: وذلك بإدماج البيئة من البداية كعنصر استراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية، يهدف أساسا هذا المبدأ إلى محاولة تقليص انبعاثات المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك محكنا، وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا، وترقية الإجراءات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية؟
- مبدأ الملوث الدافع هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أم دول؟
- مبدأ التضامن: ويكون بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، محليا ووطنيا، دوليا ومؤسساتيا، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية؛ حيث يعتبر هذا المبدأ أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل عدم المساواة في توزيع الثروات الاقتصادية بين الأجيال الحالية ونظيرتها المستقبلية.
- مبدأ التعاون والمشاركة بين الدول: من أجل محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان وتقليص الفروقات الاجتماعية، حيث يعتبر شرطا أساسيا لبلوغ التنمية المستدامة؛
- التعاون الدولي من أجل منع نقل المواد الملوثة للبيئة: بشكل خطير والتي تشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان من دولة إلى أخرى من خلال إبرام اتفاقيات جماعية صارمة وملزمة؛
- مبدأ حماية الخصوصيات الثقافية: وهو من المبادئ الهامة للتنمية المستدامة التي يجب احترامها، حيث يجب من خلال هذا المبدأ احترام العادات والتقاليد، المعتقدات والديانات لجميع الشعوب، ولا يجب أن يكون النموذج التنموي المرتكز على التحديث وعمليات التغريب هو السائد، بل أن تكون التنمية شاملة ومتكاملة مع متطلبات العولمة لكن باحترام الجوانب الثقافية وخصوصياتها دون تمييز؟

- مبدأ الإفصاح والشفافية: أي إلزام المؤسسات الدولية، الدول والمؤسسات، أن تكون ذات شفافية في تعاملاتها، وتعطي التقارير الصحيحة التي تبين حقيقة مختلف النشاطات التي تقوم بها -لمختلف الأطراف ذات المصلحة المتعلقة بها؟
- مبدأ الشراكة والمشاركة: الشراكة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة (مع الشعوب، المؤسسات، بين الدول...)، وضمان إشراكهم في صياغة مختلف السياسات التنموية وعدم تغيب هذه الأطراف لسبب أو لأخر نظرا لفاعليتها، وذلك لضمان استدامة التنمية وتواصلها عبر الزمن؛
- مبدأ المسؤولية والمساءلة: أي أن يتحمل صانعوا القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يقومون بصياغتها، وأن يضمنوا للأطراف ذات المصلحة حق مساءلتهم عن جميع الأخطاء التي يرتكبونها سواءا كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو بيئية.
- 3. إقرار بروتوكول كيوتو باليابان 1997: إن ندوة كيوتو تمثل منعطفا هاما فيما يخص الحماية الدولية للبيئة حيث تضمنت الاتفاقية لأول مرة أهدافا كمية صارمة للحد من نشر الغازات، هذه الالتزامات تخص 6 غازات مسببة للاحتباس الحراري (HCFCS CFCS SF6 N2O CO2 CH4)؛ ويهدف البروتوكول إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة المتحددة والنظيفة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.
- 4. قمة الأمم المتحدة بشان الألفية (2000: دعمت قمة الألفية مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ومما اشتملت عليه الأهداف الإنمائية للألفية هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، وينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الدولية، وتلاقي الخسارة في الموارد البيئية، وتعهدت فيه الدول المشاركة بدعم السياسات التنموية وحماية البيئة من الاتفاقية التي تم المصادقة عليها والتي سميت "إعلان الأمم المتحدة للألفية"؛ 3 ونسجل كذلك الأهداف الاجتماعية التي برزت بقوة في هذه القمة حيث تم تسطير ثمانية أهداف للتنفيذ إلى غاية 2015، وهي:
 - القضاء على الفقر المدقع والجوع في كافة أنحاء العالم؛
 - ضمان مستوى تعليمي وتعليم مجاني وخاصة الابتدائي للجميع؟

¹⁻ عبد الله خبابة، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانييرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008، ص 75.

²⁻ عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-80 أفريل 2008، ص 37.

³⁻ سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 73.

- ضمان وحماية العدالة بين الجنسين وخاصة حماية حرية المرأة؛
- خفض نسبة الوفاة المبكرة خاصة للأطفال أقل من 05 سنوات؛
 - تحسين الصحة وحماية الطفولة والأمومة؟
- محاربة مرض فقدان المناعة المكتسبة وحمى المستنقعات وأمراض أخرى؛
 - ضمان محيط بيئي صحي ملائم؛
 - تطبيق على أرض الواقع شراكة مستدامة من أجل البيئة.
- 5. قمة جوهانسبورغ (قمة الأرض الثانية) 2002: وتمت فيها مراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة منذ أطلاقها بشكل رسمي ومؤسس من خلال تقرير مصيرنا المشترك سنة 1987؛ إلا أن القمة انتهت بالفشل في عدم حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض الأولى، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه القمة:
 - الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ قمة الأرض الأولى سنة 1992؛
- إعادة التأكيد على المقرارات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر التي لم ينجم عنها سوى توصيات غير ملزمة؛
 - تعهد المشاركين بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة النظيفة لكنهم لم يحددوا موعدا زمنا أو أهدافا لها؟
 - وافقت القمة على أنه بحلول العام 2020 سوف يتعين استخدام الكيماويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالناس والبيئة؛ 1
 - 6. المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي عالم منقسم" في إشارة إلى ضرورة الإنصات إلى الأرض رافعة شعارات من نوع "حتمية التضامن الإنساني في عالم منقسم" في إشارة إلى ضرورة الإنصات إلى "صوت مجموعتين من الأفراد لا صوت لهم على الصعيد السياسي فقراء العالم الثالث وأجيال الغد". 2
- 7. انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بكوبن هاغن 2010: ناقشت قمة المناخ التغيرات المناحية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها

74

^{1 -} عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص78.

⁻2- المرجع نفسه، ص79.

_____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة الفصل الثاني _____

بروتوكول كيوتو، واكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من اجل محاربة التغير المناحي ومكافحة الاحتباس الحراري. أ

8. مؤتمر ريو +20 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بريو دي جانيرو 2012: عثل هدف مؤتمر ريو + 20 في ضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز والثغرات التي تتخلل التنفيذ، ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وكِز المؤتمر على موضوعين، هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

اعتمد مؤتمر ريو 20 + وثيقة ختامية بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، تتناول وتظهر إلى حد بعيد شواغل وأولويات أفريقيل، وجدير باللكر أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تخصص وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" باباً خاصاً لها يدعو المحتمع الدولي لتعزيز الدعم والوفاء بالالتزامات للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك التنفيذ الفعال لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) وناقش المؤتمر إلى جانب هدفه وموضوعيه، عدداً من الجالات المواضيعيق والمسائل الشاملة لعدة قطاعات وألقى الضوء على الإجراءات الرئيسية المعدة للتنفيذ تدعمها وسائل ملائمة للتنفيذ، وأعطى أيضاً الانطلاقة للعمليات الرئيسية التالية: 2

- تحديد شكل المنتدى الحكومي الدولي العالمي الرفيع المستوى الذي سيحل محل لجنة التنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية؛
 - تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة؟
- تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية لوضع أهداف التنمية المستدامة العالمية، كي توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- إنشاء عملية حكومية دولية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعداد تقرير يقترح خيارات لإستراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة؛
- النظر في مجموعة من التوصيات يقدمها الأمين العام بشأن آلية تيسير تعزز تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها؛
 - إعلان بدء برنامج عمل بشأن تدابير أوسع نطاقاً لإحراز التقدم لتكملة الناتج المحلى الإجمالي؟
 - تعيين إحدى هيئات الدول الأعضاء لتشغيل الإطار العشري للبرامج المتعلقة باستدامة الاستهلاك والإنتاج.

¹⁻ حميدة رابح، مرجع سابق، ص 48.

 $^{^{2}}$ تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعنوان " تنفيذ نتائج مؤتمر ربو + 20 في أفريقيا"، أبديجان، 2013، شوهد يوم: $^{2014/05/07}$ ، على الرابط: http://www.uneca.org/sites/default/files/document files/implementaion

من خلال هذا الفرع تم التطرق لكل من خصائص وأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال النقطتين التاليتين:

1. خصائص التنمية المستدامة: من خلال جملة التعاريف السابقة يمكن استنباط أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1. المستدامة في النقاط التالية:

- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة فهي تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية؛
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية؛
 - يتميز مفهوم التنمية المستدامة ومن خلاله الأبعاد المكونة لها بالتداخل والتعقيد؟
 - تولي اعتبارا كبيرا للحانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية؛
 - تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع ؟
 - تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.
- 2. أهداف التنمية المستدامة: على اعتبار أن التنمية المستدامة تتمحور حول الإنسان، فيجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، فالهدف الرئيسي هو إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة؛ ² حيث أن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس: 3
- أ. المياه: تحدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتحدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة

3- سهام حرفوش وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-80 أفريل 2008، ص 106.

¹⁻ محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص81.

²⁻ محمد بوهزارة، عمر بن سديراة، مرجع سابق، ص300.

الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

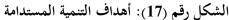
ب. الغذاء: تقدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليمي والتصديري، وتقدف الاستدامة الاجتماعية تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وتحدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

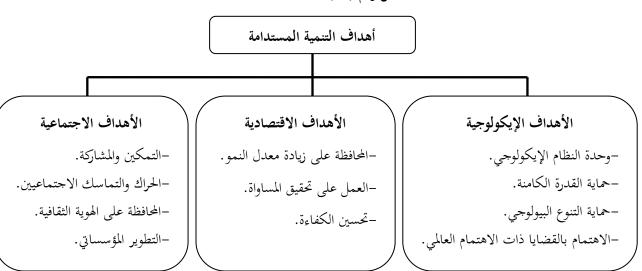
ج. الصحة: تقدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتقدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتقدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

د. المأوى والخدمات: تقدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وقدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، وتحدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد الطبيعية.

ه. الدخل: تحدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، وتحدف الاستدامة الاجتماعية دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، وتحدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

ومن خلال هذه البنود يمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة بإضافة أهداف أخرى حسب الشكل الموالي:



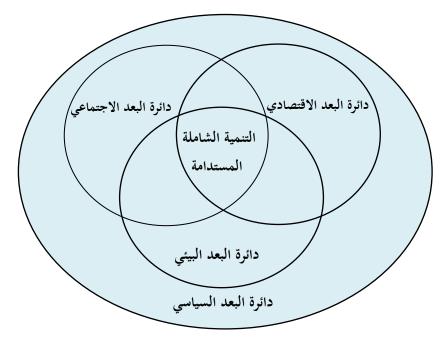


المصدر: موسشيت دوجلاس، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص72.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن التعريفات المعالجة في المطلب الأول للتنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة ومتنوعة ومتداخلة فيما بينها، والتفاعل بين هذه الأبعاد من شأنه أن يساهم في تحقيق تطور ملحوظ بالنسبة للتنمية المستهدفة، ورغم تعدد الأبعاد فإننا سنتطرق شرح أهمها والشكل الموالي يوضح هذه الأبعاد:

الشكل رقم (18): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008، ص 872.

يشكل هذا البعد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجّع وفي نفس الوقت المحافظة والاستخدام العقلاني والرشيد لهذه الموارد وهي: 1

- 1. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: إن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فالمعدل الفردي لاستهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز، والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مره في الهند ب33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.
- 2. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغير أنماط الاستهلاك التي تعدد التنوع البيولوجي في البلدان الأحرى، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.
- 3. مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على الدول المتقدمة مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الطاقات كرس إسهامها بنسب كبيرة في مشكلات التلوث العالمي، وبما أن الدول المتقدمة لديها الموارد المالية والتقنية الكفيلة بجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف، استغلال الموارد بكثافة أقل، تحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والبئة أسباب ترمي إلى تقيق نوع من العدالة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، كل ذلك بإمكانه توفير نوعية الحلول اللازمة لدعم التنمية المستدامة في الدول النامية باعتبار أن ذلك استثمار يعود بالنفع على الجميع.
- 4. تقليص تبعية الدول النامية: في ظل الروابط التجارية بين الدول المتقدمة والنامية فإن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول النامية من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة أكبر، مما يحرمها من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها للانطلاق في إستراتيجية تنموية تقوم على الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- 5. العدالة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجحة لتخفيض من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتجسد هذه الغاية في العمل على

¹⁻مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص 58.

جعل تعادل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجّع الواحد، فغياب العدالة في الحصول على التعليم، الخدمات الاجتماعية، الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية فهذه العدالة تساعد على تنشيط وتحقيق التنمية المستدامة.

6. التنمية المستدامة لدى الدول الفقيرة: والتي تتحسد من خلال تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسن المستمر في مستويات المعيشة كقضية أخلاقية بالدرجة الأولى بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم بغية التخفيض من عبئ الفقر المطلق باعتباره من الأولويات الملحة للتنمية المستدامة ولأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.
7. الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء بالدول النامية، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي والسياسي

تتميز التنمية المستدامة خاصة بالبعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولتطوير عملية الاختيار السياسي وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول، لذا فإن هناك مجموعة من الاعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار وهي على النحو التالي: 1

1. تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان وهو أمر يكتسي أهمية بالغة ليس فقط لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية المحلية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

2. أهمية توزيع السكان: يكتسي توزيع السكان أهمية بالغة في الوقت الراهن فالاتجاهات الحالية نحو توسع أكبر للمناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة

¹⁻ محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 85.

وتتسبب في كثير من الأوضاع الخطيرة على السكان والمدمرة للنظم البيئية المحيطة بها، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير خاصة من خلال اعتماد كل السياسات والتكنولوجيا الكفيلة بتقليص الآثار البيئية للتمدن إلى أقصى حدودها. 3. التنمية البشرية: تعتمد التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو المناطق النائية، ولهذا فالتنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري.

4. أهمية دور المرأة: لدور المرأة أهمية خاصة في دفع مساعي التنمية المستدامة، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية والرعي ونقل الماء، وبعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد البيئية في المهزل، كما أن اشتراك المرأة في الأنشطة بشكل عام له أثرين، الأول هو مساهمتهما في التنمية الشاملة والثانية أنه يساهم بشكل غير مباشر في تخفيض عدد المواليد وهو هدف من أهداف السياسات السكانية على مستوى كثير من بلدان العالم.

5. الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم: تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة الأطراف الذين تمسهم القرارات السياسية في التخطيط لهذه القرارات، والديمقراطية في اختيار الهيئات والسلطات والمطلس التي تنفذها وتمثلهم، وذلك لسبب وجيه وهو أن جهود التنمية التي لا تشرك الأفراد كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فإن اعتماد النمط التشاركي في إدارة عملية التنمية تعد القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل وهو ما يعرف بالحكم الراشد.

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية والتكنولوجية

يكمن جوهر البعد البيئي في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة واقتصاد الموارد غير المتحددة (بترول، غاز، فحم، معادن) والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية (المناخ، التنوع البيولوجي، الحيطات، الغابات) جراء التنمية للاحتياط والوقايق حيث أن كل الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية يجب أن تأخذ في الحسبان كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الكرة الأرضية وكيفية عقلنة استخدامها لأن عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، ويمكن إجمال الأبعاد البيئية في ما يلي: 1

¹⁻المرجع نفسه، ص87.

- 1. حماية الموارد الطبيعية: تتطلع التنمية المستدامة إلى حماية للموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود بداية من التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى حماية مصائد الأسماك من التوسع في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد للسكان لأن أي فشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل وتعني هنا التنمية المستدامة استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاء.
- 2. حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: ويعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية والتقليل من انبعاث الغازات الدفيئة والتي من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وذلك بالحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء النشاط البشري.
- 3. عقلنة استخدام المحروقات: كما ترمي التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالي لانبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد عملية التنمية الاقتصادية والهياكل الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثانى أكسيد الكربون، واستحداث تكنولوجيا متحددة وأكثر كفاءة.
- 4. صيانة المياه: تعني التنمية المستدامة وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، كما تعني تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية بما يضمن تحددها، ورغم أن ثلثا مساحة كوكب الأرض مغطاة بالمياه إلا أنه لا يمكن الاستفادة إلا بنسبة % 0.01 منها لأغراض الاستخدام البشري المباشر فضلا عن ذلك فإنه لا يتوافر من هذه المياه العذبة المتحددة اليوم أكثر مما كان متاحا في فحر الحضارة الإنسانية.
- 5. حماية الأنظمة الهشة: تعني التنمية المستدامة في المجال أن يتم صيانة ثراء الأرض من التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالانقراض للأجيال المقبلة وذلك بإنشاء المحميات الطبيعية والمحافظة على الملاجئ والنظم الإيكولوجية.
- 6. تشجيع استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: تتعارض التنمية المستدامة مع التكنولوجيا الملوثة، وذات وعليه لتحقيق التنمية المستدامة لا بد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة بما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد وتولد أقل قدر من التلوث والنفايات، لذا يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية خاصة عند استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا مما يجعلها تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على وتطوير تكنولوجيا محلية نظيفة.

يأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة ردا على هاجس كبير هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، ناجعة، ملائمة ومتاحة في اللحظة المناسبة؛ إن المؤشرات المعتادة مثل الناتج الداخلي الخام وقياس التيارات المختلفة للموارد أو التلوث لا تعكس دائما مفهوم الاستدامة، فالتفاعلات بين مختلف ثوابت البيئة، والسكان والتنمية ليست مطورة ومطبقة بما فيه الكفاية، لذلك فإن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة أصبح ضروريا من أجل أن تشكل هذه المؤشرات قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة، إن هذه البلورة تسهم في تحويل المعلومات المتاحة إلى صيغ أكثر قابلية للاستخدام بعدف اتخاذ القرار وتوجيهه نحو جماعات المستفيدين، أي تحويل التقييمات الاقتصادية والاجتماعية إلى معلومات قابلة للاستخدام في التخطيط والإعلام.

الفرع الأول: قياس التنمية المستدامة

لقد تطور مفهوم مؤشرات التنمية مثل تطور مفهوم التنمية، إذ تتعدد مؤشرات التنمية المستدامة إلى البيئية، الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وقبل التطرق إلى هذه المؤشرات يجدر بنا أولا التطرق إلى نشأة وتعريف هذا المصطلح.

1. تعريف المؤشر: يعرف المؤشر على أنه عبارة عن إحدى البيانات أو المعطيات، التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الإحصائية المهمة، من أجل خصوصيتها، وأهمية ما تمثله قيمتها؛ كما يعرف أيضا بأنه مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار؛ أي أنه متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما.

2. نشأة مؤشرات التنمية المستدامة: في دورتما الثالثة عام 1995، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (المختصة بالمتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنميق) على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة، وقد أسهمت منظمات حكومية وغير حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج.

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل إلى قائمة مؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في

اسهام حرفوش وآخرون، مرجع سابق، ص 108.

بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات، وكذا وضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني.

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشرًا للتنمية المستدامة نشرت في أوت 1996 في وثيقة تعرف باسم "الكتاب الأزرق" هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغائلها حيث طلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات ال134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها، وبالنسبة لمنطقة أفريقيا، فقد وقع الاختيار على جنوب أفريقيا، وغانا، وكينيا، والمغرب، وتونس لهذا التمرين. 1

- 3. معايير إعداد مؤشرات التنمية المستدامة: حتى يتم إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة لابد من توفر بعض الخصائص والميزات في هذه الأحيرة والتي أمكن إيجاز بعضها فيما يلي:²
- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجقع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛
 - أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجّع فهمها وتقبلها؟
 - أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبق بها؟
 - أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛
 - أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؟
- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة ا اجتماعيا وعلميا؛
 - الحساسية للزمن : بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.
 - 4. مراحل إعداد مؤشرات التنمية المستدامة: لقد كانت مؤشرات التنمية توضع وفق أهداف عملية التنمية نفسها، فإن هذه المؤشرات تختلف وتتعدد من فترة زمنية لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية، وتجدر الإشارة إلى أنه تم وضع قائمة لمؤشرات التنمية المستدامة من طرف الأمم المتحدة، كما صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات التنمية إلى مؤشرات للمصدر ومؤشرات للنتيجة:

¹⁻ محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 88.

^{. 167} موسشیت دوجلاس، ترجمة بعاء شاهین، مبادئ التنمیة المستدامة، الدار الدولیة للاستثمارات الثقافیة، القاهرة، 2000 ، م

 $^{^{3}}$ سهام حرفوش وآخرون، مرجع سابق، ص 109.

أ. مؤشرات المصدر: تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الموارد المائية والتغير في استخدام موارد الطاقة، والتغير التكنولوجي والتغير في رأس المال البشري وفي الإنفاق على الاستثمار في رأس المال البشري.

ب. مؤشرات النتيجة: تشمل أنماط الإنفاق ومعادلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

 1 وتمر عملية إعداد المؤشرات بمجموعة من المراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى: تشمل الخطوات التالية:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومي والخاص؛
- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية؛
 - وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات؛
 - تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتما.

المرحلة الثانية: تشمل الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة؟
- تبيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة؟
 - تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات؛
 - تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يجب اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتيجية التنمية المستدامة في الدولة، من خلال المؤشرات المستخدمة، وتلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على النقاط التالية:

- مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات؛
- إمكانية جمع ما هو متاح من البيانات؛
 - مصدر البيانات؛
 - استمرارية توفر البيانات؛
- إمكانية الحصول على البيانات بسهولة؛
 - مدى واقعية هذه البيانات؛
- طريقة إنتاج هذه البيانات (مطبوعة، الكترونية، على شكل تقرير...).

¹⁻المرجع نفسه، ص110.

الفصل الثاني ______ المستدامة

وأخيرا فإنه لتسهيل عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة ينبغي طرح مجموعة من الأسئلة والإجابة عنها، وتتمثل هذه الأسئلة في: لماذا نحتاج المؤشرات؟؛ من الذي يستخدمها؟؛ ما هو الغرض من استخدامها؟؛ ما هي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المناسبة للأهداف؟.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:

1. البنية الاقتصادية: يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية؛ ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما، لذا يحاول الباحثون في مجال التنمية المستدامة دراسة مدى تأثير النمو الاقتصادي من جهة، وانعكاساته على الجانب البيئي والاجتماعي من جهة أخرى، ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي: 1

أ. الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني.

ب. التجارة الخارجية: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

ج. الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.

د. رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام: وتعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام.

2. أنماط الإنتاج والاستهلاك: تتمثل أهم مؤشرات قياس استدامة الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في:

أ. استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

ب. استخدام الطاقة: يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتحددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

www.arabenvironment.net/arabic/archive/

¹⁻ باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مرصد البيئة العربية، 2006، شوهد يوم: 2014/05/16، على الرابط:

الفصل الثاني _____ المستدامة

ج. إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

د. النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات بالإضافة إلى
 حجم الحظيرة الوطنية من وسائل النقل المتوفرة.

الفرع الثالث: المؤشرات الاجتماعية

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

1. المساواة الاجتماعية: ترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة فرص الحصول على العمل والخدمات العامة (الصحة، التعليم...) ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر وتوزيع الدخل، تمكين الأقليات الدينية والعرقية، والوصول إلى الموارد المالية والطبيعية وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وبالرغم من التزام معظم الدول بالمساواة الاجتماعية تبقى من أكثر القضايا صعوبة في التحقق ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين؛ أوالشكل الموالي يوضح مؤشرات المساواة الاجتماعية:

الجدول رقم (01): أهداف ومؤشرات لتحقيق المساواة الاجتماعية

المؤشر	الهدف
-نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد.	القضاء على الفقر المدقع:
-نسبة السكان الفقراء (النسبة المئوية دون خط الفقر الوطني).	-تخفيض نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن دولار واحد
-معدل فجوة الفقر (انتشار الفقر لإمداده).	في اليوم بنسبة النصف في الفترة 1980 إلى 2015.
-حصة أفقر 5/1 في الاستهلاك الوطني.	-تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى
–عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر.	النصف في الفترة من 1990 إلى 2015.
-نسبة الإناث إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:
والعالي.	-إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي،
-نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن 15	في موعد لا يتجاوز 2015.
و 24 سنة.	
-حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجل في القطاع غير الزراعي.	
-نسبة التقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.	

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير عام 2010 عن الأهداف الإنمائية للألفية، 2010 ، ص80.

¹⁻عبد الرزاق فوزي، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية،، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008، ص 89.

- 2. الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة، وتتمثل الأهداف الصحية ومؤشراتها فيما يلي: 1
 - أ. حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
 - ب. الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.
 - ج. الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.
 - **c. الرعاية الصحية**: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.
- 3. التعليم: يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتحققة في أي مجتمع، ويتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والذي يقاس بالمؤشرات التالية:²
 - صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي؛
 - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة.
- 4. السكن: يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين، وواضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة للسكن، ويقاس ويبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 حدود 500 مليون نسم، ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.
- 5. الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستديمة بالأمن الاجتماعي، وحماية الناس من الجرائم، ومؤشرها فهو: عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.
- 6. النمو السكاني: يقاس من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية، ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان؛ 3 حيث أن هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استغلال الموارد الطبيعية المندامة. 4

¹⁻المرجع نفسه، ص 90.

²⁻ سهام حرفوش وآخرون، مرجع سابق، ص 111.

³⁻المرجع نفسه، ص 111.

⁴⁻عبد الرزاق فوزي، كاتية بوروبة، مرجع سابق، ص90.

7. محاربة الفقر وإعادة توزيع الدخل والخدمات: وذلك من حلال معرفة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل أو الفقر البشري، وكيفية توزيع الدخل، والذين كلما زادت نسبتهم زادت إعاقتهم للتنمية؛ حيث أن نقص الدخل بسبب الفقر ينتج عنه انعكاسات سلبية تتمثّل في نقص الادخار، وكثرة الديون، وارتفاع نسبة الجوع، وانخفاض المستوى الصحي، وقلة الاهتمام بالتعليم، وانتشار الأمراض، وكثرة الوفيات، وعمالة الأطفال، وانتشار العنف، وانتشار ظواهر احتماعية أخرى؛ من شأنها التقليل من التضامن الذي يخفّف من حدة الفقر مثل ظاهرة التسول، أو تقلّل من الثقة في المناخ الاستثماري السائد فتدفع المستثمرين إلى العزوف عن الاستثمار مثل انتشار الرشوة والسرقة، وخلق فرص العمل التي تسمح بتوفير دخلٍ لمن هم في حاجةٍ أكثر إليه، والعدالة في الأجور وعدم التمييز بين الرحال والنساء فيها، خاصة وأن هناك ملايين من النساء المهاجرات داخليًا وخارجيًا من أجل إيجاد فرصٍ لتحسين وضعيتهم العائلية، واللواتي يتكفّلن بأسرهن خاصة في أفريقا، حيث يعانين من صعوباتٍ كبيرة من أجل توفير حد أدني من الضروريات لأطفالهن الذين يهدد سوء التغذية ونقصه بقاءهم؛ نظرًا لما لذلك من تأثيراتٍ سلبية على مدى التحكّم في وفياتهم التي يعتبر سوء التغذية والأمراض الطفيلية ونقص التلقيح من تأثيراتٍ سلبية على مدى التحكّم في وفياتهم التي يعتبر سوء التغذية والأمراض الطفيلية ونقص التلقيح الأسباب الرئيسية لها. أ

8. مؤشر التنمية البشرية (IDH): يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 والذي يتضمن مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة طريقة احتساب مستوى الدخل الفردي، حيث أضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية، كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر على مستوى الأقاليم المتخلفة.

 2 ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي

أ. معدل العمر: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 و85 سنة؛
 ب. المستوى المعرفي: يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق بالمدارس في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر و100%؛

¹⁻ معي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستحابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص 112.

²⁻ محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 92.

الفصل الثاني _____ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة ج. مستوى المعيشة :يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج الداخلي الخام الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40.000 دولار.

ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي: تنمية بشرية عالية (80% وأكثر)، تنمية بشرية متوسط (من 50% إلى 79%) وتنمية بشرية منخفضة (أقل من% 50) .

الفرع الرابع: المؤشرات البيئية

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية الذي تم انجازه لصالح 142 دولة، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشر كل منها يحتوي من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، بحيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية 68 مؤشر، ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الانجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية، إذ أن انجاز التنمية البيئية المستدامة يرتكز على ما تملكه هذه الدول من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية، وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية هي: 1

- الأنظمة البيئية: تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية، وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور.
 - تقليل الضغوطات البيئية: تكون دولة ذات استدامة بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.
- تقليل الهشاشة الإنسانية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.
 - القدرة الاجتماعية والمؤسسية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.
 - القيادة الدولية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

2 وتشمل المؤشرات البيئية ما يلي:

¹- سهام حرفوش وآخرون، مرجع سابق، ص 114.

²⁻المرجع نفسه، ص 115.

1. الغلاف الجوي: تندرج ضمنه عدة نقاط منها التغير المناحي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وتأثير ذلك على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، والعوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استحدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى، وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:

- التغير المناخى: يتم قياس من خلال تحديد انبعاثات ثابى أكسيد الكربون؟
- ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛
- نوعية الهواء: يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.
- 2. الأراضي: إذ تتكون من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها، وبالتالي فطريقة استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، إذن فيجب المحافظة عليها وعدم استنزافها وحمايتها من التلوث والتصحر، وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي تتمثل في:
 - الزراعة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمحصبات الزراعية؛
 - الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات؟
 - التصحر: يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؟
 - الحضرنة: يتم قياسه بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.
- 3. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: حيث أن البحار والمحيطات تمثل نسبة 70% من مساحة الكرة الأرضية وأكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش لسكان المناطق الساحلية، وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل؛ أهم مؤشراتها هي:
 - المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية؛
 - مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

الفصل الثاني _____ المستدامة

4. المياه العذبة: المياه هي عصب الحياة الرئيسي، ومن أكثر العناصر أهمية للتنمية، ومن أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية، إذ تعد من الأولويات البيئية والاقتصادية في التنمية المستدامة، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما:

- نوعية المياه: تقاس بتركيز الأكسحين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه؛
- كمية المياه: تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها مقارنة بكمية المياه الكلية.
- 5. التنوع الحيوي: يتم من خلاله حماية الحيوانات والنباتية البرية وإنشاء المحميات لتأمين التنمية المستدامة، فتوسع التنمية مرتبط بجودة البيئة، فعلى سبيل المثال 75% من الأودية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، كما أن ضمان التنوع يضمن بقاء الأنظمة البيئية وتوازنها واستقرار المناخ، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:
 - الأنظمة البيئية: يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، مساحة الأنظمة المساسة؛
 - الأنواع: يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

الفرع الخامس: المؤشرات المؤسسية

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المؤشرات في هذا الجحال القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يري:

- 1. تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة: يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشأن السلامة، والتصديق على السلامة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو المنبثق عن الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى التنوع البيولوجي.
- 2. البحث والتطوير: يتم من خلاله معرفة مدى اتفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام.
 - 3. الاستخدام التقني: والذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال:

¹⁻ عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص26-28.

الفصل الثاني _____ المستدامة

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل 1000 شخص، ومستخدمو الانترنت لكل 1000 شخص؛
 - استخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل 1000 شخص وغيرها من طرق القياس؟
 - نسبة المشتركين بشبكة الانترنت إلى مجموع السكان؛
 - نسبة الإنفاق على البحث العلمي.

المبحث الثانى: سياسات التشغيل وأبعاد التنمية المستدامة

من خلال المبحث السابق تم تحديد مختلف أبعاد التنمية المستدامة، أين تم تقسيمها إلى ثلاث أبعاد رئيسية، وهي البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي؛ ومن خلال المبحث الموالي فقد تم دراسة أثر سياسة التشغيل على هذه الأبعاد، بالاستعانة بمختلف الاحصاءات والبيانات الصادرة عن مختلف الهيآت الدولية المتخصصة.

المطلب الأول: سياسات التشغيل والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

لسياسات التشغيل المعتمدة في أي بلد، آثار على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، في العديد من الجوانب، غير أننا سوف نركز على تأثيرها في مستويات النمو الاقتصادي من خلال مقاربة أوكن؛ وكذا على مستويات البطالة، من خلال مقاربة فيليبس.

الفرع الأول: أثار سياسة التشغيل على النمو الاقتصادي من خلال المقاربة بطالة /ناتج (قانون أوكن)

إن سياسات التشغيل الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطًا مباشرًا مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة.

وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

سياسات التشغيل التشغيل النمو معدل النمو التشغيل التشغيل التشغيل النمو التشغيل التفل التفل التفل التشغي

يبدوا أن الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة.

1. قانون أوكن (la loi d'Okun): في دارسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع الاقتصادي الأمريكي آرثن أوكن (Arthen Okun) تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج، وهي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الكامن*، والتغيرات في معدلات البطالة، فمن خلال تحليله للمعطيات الأمريكية بين سنة (1947-1960)، بين عن وجود علاقة دينامكية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ووجد خلال تلك السنوات أنه عند انخفاض الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الممكن الحصول عليه عند الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج

^{* -} يقصد بالناتج الحقيقي أو الفعلي قيمة السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أما الناتج الكامن فيقصد به ذلك المستوى من الناتج المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج موظفة توظيفًا كاملاً.

بثلاث نقاط في الولايات المتحدة الأمريكية، تنخفض البطالة بنقطة واحدة، وقد أطلق على هذه العلاقة بقانون أوكن نسبة إلى اسم مكتشفها.

فستر أوكن العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين 1 ، الأولى والتى ربط فيها التغير في $\Delta U_t = -0.3 \Delta Y_t + 0.3 + \mu_t$ معدل البطالة (ΔU) بالتغير في معدل نمو الناتج المحلي (ΔY)، فوجد أن:

والتي تعني أنه حتى يستقر معدل البطالة يجب أن يزيد النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر؟ كما بتين الصيغة الثانية، علاقة الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي بالفارق بين معدل نمو الناتج المحلى ومستواه الكامن أو ما يسمى أيضًا فجوة أوكن (Gap de Okun)، أي:

$$U_t = -0.36 * gap_t + 3.72 + \mu_t$$

الصيغة الرياضية لهاتين العلاقتين، هي على التوالى:

 $\Delta U = \alpha - \beta \Delta Y + u$

$$U - \overline{U} = -\beta(Y - \overline{Y}) + u$$

حيث تمثل U معدل البطالة الفعلي، \overline{U} معدل البطالة الطبيعي، Y النمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نمو - بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، \overline{V} مستواه الممكن، \overline{V} و \overline{R} معالم النموذج، \overline{V} المتغير العشوائي.

من خلال هذين الصيغتين يمنك أن نستخلص ما يلي:

أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، أين يزداد معدل البطالة مع انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح، لكن ليس بشكل متناسب بحيث أن كل ارتفاع ب%1 للنمو الاقتصادي يقابله الخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة وهذا ما يفسره معامل أوكن (Le coefficient d'Okun β) الذي يقيس أثر انخراف معدل نمو الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن على معدل البطالة .

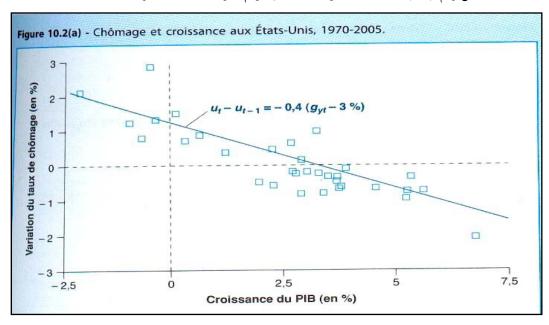
-كذلك نجد أنه من أجل تخفيض معدل البطالة، يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن، ومن أجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل نمو الناتج الحقيقي مع الكامن.

¹ - Durand. J et Huchet. M, La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens: Peut-on parler de convergence des structures? , Communication, in Journée de l'Association françaises des sciences économiques, Lille 26-27 Mai, 2003, p 3. www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/.../huchetbourdon_birmingham.pdf. Consulté le : 15/08/2013.

² - Blanchard. Olivier et Cohen. Daniel, Macroéconomie, Pearson Education, 4^{ème} édition, France, 2007, P 221. - سلیم عقون، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الثاني ______ المستدامة

ومن أهم الدراسات التي قامت حول قانون أوكن نجد الدراسة التي أنجزت على معطيات الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (O. Blanchard)، كما هو مبين الأمريكي خلال الفترة (O. Blanchard)، كما هو مبين في الشكل الموالي: 1



الشكل رقم (19): البطالة والنمو الاقتصادي لو.م.أمريكية خلال الفترة: 1970-2005

Source: Blanchard. O et Cohen. D, Op Cit, P 221.

حيث انطلاقاً من الصيغة الرياضية التالية: $U_{\rm t}-U_{\rm t-1}=-0.4\left(g_{yt}\ -ar g_{yt}
ight)$ التالية: $U_{\rm t}-U_{\rm t-1}=-0.4\left(g_{yt}\ -ar g_{yt}
ight)$

والتي عني أنه يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي على الأقل يساوي 3% من أجل تجنب ارتفاع في معدل البطالة، أما معامل أوكن والذي يساوي 0.4%، فيعني أنه إذا زاد معدل نمو الناتج الحقيقي عن معدل نمو الناتج الكامن بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى تخفيض 0.4% فقط في معدل البطالة.

تختلف طريقة تطبيق أحد الصيغتين على حسب قيم المشاهدات، والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر، حيث أجريت عدة دراسات حول قانون أوكن وبالذات حول معامل أوكن في عدة دول أين تم إجراء بعض التعديلات على الصيغ السابق ذكرهما تتماشى وطبيعة المشاهدات، بحيث تتضمن نفس مبدأ قانون أوكن. 2. علاقة أوكن المطورة الجديدة La loi d'Okun augmenté: في دراسة لاقتصاديات دول أوروبا ما بين سنة (2002–2002) للباحثين (Durand و Durand)، وجدا أن الصيغتين السابق ذكرهما، غير مستقرتين ذلك أغما لا تخضعان لنفس الإعتبارت الإحصائية، بحيث تفترض العلاقة الأولى تغيرًا مستقرًا في قيمة المشاهدات

2- سليم عقون، مرجع سابق، ص 42.

¹ - Blanchard. O et Cohen. D, Op Cit, P 221.

المتضمنة في السلسلة الزمنية، في حين تفترض الصيغة الثانية استقرار البطالة حول معدلها الطبيعي، لهذا تم الاعتماد على علاقات مطورة لقانون أوكن مقترحة من طرف جوردن (R. J. Gordon)، سنة 1984؛ بحيث يرى أنه بإمكان تقدير الفارق بين البطالة والناتج المحلي عن طريق الاتجاه العام لكليهما، كذلك تقدير علاقة التغير بين البطالة والناتج المحلي، بافتراض عدم الاستقرار في التغير، وذلك بتقدير ديناميكي لعلاقة تأثير التغير في الناتج على التغير في البطالة، ومن ثم تقدير عامل المرونة في المدى الطويل.

أ. التقدير على أساس علاقة جوردن البسيطة: الصيغة البسيطة لعلاقة جوردن، تكمن في إيجاد علاقة الانحدار
 بين معدل البطالة الظرفية، ومعدل نمو الناتج المحلى الظرفي، كما هو مبين في العلاقة التالية:

أين يمثل كل من U_t^c الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة والفارق بين الاتجاه العام والناتج المحلي $U_t^c = U_t - U_t^T$ و $Y_t^c = Log \ Y_t - Log \ Y_t^T$ الإجمالي على التوالي؛ حيث أن: $Y_t^c = Log \ Y_t - Log \ Y_t^T$

أين يمثل كل من: Y_t^T و Y_t^T الاتجاه العام لكل من الناتج والبطالة على التوالي.

هذه العلاقة البسيطة لىGordon، لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الديناميكي لعلاقة التأثير والتأثر، بين البطالة والناتج المحلى، أي لا تأخذ بعين الاعتبار الوقت اللازم لتعتدل فيه البطالة مع النمو الاقتصادي.

ب. التقدير على أساس علاقة جوردن المطورة: كبديل على ذلك تم إدخال متغيرات مفسرة متأخرة زمنياً، تسمح بالحصول على علاقة دينامكية جديدة، ويمكن تقدير معامل أوكن المطور انطلاقًا من العلاقة المقترحة من طرف جوردن ويتطلب الأمر أولاً القيام بتقدير العلاقة الآتية من أجل قياس الآثار المتأخرة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة كالتالي: 1

من ثم يتم تقدير أثر التطورات الحاصلة في معدل نمو الناتج الإجمالي الظرفي على معدل البطالة الظرفية في المدى الطويل بحساب مرونة التأثير α_{LT} والتي تساوي:

يسمح استخدام التأخر بإلغاء الارتباط الذاتي للبواقي II_{t} ، أما تحديد عدد التأخر k فيتوقف على طرق الاقتصاد القياسي المعمول بها.

3. سياسة التشغيل كمدخل لتحقيق النمو الاقتصادي وفق مقاربة أوكن: لقد نما الاقتصاد العالمي بنسبة 2.4% في عام 2013 ليبلغ 73 تريليون دولار ، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.2% في عام 2014، أين زادت حصة النمو

^{1 -} Durand. J et Huchet. M, Op cit, P 04.

في الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى 32.2% بدلاً من 31% في عام 2012، كما تشير التقديرات للاقتصاديات ذات الدخل المتوسط، إلى أنه نما بنسبة 4.9% في عام 2013 ومن المتوقع أن تتوسع إلى 5.3% في الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط، إلى أنه نما بنسبة 4.9% في عام 2013 ومن المتوقع أن تتوسع إلى 5.3% في 2014، حيث أنه في حالة فشل صانعي السياسات، خاصة لدى الدول المتقدمة، في التعامل مع أزمات التوظيف من خلال وضع سياسات تشغيل فعالة، وفي منع ضائقة أزمة الديون السيادية، ومنع تفاقم الهشاشة في القطاع المصرفي، سيؤدي كل ذلك إلى الدفع بالاقتصاد الدولي إلى مرحلة أخري من اللؤود، ما يعني ضمنيا حدوث انخفاض في متوسط دخل الفرد على مستوى العالم.

الفرع الثاني: أثار سياسة التشغيل على التضخم من خلال المقاربة بطالة/ تضخم (علاقة فيليبس)

إن أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح المفكر النيوكلاسكي Irving Fischer سنة 1926، حيث بين أن هناك معضلة Paradoxe، تتلخص في أن العوامل التي تسهم في زيادة معدلات التضخم مثل العجز المتراكم وتزايد الكمية النقدية، ستترك المتغيرات الحقيقية مثل التشغيل والناتج الحقيقي دون أي تأثير، ولا شك بأن عدم انتشار الفكرة في بداية الأمر كانت مناقضة للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك.

ثم كانت عدة محاولات من طرف Timbergen سنة 1936، و 1951، وقد تم رسم هذه العلاقة في الأخير في شكل انتشاري وبياني بواسطة كل من Brown في سنة 1955، و Sultan سنة 1957، و بالرغم من كل هذه الجهود المتطورة والمتلاحقة إلا أنه لم يظهر هذا التحليل ولم يعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصادي النيوزلندي " ألان فيلهيس" (A. W. Philips) سنة 1958.

1. تحليل منحنى فيل عبس: قام فيل يه (Philips) بنشر دراسة مهمة في مجلة خلق العلاقة (Philips) عول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدل البطالة (U)، والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية ($\Delta w/w$)، إذ بين من خلال دراسة قياسية لسلسلة إحصائية أجراها على الاقتصاد الإنجليزي للفترة الممتدة ما بين (1861-1957): 4

- عن وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن تسعين عاماً؟
 - $0>f\left(U
 ight) '$ أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم: $\Delta w/w$ البطالة والتضخم: -
 - وأنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت)؛
 - علاقة مستقرة وثابتة (شكله وموضعه لا يتغير عبر الزمن).

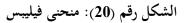
يقدم لنا الشكل الموالي صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين هذين المتغيرين:

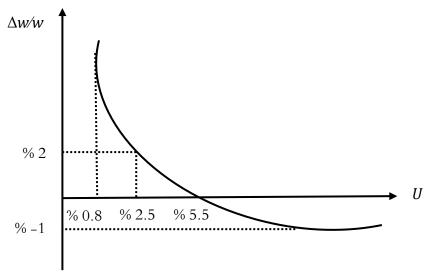
¹ - The World Bank, World Development Indicators 2014, Consulting in: http://data.worldbank.org/sites/default/files/wdi-2014-ch4.pdf, date: 03/02/2014.

 $^{^{2}}$ معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص 2

³⁻ سليم عقون، مرجع سابق، ص 34.

⁴ - Gilbert Abraham Frois, Introduction à la macro-économie contemporaine, Economica, Paris, 2005, P 121.



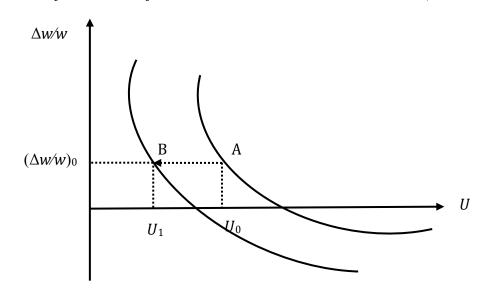


المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 196.

حيث أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8 %؛ ويبلغ حده الأدنى 1-% وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي 100 %؛ كما أن منحنى فيلهي يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدر ب: 5.5% ، وهو المعدل الذي يضمن استقرار في الأجور الاسمية أي $\Delta w/w$ = 0).

1. العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم (Trade-off): إن العلاقة المستقرة والعكسية ما بين معدل البطالة ومعدل نمو الأجور النقدية، يجعل من العلاقة بين البطالة والتضخم تبادلية في الأجل القصير، الأمر الذي يجعل من الصعب تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم معًا ، وهو ما يشكل تحدياً أمام صناع السياسة الاقتصادية في إيجاد السياسة المناسبة التي تؤدي إلى نقل منحنى فيل يس من موقعه بالكامل إلى جهة اليسار كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹⁻ أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 196.



المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 198.

من أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فيل كيس، كان ما قام به ريتشاد ليبسي R.Lipsey في مقاله المشهور الصادر سنة 1960، حيث ربط نظريته الخاصة لسوق العمل بمنحنى فيلكيس، فقد بنا أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة على أساس افتراضين: 1

- وجود علاقة خطية وموجبة (طردية)، بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية ، وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل؟

- وجود علاقة سالبة (عكسية)، وغير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة وبين مستوى البطالة.

بعد ذلك قام كل من Solow وSolow بتطوير هذه الفكرة، وعيًا من خلال أبحاثهما أن العلاقة العكسية ليس فقط بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدي ة وإنما أيضًا بين معدل التضخم ومعدل البطالة، أين استبدلا التغير في معدل الأجور بالتغير السنوي للأسعار ، لتصبح علاقة فيلهس علاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحني فيلهس، وأصبح إحدى الأدوات التحليلية المهمة في شرح ورسم أهداف السياسات الاقتصاديق الكلية، وفي اختيار أولوياتها دون منازع ولفترة من الزمن.

2. الانتقادات الموجهة لمنحنى فيلبس: لقد أثبت واقع الاقتصاد العالمي فشل هذه العلاقة واستمراريتها على المدى الطويل، خاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، حيث عرفت الدول الغربية الرأسمالية حالة تزامنت فيها معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم في آن واحد وتسمى هذه الحالة ب. "الركود التضخمي" Stagflation.

¹⁻1- المرجع نفسه، ص 198.

"Friedman" ميلتون فريدمان "Phelps" إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار، عامل التوقعات وأدموند فالبس "Phelps" عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة ، وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيراي عند القياس والتجربة، وبدا واضحاً أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها هذا المنحنى فيراي القياس والتجربة، وبدا واضحاً أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها هذا المنحنى لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل؛ حيث وصف فريدمان في نقده الشهير لمنحنى فيراي بأنه مضلل تماماً، كونه اعتمد على معدل الأجر الاسمي بدلاً من معدل الأجر الحقيقي، لأن فيليس أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون متساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية ؛ ومن ثم فقد اقترح فريدمان أن يشير المحور الرئيسي (الرأسي) في منحنى فيراي إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحاً منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار، وبالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية 2 وكان هذا أهم انتقاد وجه لفيل يمس، لهذا فإذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيليس هي: f(U) = W ، فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي:

$$W = f(U) + P^E$$

حيث أن: w = الأجور، U = البطالة، P^E المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار

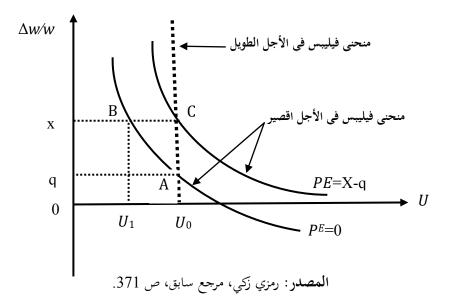
إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل يعني أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيل كيس، بحيث كيبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة، وكل منحنى يعبر عن أجل قصير معين، حيث منذ أواخر عقد الستينات وخلال عقد السبعينات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مماكان له تأثير كبير في حركة الأسعار والأجور ومن ثم التوقعات التضخمية مما أدى في الأخير بعدد كبير من الاقتصاديين إلى أن منحنى فيلكيس يأخذ شكلاً عموديًا في الأجل الطويل ويمكن شرح وجهة نظرهم كما يلى:

^{1 –} الرجع نفسه، ص 266.

²⁻ رمزي زکي، مرجع سابق، ص 369.

³- المرجع نفسه، ص ص 371-372.

شكل رقم (22): منحنى فيليبس في الأجل الطويل



يفترض الشكل أعلاه في البداية أن منحني فيل عيس الأصلي يمثل عندما يكون المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار مساويين للصفر أي ($P^{E}=0$)، وعند النقطة Λ التي تمثل نقطة التوازن ،كلفة وحدة العمل ثابتة، معدل الأجر النقدي والحقيقي يزدادان بنفس معدل زيادة الإنتاجية $(0 \ q)$ ، معدل البطالة يساوي $(0 \ 0)$ ، وهو معدل البطالة الطبيعي الذي تكون فيه التوقعات متطابقة مع ما يحدث فعلاً ، ثما يعني عدم وجود ضغوطات لأعلى أو لأسفل على معدل التضخم، ويسميه الاقتصاديون (NAIRU) (Non-Accelerating Inflation Rate of Unemployment)؛ لنفترض الآن توسعًا اقتصاديًا قد حدث أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى (U1 0)، مما يدفع رجال الأعمال إلى التسابق على توظيف عمالة إضافية أكثر، وتشغيل طاقاتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى (x x)، وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحني فيل عيس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة B، وبسبب ارتفاع الأجور بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية فإن ذلك يؤدي ارتفاع مستوى العام للأسعار ، نفتوض ارتفاعه بمقدار (q x) كنسبة مؤوية في السنة، ونجد في هذه الحالة منحني فيل كيس القديم لم يعد منطبقًا على الحالة الجديدة للاقتصاد الوطني، وحيث تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد فإن منحني فيل ييس سوف ينتقل بكامله إلى أعلى إذا حدثت مثل هذه التوقعات، وسيكون لدينا منحني فيل يهس جديد عند الوضع وهو لا يمثل وضعًا مستقرًا، ذلك أنه إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد الوطني أقل من معدل $P^{
m E}={
m x}-{
m q}$ البطالة الطبيعي فإن الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل أكبر من (0 x)، وسوف يستمر التضخم في التزايد، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير المعدل المتوقع للتضخم ؛ وما دام المعدل المتوقع للتضخم سيتغير فإن منحني فيل ييس

سيواصل تغيره بالانتقال إلى الأعلى ولا يمكن الوصول إلى نقطة التوازن على منحنى فيل كيس الجديد، ما لم يعد معدل البطالة إلى المستوى القديم، وعنده يتساوى المعدل المتوقع لتغير الأسعار مع المعدل الفعلي لتغير الأسعار وهو ما توضحه النقطة C التي تمثل الوضع التوازي الجديد ، وإذا كان معدل التضخم المتسق مع معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي أعلى من اللازم، فإنه من الممكن في هذه الحالة تخفيضه عن طريق السماح بزيادة معدل البطالة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض الأجور الاسمية، وعندئذ تبدأ التغيرات السابقة في العمل بالاتجاه العكسي؛ وهكذا يتضح أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وإن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي في الأجل الطويل، بصرف النظر عن معدل التضخم وهو ما يعني أن منحنى فيلهيس في الأجل الطويل يتخذ شكلاً عمودياً، وهو ما يشير إليه الخط العمودي (Uo.A. C).

3. سياسة التشغيل كمدخل لمعالجة التضخم وفق مقاربة فليبس: من خلال ما سبق فعلى الحكومات الاختيار بين تقليص معدلات البطالة ورفع معدلات التضخم في الأجل القصير، الأمر الذي يدفعها إلى اعتماد سياسات تشغيل تساهم في تنشيط سوق العمل للحد من البطالة وتقليصها من جهة، وكذا تحريك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال رفع إنتاجية العمل في قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالصناعة والفلاحة للحد من تغيرات الأسعار فيها، وكذا تعزيز الحوار الاجتماعي بين الفاعلين في سوق العمل، للحد من زيادة الأجور غير المصحوبة بزيادة في الإنتاج، مما يبقي على معدلات تضخم مقبولة، لا تضر باقتصادها الوطني ولا بالقدرة الشرائية لمواطنيها من جهة أخرى.

المطلب الثاني: سياسات التشغيل والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

لسياسات التشغيل آثار على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، كونما تمتم بتحقيق العمل اللائق، للحد من تفاقم ظاهرة الفقر وتسيير ظاهرة الهجرة لصالح الدولة، وهو ما تم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: سياسات التشغيل وظاهرة الفقر

يعتبر الفقر من المفاهيم النسبية، فهو يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد، كونه يمس جميع المجتمعات، وبالتالي فان مفهومه يختلف باختلاف المجتمعات، الفترات التاريخية، أدوات القياس والخلفية الفكرية لدارسي هذه الظاهرة.

1. المفاهيم الأساسية لظاهرة الفقر : يحمل الفقر معاني مختلفة باحتلاف رؤى الباحثين، منها ما هو مادي، المتماعي أو ثقافي فهو بذلك ظاهرة مركبة تجمع بين أبعاد موضوعية (كالدخل، الملكية، المهنة والوضع الطبقي)، وذاتية (كنمط الإنفاق، الاستهلاك وأشكال الوعى والثقافة).

-تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD: "يكتسي مفهوم الفقر بعد أخر غير البعد المادي، وهو البعد النفسي، فهو ليس مجرد نقص في الموارد أو الممتلكات فقط ولكنه يتمثل أيضا في الأمن، الكرامة والحرية." أحتريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE: "الفقر هو مجموعة الفئات التي تضم كل من المسنين والعاطلين عن العمل، الأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض." 2

-تعريف البنك الدولي BM: "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" ؛ ولأغراض المقارنة بين دول العالم وضع البنك حدين للفقر وهما واحد دولار (01 \$) للحد الأدنى، ودولارين (02 \$) للحد الأعلى، وفقا للقوة الشرائية المعادلة لعام 1,25 وفي عام 2008 تحدد خط الفقر بدولار وربع (1,25 \$) يوميا، معادل للقدرة الشرائية لسنة 1993.

ومن ثم فإن الفقر ظاهرة لا تعبر فقط عن الحرمان المطلق للحاجيات الضرورية الأساسية للحياة، وإنما عن الإقصاء من مختلف نشاطات المجتمع والخدمات الاجتماعية والسلع المادية وغير المادية (الروحية)، أي الإقصاء من ممارسة حقوق المواطنة، بمعنى الإقصاء من المشاركة في الحياة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ب) خصائص ظاهرة الفقر: إن لفئة الفقراء سمات وخصائص تختلف عن سائر فئات المجتمع، سواء كانت ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية، ومن أهمها:

-الحالة الغذ ائية: يقوم واقع الأسر الفقيرة في إشباع احتياجاتها للطعام على أساس أن كل ما هو رحيص يزداد الطلب عليه لدى الأسرة، فهي لا تختار أنواع الطعام حسب رغبتها وإنما يفرض السوق على الأسرة نوع الطعام الذي تتناوله.

-الحالة الصحية: إن السمة الرئيسية للحالة الصحية للأسرة الفقيرة هو التدهور سواء على المستوى الجسدي أو العقلي مقارنة مع غيرها من الفئات، والسبب في ذلك هو عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية بسبب ارتفاع تكاليفها. 5

- الحالة السكنية: تعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء في المدينة من الاكتظاظ والعمران العشوائي وندرة المساحات الخضراء وغياب أنظمة الصرف الصحى أو تداخلها مع شبكة توزيع المياه، ويقدر البنك الدولي بأن

¹ - PNUD, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, Economica, Paris, 1998, P28.

²-Observation Nationale De La Pauvreté & l'Exclusion Sociale, Rapport 2000, la Documentation Française, Paris 2000, P24

__ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص05.

⁴⁻ محمد حسين العامري، ثقافة الفقر، دراسة في الانتروبولوجيا الحضرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1980، ص235.

^{.44} للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غرب آسيا (منظور اجتماعي)، الأمم المتحدة، 1997، ص $^{-5}$

-الحالة الديموغرافية: تمتاز الأسرة الفقيرة عن غيرها بالارتفاع النسبي لعدد أفرادها، وبالتالي يرتفع مقدار الدخل اللازم لإعالتها، ويرتبط حجم الأسرة ارتباطا وثيقا بحالة الفقر ؛ فالأسر الكبيرة أكثر فقرا من الصغيرة ويقل فيها نصيب الفرد من الموارد بصورة مطلقة. 2

-الحالة التعليمية: ارتفاع نسبة الأمية عند البالغين وانخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فالغالبية العظمى من الفقراء لم ينهوا سوى تعليمهم الابتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من التعليم. 3

-الحرمان: الحرمان نوعان مادي ومعنوي، فالحرمان المادي يمكن أن يقاس عبر البطالة والازدحام السكاني وغياب الأمان والافتقار إلى موارد معينة، أما الحرمان الاجتماعي (المعنوي) يتمثل خصوصا في تدني المشاركة في العلاقات والأعراف والمناسبات الاجتماعية التي تستدعي عضوية الناس في المجتمع، فالحرمان نقيض لحق المواطنة، ويترتب أساساً على إنكار الحقوق الأساسية ويشكل انهيارا خطيرا للمجتمعات الديمقراطية.

-انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير: ظلفقراء لا يستطيعون إسماع صوتهم للغير أو التأثير على ما يجري من حولهم، وهذا بسبب مفهوم التجريد من القوة الذي تمارسه جماعات الضغط والمصالح من هيئات رسمية أو غير رسمية على الفقراء حتى لا يتمكنوا من إشباع حاجياتهم الأساسية من مسكن، طعام وأمن، فيظلون بذلك مجرد تابعين لسياساتهم وأهدافهم. 5

ج) أنواع الفقر: للفقر أنواع وأشكال مختلفة يمكن إيجازها فيما يلي:⁶

-الفقر البشري: يمكن تعريفه على انه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالرعاية الصحية، التعليم، الغداء، القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية.

4- جميل هلال، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة: محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته، الأمم المتحدة، 1997، ص01.

 $^{^{-1}}$ مريم احمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص $^{-25}$

²⁻ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا محاولة لبناء قاعدة البيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، 2003، ص 27.

^{38 -} المرجع نفسه ، ص 38.

⁵⁻ دينا ريان، الفقر هو انعدام الحيلة و انعدام القدرة على التعبير، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000، ص 18.

⁶⁻ نادية حصروري، تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحايل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 17.

-الفقر النقدي: على خلاف الفقر البشري الذي يعتبر نقصا في مجموعة من العناصر، نجد أن الفقر النقدي هو نقص في عنصر واحد وهو الدخل، أي أنه يتم تحديده على أساس معيار الدخل، وتتم التفرقة في هذا الصدد بين الفقر المطلق الذي يشير إلى حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر؛ وبين الفقر النسبي الذي يشير إلى انتماء الفرد إلى الفئة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع.

2. ظاهرة الفقر وإستراتيجيات مكافحتها في العالم.

أ) واقع الفقر في العالم: لقد دأبت منظمة الأمم المتحدة كل سنة على نشر الكثير من الأرقام حول ظاهرة الفقر والتي تحمل فيها الدول المتقدمة جزءا كبيرا من المسؤولية عن حالة الفقر التي تسود كوكب الأرض والتي تعطي فكرة عن حجم الأزمة التي تقترب كل يوم من حدود الكارثة، وفيما يلي قراءة لأهم الأرقام التي تبين مدى خطورة هذه الظاهرة: 1

- يعيش فوق كوكب الأرض أكثر من 66 مليارات من البشر، عدد سكان الدول النامية يفوق 4.3 مليارات، يعيش منها ما يقارب 03 مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هنالك 1.2 مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا.

- وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك 97% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك 90% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية.

- وفي البلدان النامية نجد أن نسبة 33.3% ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب، و 25% يفتقرون للسكن اللائق، و 20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و 20% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و 20% من الطلبة يعانون من سوء التغذية؛ وفي المقابل تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين ؛ وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بد 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي.

- بينما يموت 35 ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويقضي (1/5) خمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعا، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.

^{1 -} مريم بنت زيدون، ظاهرة الفقر في العالم.. معضلة تنذر بالخطر، شوهد يوم: 2012/03/25 على الرابط:

- لقد أدى النمو الملحوظ خلال التسعينات إلى تخفيض عدد السكان في دول العالم النامي الذين يعيشون على دخل أقل من 1,25 دولاراً في اليوم من 1.8 مليار نسمة في عام 2005، بينما انخفضت نسبة الفقر من 46% إلى 27%.

- يموت طفل واحد كل خمس ثوان من الجوع وأسباب أخرى متصلة بالفقر . 1
- بحسب تقرير الفقر الريفي لسنة 2011 الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإنه قد تم انتشال أكثر من 350 مليون نسمة من السكان الريفيين من الفقر المدقع، غير أن الفقر العالمي لا يزال متفشيًا ويشكل في الأغلب ظاهرة ريفية، حيث يعيش 70 % من 1.4 مليار من فقراء العالم النامي المدقعين في المناطق الريفية، ويشير التقرير إلى زيادة مثيرة للقلق في أعداد الفقراء المدقعين في المناطق الريفية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والذين بلغت نسبتهم 62 % التي تعيش على ما يعادل أقل من 1.25 دولار أمريكي يوميًا.

- هذا وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في اقتصاديات العالم المتقدم في شمال أمريكا وأوروبا سنة 2008 إلى انخفاض مفاجئ في كل من نسبة وأسعار السلع المصدرة من العالم النامي، بالإضافة إلى انخفاض في معدلات التجارة الخارجية والاستثمارات مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول النامية ؛ لكن على الرغم من هذا فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الفقر إلى 15 % بحلول عام 2015، ومعنى هذا أن حوالي 920 مليون نسمة سيعيشون تحت معدل الفقر الدولي، أي نصف عددهم في عام 1990؛ وتشير التقديرات المعدلة التي أصدرها البنك الدولي إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ستضيف 50 مليون نسمة إلى عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2000 و64 مليون نسمة بنهاية عام 2010، بالذات في مناطق جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أو في شرق وجنوب آسيا؛ وعلاوة على هذا، فإنه من المرجح أن يستمر تأثير هذه الأزمة، حيث أن معدلات الفقر ستكون أعلى قليلا في عام 2015 وما بعدها وحتى عام 2020، وذلك إذا استمر نمو الاقتصاد العالمي باضطراد كما كان قبل حدوث الأزمة الاقتصادية. 3

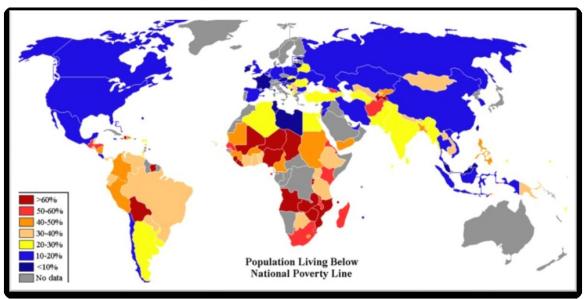
والخريطة التالية توضح لنا توزيع الفقر عبر العالم:

 2 المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، تقرير الفقر الريفي لسنة 2011، روما، 0 0 ديسمبر 2 01، ص 2

¹- http://web.worldbank.org, consulté le : 16/05/2013.

 $^{^{2}}$ الأمم المتحدة، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 ، ص ص $^{-7}$.

الشكل رقم (23): خريطة توضح نسبة الفقر في العالم



Source: https://www.cia.gov/library/publications/the-world factbook/fields/2046.html

ب) إستراتيجية مكافحة الفقر على المستوى الدولي : في اجتماع قمة الألفية الذي عقد في سبتمبر 2000 وضع قادة العالم سبعة أهداف كي يحققها المجتمع الدولي بحلول عام 2015، بالإضافة إلى جدول الأعمال الطموح الخاص بتخفيض الفقر، وقد أضيف إليها هدف ثامن في السنة التالية والمتمثل في السعي إلى تحقيق شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، أين كانت الغاية من تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهي تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف خلال الفترة من 1990 لى 1990.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة بتنظيم مؤتمر في مونتيرى بالمكسيك في شهر مارس 2002 جمع المسؤولين الحكوميين من جميع أنحاء العالم مع ممثلين من مؤسسات التمويل الدولية لبحث التحديات التي تفرضها زيادة التمويل المطلوب للتنمية؛ وتتمثل الأهداف العامة في:

- خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى % 17 في أفق 2015.
- بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية قبل أفق 2015 وفقا لتوصيات قمم التنمية البشرية المستدامة.

ويرى الاقتصادي الأميركي الشهير جيفري ساكس، إنه بمقدور دول العالم أن تنهي معضلة الفقر العالمي خلال عشرين سنة، أي بحلول سنة 2025، ويستند في خطته هذه إلى أن مصلحة سكان الأرض، وبالدرجة الأولى المجتمعات الغنية والقوية، تكمن في القضاء على الفقر الذي سيظل موطنا لكل الأمراض المعولمة التي لن تنجو منها مجتمعات العالم الصناعي ، فهو يقول أن القضاء على الفقر يتطلب تدوير ما بين 70 إلى 80 مليار دولار لتصب باتجاه الدول الأكثر فقرا، تجبى هذه الأموال من الدول الغنية، والرقم ليس كبيرا بالمقارنة مع حجم

الإنفاق العسكري الهائل، حيث أن حرب العراق وحدها كلفتها ما يقارب 300 مليار دولار، ولم تحقق سوى مزيد من الحرب والإرهاب والدمار. 1

يتمثل جوهر خطة ساكس للقضاء على الفقر في استقطاع ما نسبته 0.07 % من الناتج الوطني الإجمالي من الدول الغنية وتخصيصه لبرامج القضاء على الفقر في الدول المعدمة ، حيث لخص هذه المهام في أربع محاور رئيسة وهي: 2

- -دعم قيام نظم سياسية أساسها تحسين شروط البشر قائمة على رضاهم؟
- -دعم قيام نظم اقتصادية هدفها نشر عوائد العلم والتكنولوجيا وتقسيم العمل في العالم؛
 - -دعم التعاون الدولي لتحقيق السلام الدائم؟
- -دعم العلم والتكنولوجيا، المؤسسة على العقلانية، بما يحسن من شروط الحياة للإنسانية.

3. تأثير سياسات التشغيل على الفقر: إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كم ا ونوعا، ما يحقق تقليص حجم البطالة والتخفيف من حدة الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع، وأن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية، ولذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المؤشرات؛ ونظرا إلى أن هذه المؤشرات منها الكمي ومنها النوعي، فإن التقدير يستند إلى نوعين من المرجعيات وهي البيانات الإحصائية المتعلقة بالتشغيل وتوزيعاته من ناحية، والاستنتاجات حول ظروف العمل والعدالة في الفرص من ناحية ثانية؛ وهذه الاستنتاجات مبنية على التحقيقات والملاحظات وبالتالي فإن تقديرها نسبي، ولكنه يعكس الحقيقة إلى حد كبير 3.

كما أن سياسات التشغيل الفعالة تطمح إلى تحقيق العمل اللائق الذي تم اعتماده من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 2005 كمؤشر لقياس مدى تحقق الغاية الثانية (توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للحميع بمن فيهم النساء والشباب)، من الهدف الأول المندرج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، والمتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع.

الرابط: 2 على الرابط: معيدي، عبد الحميد برحومة، ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها ، شوهد يوم: 2 http://www.kantakji.com/economics

 $^{^{-1}}$ عبد المالك حداد، أي مستقبل للفقراء في الجزائر، شوهد يوم: 2012/08/17 على الرابط:

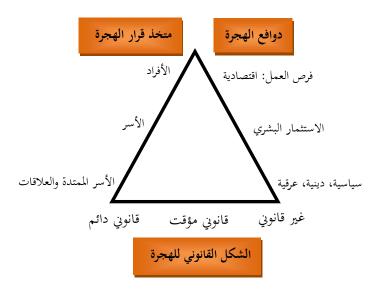
ا ي المستبل ا

³⁻ رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، بيروت، 2013، ص 141.

الفصل الثاني ______ المستدامة الفرع الثاني التشغيل والتنمية المستدامة الفرع الثاني: سياسات التشغيل وظاهرة الهجرة الدولية

1. مفهوم الهجرة الدولية: إن موضوع الهجرة الدولية ينبثق عنه ثلاث قضايا رئيسية، القضية الأولى تتعلق بدوافع الهجرة الدولية، القضية الثانية تركز على متخذ قرار الهجرة أي الجهة المسؤولة عن الهجرة فرداً كانت أو جماعة، أمّا القضية الثالثة فتتعلق بالشكل القانوني للمهاجر عبر الحدود الدولية؛ أوهذا ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (24): مثلث نمطية الهجرة



المصدر: سليمان القدسي، واقع الهجرة الدولية ودوافعها، العربية للعلوم وآخرون ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي) ، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت،2007، ص 324.

من خلال الشكل أعلاه تعد الهجرة ظاهرة إنسانية، اقتصادية، اجتماعية، وسياسية في آن واحد؛ فهي إنسانية لأنها تخص الإنسان ذاته وتتعلق بأقاربه وأفراد أسرته الذين يهاجرون معه، أو يستخلفهم وراءه، أو أولئك الذين يسعى للحاق بحم في بلد المهجر، فالهجرة في الأساس سلوك إنساني بحت يقوم به الإنسان كفرد واحد، أو كعضو في أسرة أو ضمن شبكات دينية أو ذات طابع سياسي معين، اختياراً أو إلزاماً؛ وهي ظاهرة اقتصادية لأنه عادة ما يكون أحد دوافعها ظروف المعيشة التي تختلف من بلد المنشأ عن بلد الهجرة، حيث وفي الظروف العادية يسعى الشخص المهاجر نحو الرزق من خلال عمل ذاتي أو في عمل مأجور في إحدى منشآت البلد المستقبل؛ والهجرة ظاهرة اجتماعية لأنها تتأثر بعوامل شتى، ويترتب عنها متغيرات اجتماعية مختلفة، كاكتساب مهارات وإتقان لغات وقيم وعادات جديدة قد تتوافق أو تتعارض مع ما نشأ عليه المهاجر في بلده الأصلي؛ وهي ظاهرة سياسية ودينية لأنه كثيراً ما يترتب عن التعصب الديني اضطهاد أقليات دينية، مما يجبرها

¹⁻ سليمان القدسي، واقع الهجرة الدولية ودوافعها، العربية للعلوم وآخرون ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي) ،الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت،2007، ص 324.

الفصل الثاني _____ المستدامة

على الهجرة خارج موطنها، كما أن الأحداث السياسية وما يترتب عنها من نزاعات مسلحة تشكل أحد أهم مصادر الهجرة الدولية كما هو الحال في بلدان ما أصبح يعرف ببلدان الربيع العربي؛ والهجرة ظاهرة قانونية لأنها ترتبط بانتقال أفراد من دولة ذات نظام سياسي وقانوني معين إلى دولة أخرى تختلف عنها في إطارها السياسي وقوانينها المنظمة للأسرة وحرية الانتقال عبر حدودها الدولية وكذا القوانين المنظمة لسوق العمل، الإقامة والجنسية وغيرها، حيث أن الأنظمة والإجراءات والقوانين هي التي تحدد في نهاية المطاف تيارات الهجرة وأنواعها وأحجامها عن طريق التحكم بحركة الانتقال؛ كما أن الهجرة الدولية غالباً ما يترتب عنها مستحقات وتعويضات مالية تكون محوراً للخلاف السياسي بين دول المنشأ والوفادة، كما تنطوي الهجرة على بعد تعليمي وصحى لما ينقله المهاجرون 1 معهم من أنماط صحية ومستويات تعليمية تؤثر على الوضع التعليمي والصحى في بلد الوفادة. 1 إذ يعد المهاجر كل شخص يغير بلد إقامته الذي يعيش فيه (المنشأ) إلى بلد آخر (الوفادة)، حيث 2 تستثنى حالات السفر المؤقت لأغراض الترفيه، العطلة، الأعمال التجارية، العلاج الطبي والحج. 2. الأنظمة الإحصائية للهجرة: هناك نقص كبير في البيانات والإحصائيات المتعلقة بالهجرة، إن على مستوى الهيآت الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو على المستوى القطري، حيث أن دول المنشأ لا تظهر عادة بيانات عن المهاجرين منها (Emigrants)، ولكن يتم حصرهم في دول الوفادة على اعتبار أنهم مهاجرون داخلون إليها (Immigrants)، وغالباً ما تكون البيانات في شكل أرصدة (Stocks) وليس في شكل تيارات (Flows)، الأمر الذي يصعّب التيقن من دقة أعداد المهاجرين؛ كما أن هناك تفاوت في أنظمة الدول من حيث التعريف الإحصائي للمهاجرين، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول الأوروبية واليابان بإصدار إحصاءات تتعلق بالأفراد الأجانب (Foreign Nationals)، بينما تصدر دول أخرى كأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية إحصاءات عن

- الأفراد الذين ولدوا في الخارج ويحملون جنسيات دول أجنبية؟

- الأفراد المولودون في الخارج ولكنهم يحملون جنسية البلد الذي يتواجدون فيه؛

والتنمية OCDE بإتباع منهج إحصائي يقوم بتصنيف الأفراد في دولة ما إلى: 3

- الأفراد المولودون داخل الدولة المتواجدين فيها، ولكنهم أجانب؛
 - الأفراد المولودون في داخل البلد وينتمون إلى جنسيتها.

الأشخاص المولودين في بلدان أجنبية (Foreign Born)، ومن ثم قامت بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي

¹- المرجع نفسه، ص 325.

² - Mohamed Saïd Musette, Algérie : Migration, marché de travail et développement, projet de recherche : Faire des migrations un facteur de développement : une étude sur l'Afrique de nord et l'Afrique de l'ouest, OIT, 2010, P22.

 $^{^{3}}$ سليمان القدسي، مرجع سابق، ص ص 3

تُلقي هذه الاختلافات التعريفية ظلالاً من الشك حول الأعداد الحقيقية للمهاجرين، خاصة وأن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر كل من يولد على أراضيها مواطناً، وإن كان أبواه وأجداده قد ولدوا في الخارج ويتبعون جنسية دولة أخرى، وما يزيد الأمر التباساً تباين قوانين التجنيس فيما بين الدول المختلفة من جهة، وعبر الزمن في داخل الدولة الواحدة من جهة أخرى، ومن ثم فهذا التباين الحاصل عبر الزمان والمكان، يزيد من حالة عدم التأكد حول الإحصاءات التي تشمل أعداد المهاجرين ومعدلات تزايدهم بين وقت وآخر.

3. دوافع الهجرة: هناك متغيرات كثيرة تؤثر على قرارات الهجرة الدولية، حيث تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم هذه المتغيرات، غير أن للعوامل غير الاقتصادية تأثير كبير أيضاً على حجم ونوع ومصادر الهجرة، وكذا تباين توزيعها بين دول المنشأ والوفادة، حيث يمكن تلخيص أهم تلك العوامل إلى: 1

أ. العوامل غير الاقتصادية:

- درجة قرب أو بعد المسافة الجغرافية بين بلد المنشأ والوفادة؛
 - العادات والتقاليد والعلاقات التاريخية بين هذه البلدان؛
 - وجود رصيد سابق من المهاجرين في بلدان الوفادة؛
- مدى توافر وسائل الاتصالات والمواصلات، وسرعة انتقال المعلومات؛
 - تباين الهيكل الديمغرافي للسكان بين بلدان المنشأ والوفادة؛
- العدالة الاجتماعية، ودرجة سيادة القانون على الجميع بما يحد من انتشار المحسوبية والرشوة في دول المنشأ والوفادة.

ب. العوامل الاقتصادية:

- درجة اختلاف متوسطات الدخول، والتوزيع المهني والقطاعي بين بلدان المنشأ والوفادة؛
 - تباين معدلات الأجور والبطالة بين فئتي البلدين؟
 - مدى الفجوة في عدالة توزيع الدخل الشخصي أو الأسري في فئتي البلدين؟
 - تباين إنتاج الخدمات الحكومية، السلع العامة، الضرائب والإعانات؛
 - مدى توافر السلع والخدمات، المواصلات واتجاهات الأسعار فيما بين فئتي البلدين.

كثيراً ما تلعب العوامل الاقتصادية الدور الأساسي في اتخاذ قرار الهجرة، أين تقدر بعض الدراسات أن حوالي %90 من الهجرة الدولية تتحقق بتأثير عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، حيث يعتبر الفارق المتوقع للأجر من

¹⁻ المرجع نفسه، ص ص 326-327.

الفصل الثاني ______ سياسات التشغيل والتنمية المستدامة الفصل الثاني ______ فري الفصل الثانية للفارق الأجري المها، فحسب نظرية ميشال تودارو (M.Todaro)، فإن المقارنة تنحصر في المحصل النهائية للفارق الأجري المعادلة التالية: 1 قرار الهجرة = [الأجر $_{(e)} \times _{(e)} \times _{(e)}]$ المتوقع حسب المعادلة التالية: 1

حيث أن: (الأجر (و)) و (الأجر (م)) ترمز للأجر في دول الوفادة والمنشأ على التوالي، (ح (و)) و (ح (م)) هي احتمال الحصول على وظيفة في بلد الوفادة والمنشأ على التوالي، فإذا كان الفرق الظاهر بين مستوى الأجور هو 1000 دولار شهريا مثلاً، وجب أن يعدل هذا الفرق بأخذ احتمال الحصول على وظيفة في دولة الوفادة ودولة المنشأ بعين الاعتبار، وهو احتمال تتراوح قيمته العددية بين الصفر والواحد الصحيح، مما يجعل قرار الهجرة احتمالياً، لأنه لا يتوقف على الفارق الظاهر في مستوى الأجور فقط، بل على احتمال الحصول على وظيفة أيضاً؛ كما أن الفارق المتوقع للأجر يجب أن يبلغ حداً معيناً يمكن المهاجر من العيش الكريم، مع الأخذ بعين الاعتبار فوارق معدلات التضخم للسلع الأساسية كالسكن والمأكل وخلافه، بغية بلوغ حجم معين من المدخرات من أجل تحويلها إلى أفراد أسرته في بلد المنشأ.

4. أثار سياسات التشغيل على الهجرة الدولية: لسياسات التشغيل المتبعة سواء في دولة المنشأ أو دولة الوفادة، تأثير على كل من قرار الهجرة وكذا التبعات الاقتصادية لعملية الهجرة، حيث:

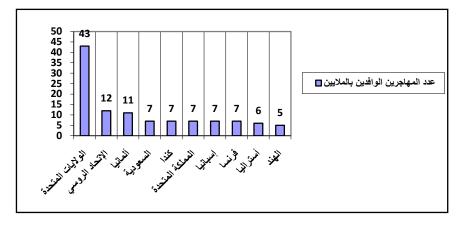
أ. تأثير سياسات التشغيل على قرار الهجرة: يتأثر قرار الهجرة بسياسات التشغيل في كل من بلد المنشأ وبلد الوفادة، حيث أنه كلما كانت سياسات التشغيل في بلد ما أكثر فعالية من بلد آخر فإنه سوف يكون بلد جذب للمهاجرين كون أن دوافع الهجرة تصبح متاحة، ومم أهمها توفر فرص العمل؛ حيث كثيرا ما تستخدم السياسات الايجابية لسوق العمل في بلدان الوفادة لتكملة السياسات السلبية، ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) مثلاً، يخصص جزء كبير من الميزانية للأدوات السلبية مثل إعانات البطالة والمعاش المبكر وإعانات الإعاقة، والتي تمثل عنصر إغراء للمهاجرين، الذين يسعون للاستفادة منها، كونها توفر دخلاً مضموناً يحقق لهم العيش الكريم، مقارنة بما كانوا سيحققونه في بلدهم المنشأ.

حيث أنه وحسب آخر التقارير الصادرة عن البنك الدولي، فإن أكبر عشر (10) بلدان مستقبلة ومصدرة للمهاجرين لعام 2010، موضح في الشكليين المواليين:

_

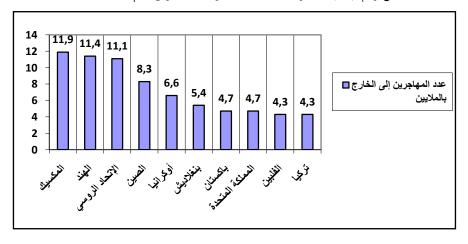
^{1 -} Michael Todaro, International Migration in Developing countries: A Survey, Consulting in : https://www.aeaweb.org/aer/top20/60.1.126-142.pdf, date : 15/04/2013.

الشكل رقم (25): أكبر البلدان المستقبلة للمهاجرين الوافدين لعام 2010



المصدر: البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2011، الإصدار الثاني، ص 13، شوهد يوم: www.worldbank.org/migration, على الرابط: www.worldbank.org/migration, www.worldbank.org/migration, www.worldbank.org/migration, www.worldbank.org/migration, www.worldbank.org/migration, www.worldbank.org/migration, www.worldbank.org/migration)

الشكل رقم (26): أكبر البلدان المصدرة للمهاجرين لعام 2010



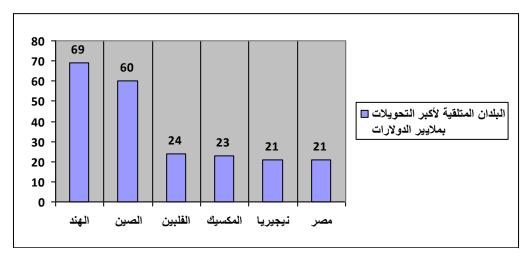
المصدر: المرجع نفسه، ص 15.

ب. تأثير سياسات التشغيل على التبعات الاقتصادية لعملية الهجرة:

-أسواق العمل: إن سياسات التشغيل بدول الوفادة، تعمل على تنشيط سوق العمل الذي يشجع على قرار المحرة إليها، غير أنما في نفس الوقت تشكل ضغوطات على هذه الدول فيما يخص توفير مناصب شغل لمواطنيها (السكان الأصليين) في ظل توافد يد عاملة ماهرة ورخيصة، الأمر الذي يؤثر على معدلات المشاركة للقوى العاملة الوطنية والتي قد لا تستطيع أن تجاري العمالة الوافدة من حيث مستويات الأجور أو ساعات العمل أو خلافه (كأعمال النظافة وأعمال شاقة أخرى) ؛ أما في دول المنشأ فقد ظهر أنه في حالة وجود بطالة سافرة أو مقنعة، فإن هجرة العمالة تخفف من حدة البطالة وتحدث أثراً إيجابياً على سوق العمل، إلا أن هجرة اليد العاملة الماهرة والمتكونة سوف يخلق نقصاً في عرض تلك المهارات يصعب التغلب عليه.

التحويلات الداخلية الدولية: لقد زادت تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية أكثر من أربعة أضعاف منذ عام 2000، وتذهب التقديرات إلى أن التحويلات على مستوى العالم بما فيها تلك التي تتدفق على البلدان مرتفعة الدخل وصلت إلى 529 مليار دولار في عام 2012 مقارنة به 132 مليار دولار في عام 2000؛ ويظهر أحدث تقرير للبنك الدولي عن الهجرة والتنمية أن تدفقات التحويلات المسجلة رسميا إلى البلدان النامية زادت 3.3% لتصل إلى نحو 401 مليار دولار في عام 2012، ومن المتوقع أن تنمو التحويلات إلى البلدان النامية في المتوسط سنويا بنسبة 8.8 % خلال الأعوام الثلاثة القادمة وقد تصل إلى 515 مليار دولار في عام 2015، والبلدان التي تلقت أكبر قدر من التحويلات المسجلة رسمياً لعام 2012 ممثلة في الشكل الموالي:

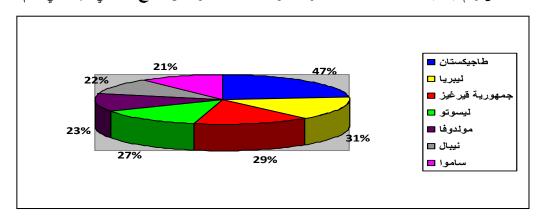
الشكل رقم (27): البلدان المتلقية لأكبر التحويلات لعام 2012



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات البنك الدولي، شوهد يوم: 2014/01/15، على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/04/19.

أما كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، فقد كانت البلدان التي تلقت أكبر قدر من التحويلات النقدية في عام 2011، موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (28): البلدان المتلقية لأكبر التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي لعام 2011

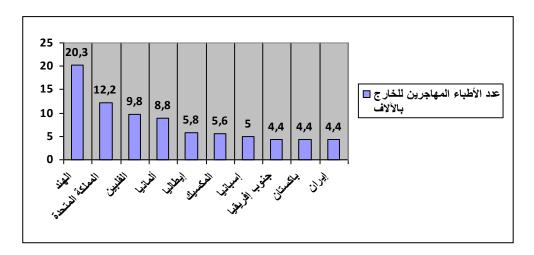


المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات البنك الدولي، شوهد يوم: 2014/01/15، على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/04/19.

ونظرا لأن الكثير من المهاجرين يرسلون أموالا وسلعا عن طريق أناس أو قنوات غير رسمية، فإن الحجم الحقيقي للتحويلات أكبر كثيرا من هذه الأرقام الرسمية ؛ حيث أن ارتفاع تكلفة إرسال أموال عبر القنوات الرسمية يشكل عقبة في طريق استغلال التحويلات في أغراض التنمية، إذ يبحث الناس عن قنوات غير رسمية بوصفها وسيلتهم المفضلة لإرسال أموالهم إلى الوطن. أين كان متوسط تكلفة إرسال تحويلات على مستوى العالم يبلغ 9% في الربع الأول من عام 2013 دونما تغير بوجه عام عن مستواها في عام 2012.

كما أشار هانز تيمر مدير مجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي، إلى أن دور التحويلات في المساعدة على انتشال الناس من براثن الفقر معروفا دائما، ولكن هناك أيضا شواهد وفيرة بأن الهجرة والتحويلات تساعد البلدان على تحقيق تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الأحرى للألفية، مثل توفير فرص الحصول على التعليم ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والرعاية الصحية.

- هجرة الكفاءات العلمية: إن هجرة الكفاءات العلمية تحرم بلدان المنشأ من مورد نادر، وتخلق فراغاً يصعب سده وتمدر موارد عامة وخاصة، بذلت في تعليم أبناء هذه البلدان، ليصبحوا بعد الهجرة أدوات بناء في بلدان الوفادة، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستخدم سياسات انتقائية منحازة نحو الكفاءات العلمية، إذ تشكل هجرة الأطباء مثالاً يوضح الآثار غير الحميدة التي تعاني منها البلدان النامية على وجه الخصوص، والشكل الموالي يوضح ذلك:



المصدر: البنك الدولي، مرجع سابق، ص 18.

¹ - http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/04/19, Consulté le : 15/01/2014

يعد مؤتمر ريو +20، نقطة تحول عرفها العالم في تحديد الأولويات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أين ركز على مفهوم الاقتصاد الأخضر والتشغيل الأخضر باعتبارها التحدي الذي سيواجه العالم في المستقبل؛ من خلال توفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم بأمن وسلام بعيدا عن ويلات المجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتحددة التي لا تلحق أضررارا بالبيئة وصحة الإنسان.

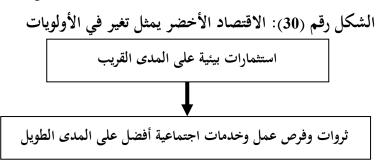
الفرع الأول: دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة، تحافظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تعدد الصحة والحياة بصورة عامة لما ينجم عنها من كوارث طبيعية مختلفة، والسعي للحد من آثار الفقر الآخذة بالزيادة في الكثير من البلدان.

1. مفهوم الاقتصاد الأخضر: يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية"؛ وأهم ما يميزه بأنه: 1

- اقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزدادا كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية؛
- النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث؛
 - الزيادة من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي. معنى أن الغاية من الاقتصاد الأخضر ليست بجديدة وهي التنمية المستدامة، بل هناك تغير في الأولويات والشكل الموالى يوضح ذلك:

¹⁻ منيرة سلامي، منى مسغوني، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومى: 22-23 نوفمبر 2011، ص 185.



المصدر: رلي مجدلاني، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2010، ص03.

- طهور فكرة الاقتصاد الأخضر: أطلقت منظومة الأمم المتحدة في عام 2008 مبادرة الاقتصاد الأحضر ضمن المبادرات التي تسعى لمواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة التي أثرت على المجتمع الدولي وأهمها: 1
- الأزمة المالية: والتي اجتاحت العالم عام 2007 والتي تعتبر أسوا أزمة مالية منذ "الكساد الكبير"، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد انعكست الآثار المترتبة عنها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم، إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات، وضغوط على الصناديق السيادية، وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.
- الأزمة الغذائية: ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008 و2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجم عن زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.
- أزمة المناخ: برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ، والتكيف والتخفيف من أثارها.

وفي إطار مواجهة الأزمات العالمية السابقة ذكرها، تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر في بداية انطلاقاته في العام 2008 وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا، حيث تضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية، كما توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في أطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

3. مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة: تتوافق الآراء حاليًا حول حصائص الاقتصاد الأخضر، ويتسع التوافق على عناصره الرئيسية، وتشمل هذه العناصر مجوعة كاملة من الوسائل والأدوات المتاحة لصانعي السياسات، مثل فرض الضرائب والوسوم، وإلغاء الإعانات المضرة بالبيئة، ووضع المعايير

^{1 -} المرجع نفسه، ص186.

والأنظمة، وتوفير التعليم وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات، وتطوير المعرفة، وبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتقييمها، وتحسين التخطيط والحلاع؛ ¹ بمعنى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يرتكز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكّل الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة، والشكل الموالي يوضح هذه المقاربة:

الشكل رقم (31): عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر

المصدر: المرجع نفسه، ص 04.

وفي هذا السياق، من المفيد التفكير في مسارين للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وهذان المساران هلم المساريع الخضراء الذي يشمل إطلاق مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية في المرحلة الأولى من تصميم المشروع ثم في جميع مراحل تنفيذه ورصده وتقييمه؟

- إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك و/أو تصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي؛ وهذان المساران متكاملان ومترابطان.

حيث يمكن دعمهما بسلسلة من السياسات والبرامج الحكومية التي تشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة، وتضمن التزام الجهات المعنية في المنطقة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر .وفي الجدول الموالي أمثلة عن الإجراءات الممكنة في المسارين:

_

¹⁻ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، نيويورك،2011 ، ص20.

إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك	إطلاق المشاريع الخضراء
إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال	إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على
تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء.	أنشطة خضراء جديدة.
-تشجيع النقل المستدام؛	-تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع
-تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء؛	والخدمات البيئية؛
-تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء؛	الطاقة المتجددة وتوزيعها؛
-تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه	-تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة
وتوزيعها؛	البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى
-تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة.	الإقليمي؛
المنافع المتوقعة	-تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب.
-الحد من انبعاثات الكربون؛	المنافع المتوقعة
-تحسين النقل العام؛	-تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون؟
-تخفيض الشح المائي؛	-إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي؛
-تحسين الأمن الغذائي؛	-إيجاد فرص عمل جديدة؛
-تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل؛	-إيجاد مصادر جديدة للدخل؛
-الحد من تدهور الأراضي والتصحر.	-تشغيل الشباب في قطاعات جديدة.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، نيويورك،2011 ، ص20.

كما تدعم مبادرات الاقتصاد الأخضر الإجراءات المستدامة على صعيد الاستهلاك والإنتاج .ويجب أن تبدل جهود لضمان الاتساق العالمي والإقليمي والوطني بين إستراتيجيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من جهة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في إطار التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك مثلا من خلال التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

4. **القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر**: هناك العديد من القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر، غير أنّ أهمها موضحة في الشكل الموالى:

• طاقة الشمس والرياح، الوقود الحيوي	الطاقة البديلة
• مواد صديقة للبيئة، ضبط /تخفيض استهلاك الطاقة والمياه	الأبنية الخضراء
• سيارات تعمل جزئياً على الكهرباء، نقل عام	النقل المستدام
• اعادة استخدام المياه، جمع مياه الأمطار	إدارة المياه
• إعادة التدوير، معالجة النفايات السامة	إدارة النفايات
• زراعة عضوية، إعادة تشجير،	إدارة الأراضي

المصدر: رلي مجدلاني، مرجع سابق، ص 07.

الفرع الثاني: التشغيل الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

لقد أصبح التشغيل الأخضر كأحد مقاربات الاقتصاد الأخضر الذي يرتكز مفهومه على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث لا يوجد مفهوم نحائي وموحد للتشغيل الأخضر الذي يعتمد على الانتقال واستحداث وظائف خضراء، فحتى اللون الأخضر يوجد فيه تدرج وظلال مختلفة، غير أن هذا المفهوم يرتكز على استحداث فرص عمل خضراء ولائقة، أي إدماج الفوائد البيئية بمواجس العمل التقليدية، مثل الأجور وسلامة العمل والحماية الاجتماعية والصحة وحقوق العمال، وتحديد السياسيات الرامية إلى الترويج لهذا النوع من الوظائف ، مع استحداث نموذج تنموي جديد يكون أكثر شمولية ومساواة وعدالة واستدامة من الناحية البيئية.

1. تعريف التشغيل الأخضر:

أ. التشغيل الأحضر يعني تلك الوظائف الخضراء التي تقلل من الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية، لتجعله في نهاية المطاف عند مستوى مقبول، وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر كلاً من الوظائف التي تساعد على حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والحد من استهلاك الطاقة والمواد الخام والماء من حلال

120

 $^{^{-1}}$ رلى مجدلاني، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2010 ، 05 ، $^{-1}$

الفصل الثاني ______ المستدامة

استراتيجيات عالية الكفاءة للحد من انبعاثات الكربون في الاقتصاد، وتقليل أو منع تشكيل جميع أشكال النفايات والتلوث. 1

- ب. التشغيل الأخضر يعني تلك الوظائف التي تساعد على:²
- حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والحد من التدهور البيئي؛
 - تخفيض الطاقة والمواد واستراتيجيات التحسين استخدام المياه؟
- خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وجعل الاقتصاد خالِ من الكربون؟
 - تقليل أو تجنب النفايات والتلوث؟
 - توليد ما يسمى المنتجات الخضراء.

ج. يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE الوظائف الخضراء على أنها تلك الوظائف الموجودة في قطاع الفلاحة، الضناعة، الخدمات والإدارة، والتي تعمل على الحفاظ أو تأهيل نوعية البيئة. 3

د. تعرف منظمة العمل الدولية OIT الوظائف الخضراء على أنها عمل لائق من شأنه أن يخفف من آثار نشاط الشركات والقطاعات الاقتصادية على البيئة وخفضها إلى مستويات مستدامة، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأولية، تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاث الغازات الدفيئة، تخفيض و /أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، حماية وإصلاح النُظُم البيئية والتنوع البيولوجي. 4

ه. كما أعطى تقرير عام 2008 المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE ومنظمة العمل الدولية OIT والمنظمة الدولية لأصحاب العمل OIE، تعريفاً عاماً للوظيفة الخضراء على والمنظمة الدولية لأصحاب العمل العمل العمل الدولي لنقابات العمال العمل الوظيفة الخضراء على أنها أي وظيفة لائقة، تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة أو استرجاعها، سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو الإدارة، وهذه الوظائف من الناحية العملية: 5

-تخفض استهلاك الطاقة والمواد الخام؟

-تحد من انبعاثات غازات الدفيئة؟

121

¹ - OIT, Emplois Verts: Faits et chiffres, BIT, Septembre 2008, sur le site: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_098485.pdf, Consulté le: 25/12/2013

²- Bureau des activités pour les travailleurs (ACTRAV), OIT, Emplois verts: vers le travail décent dans un monde durable à faibles émissions de carbone, Formation pour le Renforcement des capacités des membres des comités Jeunesse sur la crise de l'emploi des jeunes en Afrique, Centre de Turin, Italy, du :26-30 août 2013, sur le site : http://actrav-courses.itcilo.org, Consulté le : 15/02/2014

³ - PNUE, Emplois verts : Pour un travail décent dans un monde durable à faible émissions de Carbonne, sur le site : http://www.sustainlabour.org/IMG/pdf/hortense palmier emplois verts.pdf, Consulté le : 27/08/2013.

⁴ - Département des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi, Op CIT, P 82.

⁵⁻ مؤتمر العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، الدورة 102، ط1، المكتب الدولي للعمل، 2013، ص

- -تقلل النفايات والتلوث؛
- -تحمي النظم الإيكولوجية وتسترجعها؟
- -تمكِّن المنشآت والمحتمعات المحلية من التكيف مع تغير المناخ.

ومن ثم فالتشغيل الأخضر هو كل عمل لائق، يترتب عليه خلق أو تأهيل وظائف في جميع القطاعات الاقتصادية والإدارات، بحيث تساهم في الحفاظ و/أو استرجاع نوعية البيئة، من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

- 2. مصادر الوظائف الخضراء: إن عملية الانتقال من النمط الاقتصادي الحالي إلى نمط الاقتصاد الأخضر، سيترتب عليه تأثير مباشر في نوع الوظائف، وتحولها إلى وظائف خضراء، وهذا من خلال أربعة طرق على الأقل، وهي:
- -إنشاء وظائف إضافية: على سبيل المثال تطوير عمليات لمعدات مكافحة التلوث أضاف الإنتاج القائمة؛ -استبدال بعض الوظائف: خاصة في ظل التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتحددة، أو الطمر والحرق مع إعادة تدوير النفايات؛
 - -حذف بعض الوظائف بشكل دائم: كما هو الحال بالنسبة للوظائف في صناعة التعليب والتغليف، والتي أزيلت أو حظرت وتوقف إنتاجها، بسبب قوانين السلامة الصحية والتشريعات البيئية؛
- تحويل العديد من المهن الموجودة مثل السباكين، الكهربائيين، عمال المعادن وعمال البناء، وإعادة تعريفها وفقا لتخضير المؤهلات، وأساليب العمل التي تخدم البيئة، وهذا بإدخال مفاهيم أبعاد التنمية المستدامة في مناهج التكوين، التدريب، والتعليم.
 - 3. تحديات التشغيل الأخضر: هناك تحديان أساسيان يواجهان تفعيل مفهوم التشغيل الأخضر وهما:

أ. التحدي البيئي

- الكوارث المتعلقة بالمناخ: هناك أكثر من 262 مليون شخص تتأثروا بين عامي 2000 و2004؛
- نقص المياه: من المتوقع أن يعاني 1.8 مليار شخص من ندرة المياه العذبة بحلول عام 2025، معظمهم في آسيا وأفريقيا؟
- اللاجئون بسبب الاضطرابات البيئية: 50 مليون شخص يمكن أن يصبحوا لاجئين بسبب تغير المناخ في السنوات المقبلة؛
- النزوح الناجم عن الفيضانات: سيتعرض نحو 330 مليون شخص لهذه الظاهرة على نحو متزايد في المناطق الساحلية، السهول الفيضية للأنهار والدول الجزرية الصغيرة؛

الفصل الثاني _____ المستدامة

- نقص الغذاء وسوء التغذية: فهي تؤثر اليوم على 180 مليون شخص وسوف تمدد نحو 600 مليون شخص بحلول عام 2080؛
 - التلوث خاصة الهوائي منه: يتسبب كل عام في جميع أنحاء العالم بموت 2 مليون شخص قبل الأوان؛
- فقدان التنوع البيولوجي: سيعرف هذا القرن انقراض حوالي 30% من جميع أنواع الثدييات والطيور والأنواع البرمائية.

ب. تحدي العمل اللائق

- العمال الفقراء: أين يوجد 1.3 مليار شخص في العالم لا يكسبون ما يكفي من المال لرفع أنفسهم وأسرهم فوق خط الفقر 2 دولار يوميا، وهو ما يمثل نسبة 43% من اليد العاملة العالمة؛
 - العاطلون عن العمل: هناك أكثر من 190 مليون في جميع أنحاء العالم؛
- الشباب الباحثين عن العمل: هناك أكثر من 500 مليون باحث عن فرصة عمل جديدة خلال السنوات العشر القادمة؛
 - انعدام الأمن والتأمين الصحي: 5.3 مليار شخص لا يحصلون على الضمان الاجتماعي؟
- الحصول على الطاقة: 1.6 مليار شخص لا يستطيعون الحصول على الطاقة الحديثة (تقريبا شخص من كل أربعة)؛
- المسكن المناسب: هناك مليار من سكان الأحياء الفقيرة يعيشون في أحياء لا تتوفر على الخدمات الأساسية ومياه الشرب والصرف الصحى.
- 4. التشغيل الأخضر والعمل اللائق: من حلال تعريف التشغيل الأحضر، فإن الوظائف الخضراء يجب ألا تكون خضراء فحسب بل لائقة أيضاً، أي وظائف منتجة وتوفر مداخيل وحماية اجتماعية كافية وتحترم حقوق العمال وتمكنهم من المشاكة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على حياقم، حيث أنه من خلال الواقع العملي ثبت أنه ليس بالضرورة أن تكون كل وظيفة خضراء لائقة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالى:

٨	وظائف خضراء وغير لائقة	وظائف خضراء ولائقة
	أمثلة:	أمثلة:
	-إعادة تدوير النفايات الإلكترونية دون حماية صحية كافية	-العمال الممثلون نقابيا في قطاع الطاقة الشمسية والرياح
	- تركيب الألواح الشمسية بأجور زهيدة	-مهندس في البيئة
_	- استغلال العمال في الزراعات المستخدمة في صناعة	-عمال النقل العام بأجور جيدة
<u>ع: ا</u>	الوقود الحيوي	
<u>.4</u>	وظائف غير خضراء وغير لائقة	وظائف لائقة وغير خضراء
	أمثلة:	أمثلة:
	استخراج الفحم الحجري بدون معدات السلامة	-العمال الممثلون نقابيا في قطاع صناعة السيارات
	-العاملات في صناعة قطف الورود	-طيار في الخطوط الجوية
	-عمال المسالخ	-مهندس في الكيمياء

العمل اللائق

Source : Bureau des activités pour les travailleurs (ACTRAV), OIT, Emplois verts: vers le travail décent dans un monde durable à faibles émissions de carbone, Formation pour le Renforcement des capacités des membres des comités Jeunesse sur la crise de l'emploi des jeunes en Afrique, Centre de Turin, Italy, du :26-30 août 2013, sur le site : http://actrav-courses.itcilo.org, Consulté le : 15/02/2014

وهكذا يهتبر التشغيل الأخضر حلاً لمشكلة التغير المناخي والتدهور البيئي، لأنه يهمل على التنسيق بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستويات انبعاث الغازات الدفيئة، وتحسين البيئة الطبيعية من خلال استحداث وظائف لائقة للسكان أي أن الهدف رقم (01) "الحد من الفقر" والهدف رقم (07) "الاستدامة البيئية" ضمن أهداف الألفية الثالثة للتنمية، هما هدفلن متكاملان.

لسياسات التشغيل أثار على أبعاد التنمية المستدامة، حيث أنه في حالة فشل صانعي السياسات، خاصة لدى الدول المتقدمة، في التعامل مع أزمات التوظيف من خلال وضع سياسات تشغيل فعالة، وفي منع ضائقة أزمة الديون السيادية، ومنع تفاقم الهشاشة في القطاع المصرفي، سيؤدي كل ذلك إلى الدفع بالاقتصاد الدولي إلى مرحلة أخرى من اللؤود، ما يعني ضمنيا حدوث انخفاض في متوسط دخل الفرد على مستوى العالم؛ كما انه على الحكومات الاختيار بين تقليص معدلات البطالة ورفع معدلات التضخم في الأجل القصير، الأمر الذي يدفعها إلى اعتماد سياسات تشغيل تساهم في تنشيط سوق العمل للحد من البطالة وتقليصها من جهة، وكذا تحريك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال رفع إنتاجية العمل في قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالصناعة والفلاحة للحد من تغيرات الأسعار فيها، وكذا تعزيز الحوار الاجتماعي بين الفاعلين في سوق العمل، للحد من زيادة الأجور غير المصحوبة بزيادة في الإنتاج، مما يبقي على معدلات تضخم مقبولة، لا تضر باقتصادها الوطني ولا بالقدرة الشرائية الموطنيها من جهة أخرى.

إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما ونوعا، ما يحقق تقليص حجم البطالة والتخفيف من حدة الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع؛ كما أنحا تؤثر على قرار الهجرة، ففي دول الوفادة تعمل على تنشيط سوق العمل الذي يشجع على قرار الهجرة إليها، غير أنحا في نفس الوقت تشكل ضغوطات على هذه الدول فيما يخص توفير مناصب شغل لمواطنيها في ظل توافد يد عاملة ماهرة ورخيصة، الأمر الذي يؤثر على معدلات المشاركة للقوى العاملة الوطنية والتي قد لا تستطيع أن تجاري العمالة الوافدة من حيث مستويات الأجور أو ساعات العمل. كما أن تحقيق التشغيل الأخضر يعد حلاً لمشكلة التغير المناخي والتدهور البيئي، لأنه يجمل على التنسيق بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستويات انبعاث الغازات الدفيئة، وتحسين البيئة الطبيعية من خلال استحداث وظائف لائقة للسكان أي أن الهدف رقم (10) "الحد من الفقر" والهدف رقم (70) "الاستدامة البيئية" ضمن أهداف الألفية الثائلة للتنمية، هما هدفلك متكاملان.

الغدل الأوّل: مدخل عام للبطالة وسياسات التشغيل

الغدل الثاني: سياسات التشغيل والتنمية المستدامة

الغطل الثالث: سياسات التشغيل والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الغترة 2001–2012

الخاتمة العامة

الغمارس

چائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1. أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 2. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
 - 3. السعيد بريبش، الاقتصاد الكلى، نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم، عنابة، 2007.
 - 4. روناد ايرفمبرج، روبروت سميث، تعريب الدكتور فريد بشير الطاهر، مراجعة الدكتور محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.
- 5. زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية (إنكليزي، فرنسي، عربي)، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994.
 - 6. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية في التحليل الاقتصادي الكلى، OPU، الجزائر، 1994.
 - 7. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة)، الكويت، 1994.
 - 8. سامى خليل، نظرية الاقتصاد الكلى، الكتاب الثاني (نظريات الاقتصاد الكلى الحديثة)، الكويت، 1994.
 - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 10. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
 - 11. على عبد الوهاب نجا، البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
 - 12. محمد حسين العامري، ثقافة الفقر، دراسة في الان ويوبولوجيا الحضرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1980.
 - 13. محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.
 - 14. محمد شريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

- 15. مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، ط 1، عمان، 2009.
 - 16. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
 - 17. مريم احمد مصطفى، إحسان حفظى، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.
 - 18. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2005.
 - 19. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.
- 20. موسشيت دوجلاس، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- 21. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
 - 22. نزار سعد الدين عيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2007.
 - 23. نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 24. أحمد خير، تطور التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
 - 25. حميدة رابح، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدام، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه في إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- 26. رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 2010-2010، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ENSSEA ، الجزائر، 2012/2011.
 - 27. رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2011.
- 28. رشيد شباح، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

- 29. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 30. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
 - 31. عبد القادر بلعربي، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 32. عيسى آيت عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وأفاق اقتصادية واحتماعية)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03. 2010.
- 33. فارس شلالي ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادية، تخصص: اقتصاد اقتصاد تحصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005/2004.
 - 34. محمد أدرويش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005.
 - 35. محمد أدريوش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- 36. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.
- 37. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009.
 - 38. ملاك قارة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
- 39. مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

- 40. مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
- 41. نادية حصروري، تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحايل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.
- 42. نوال بن فايزة ، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009-2008.
 - 43. يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراة في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جويلية 2007.

التقارير والمؤتمرات:

- 44. إتحاد الغرف الصناعية السوداني، الموارد البشريق، تشريعات العمل والتنمية الصناعية السودانية، المؤتمر القومي للصناعة السودانية تحت شعار (من أجل تنمية صناعية شاملة)، الخرطوم ، مارس 2010، شوهد يوم:
 - 2013/05/22 على الرابط: http://www.sudanindustry.org/pdf/Conference22.pdf على الرابط:
 - 45. الأمم المتحدة، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010.
- 46. البنك الدولي، من أجل مساندة أصحاب الأعمال، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي .http://www.doingbusiness.org
 - 47. الديوان الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول استخدام الوقت في الجزائر 2012، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 48. الديوان الوطني للإحصاء، مسح جوان 2000، معطيات إحصائية رقم: 330، شوهد يوم: 2014/01/29 على الرابط: www.ons.dz
- 49. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غرب آسيا (منظور اجتماعي)، الأمم المتحدة، 1997.
- 50. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا محاولة لبناء قاعدة البيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، 2003.
 - 51. المكتب الدولي للعمل، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 103، جنيف، 2014. شوهد يوم: 2014/03/21 على الرابط: http://www.ilo.org
 - 52. المكتب الدولي للعمل، حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية، تقرير المدير العام (التقرير ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة مائة، جنيف، 2011، شوهد يوم: 2014/03/21 على الرابط: http://www.ilo.org

- 53. المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، المؤسسات والسياسات الضرورية لإدارة سوق العمل بطريقة عادلة وفعالة في المنطقة العربية، المكتب الدولي للعمل، 2008.
 - 54. المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، تقرير الفقر الريفي لسنة 2011، روما، 06 ديسمبر 2010.
 - 55. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 2009.
- 56. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، الكويت، 2010.
- 57. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، برنامج الاستثمارات العمومية، شوهد يوم: 2014/01/15، على الرابط: http://www.andi.dz
- 58. تقرير الأمم المتحدة حول ريو + 20 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريودي جانيرو، البرازيل، 2012، شوهد يوم: 2014/04/03، على الرابط: www.UNCSD2012.org
 - 59. تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، الملحق الإحصائي.

ومحدداته، الأمم المتحدة، 1997.

- 60. تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعنوان "تنفيذ نتائج مؤتمر ريو + 20 في أفريقيا"، أبديجان، 2013، شوهد يوم: http://www.uneca.org/sites/default/files/document_files/implementaion على الرابط: 61. جميل هلال ، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة: محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه
- 62. رلي مجدلاني، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2010.
- 63. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاقتصاد الأحضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، نيويورك،2011.
- 64. مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالجزائر، شوهد يوم: 2014/01/12، على الرابط: www.data.albankaldawli.org/indicator
 - 65. محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهنى في تشغيل الشباب، طرابلس، 11-13 جويلية 2005.
 - 66. محمد مطيع مؤيد، الاقتصاد غير المنظم من خلال أدبيات ومعايير العمل العربية، ورشة عمل حول: دور النقابات في حماية حقوق العمال في إطار الاقتصاد غير المنظم، مكتب العمل العربي، إدارة التنمية البشرية والتشغيل، دمشق، 08-13 جويلية 2006.

- 67. مؤتمر العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، الدورة 102، ط1، المكتب الدولي للعمل، 2013.
 - 68. وزارة البيئة وتميئة الإقليم، المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر، 2001.
 - 69. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر، شوهد يوم:

2013/03/17، على الرابط: http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/EMPLOI، على الرابط:

الملتقيات والدراسات:

- 70. الطيب الوافي، دور صندوق الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر: تجربة صندوق الزكاة الجزائري٪، الملتقى الدولى الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، أيام 27-28-29 جوان 2013.
- 71. باتر محمد على وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مرصد البيئة العربية، 2006، شوهد يوم: www.arabenvironment.net/arabic/archive/
- 72. ساعد بن فرحات، وداد عباس، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مدرسة الدكتوراه، جامعة سطيف1، يومي 11-11 مارس 2013.
- 73. سامي العوادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو، 19-23 سبتمبر 2005، شوهد يوم: http://training.itcilo.it/actrav/courses/2005/A5 00399 web/resource/AUADI/cours%20arabe-Turin.doc
- 74. سهام حرفوش وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08-07 أفريل 2008.
- 75. صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008.
- 76. عبد الرزاق فوزي، كاتية بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية،، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08-07 أفريل 2008.

77. عبد الله خبابة، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08-07 أفريل 2008.

78. عبد الله غانم، حمزة قيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16-15 نوفمبر 2011.

79. عبد المالك حداد، أي مستقبل للفقراء في الجزائر، شوهد يوم: 2012/08/17 على الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/60/075.htm

80. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومى 07-08 أفريل 2008.

81. ليلى قطاف، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مدرسة الدكتوراه، جامعة سطيف 1، يومي 11-11 مارس 2013.

82. مبارك بوعشة، التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008. 83. محمد بوهزازة، عمر بن سديراة، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08-07 أفريل 2008.

84. محمد عدنان وديع، سياسات التشغيل، المعهد العربي للتخطيط، شوهد يوم: 2012/09/26، على الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-6.pdf

85. مريم بنت زيدون، ظاهرة الفقر في العالم.. معضلة تنذر بالخطر، شوهد يوم: 2012/03/25 على الرابط: http://www.aljazeera.net/analysis

86. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل ، البرنامج التدريبي (حدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلى)، المركز الدولي للتدريب، منظمة العمل الدولية، 30 تشرين الثاني - 03 كانون الأول http://ladp.itcilo.org على الرابط: http://ladp.itcilo.org

87. منيرة سلامي، منى مسغوني، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي: 22-23 نوفمبر 2011.

88. وهاب نعمون، ساسية عناني، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري)، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

89. يحي سعيدي، عبد الحميد برحومة ، ظاهرة الفقر في العالم العربي : أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها ، شوهد يوم: 2013/01/15 على الرابط: http://www.kantakji.com/economics

الدوريات والمجلات:

90. الحسين شكراني، من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ربو +20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 63-64، 2013.

91. بلقاسم العباس، اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المحلد الخامس عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013.

92. حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 16، الكويت، أفريل 2003.

93. دينا ريان، الفقر هو انعدام الحيلة و انعدام القدرة على التعبير، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000.

94. رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 61-62، بيروت، 2013.

95. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.

96. سليمان القدسي، واقع الهجرة الدولية ودوافعها، العربية للعلوم وآخرون ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي) ،الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت، 2007.

- 97. عالية المهدي، ظاهرة البطالة: الأزمة والعلاج، الأكاديمية العربية للعلوم وآخرون ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي) ،الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت، 2007.
- 98. عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
 - 99. عبد الكريم البشير، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2009.
- 100. على بودلال، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائرية، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010)، محلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
- 101. عمار رواب، صباح غربي، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.

النصوص القانونية:

- - 103. المرسوم رقم 77/119 المؤرخ في 15 أوت 1977، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1977.
- 104. المرسوم رقم 81/02 المؤرخ في 17 جانفي 1981، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 03، الصادرة بتاريخ 20 جانفي 1981.
 - 105. المرسوم رقم 82/155 المؤرخ في 24 أفريل 1982، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 27 أفريل 1982.
- 106. المرسوم رقم 82/440 المؤرخ في 11 ديسمبر 1982، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 11 ديسمبر 1982.
- 107. القانون رقم 83/03، المؤرخ في 05 فيفري 1983، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 08 فيفري 1983.
- 108. القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 06،05. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
- 109. القانون رقم 01/20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
- 110. القانون رقم 03/01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 19 فيفيري 2003.
- 111. القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.

- 112. المرسوم التنفيذي رقم 03/290، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المادة رقم 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 54، المرسوم التنفيذي رقم 2001. الصادرة بتاريخ: 10 سبتمبر 2003.
 - 113. القانون رقم 04/03 المؤرخ في 23 جوان 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004.
- 114. القانون رقم 04/20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2004.
 - 115. القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.
 - 116. المرسوم التنفيذي رقم 10/71، المؤرخ في 31 جانفي 2010 الذي يحدد كيفيات تطبيق التخفيضات في حصة اشتراك أصحاب العمل، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 09، الصادرة بتاريخ: 03 فيفري 2010.
- 117. المرسوم الرئاسي رقم 10/236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 58، الصادرة بتاريخ 07 أكتوبر 2010. أكتوبر 2010.
- 118. المرسوم التنفيذي رقم 11/103، المؤرخ في 06 مارس 2011، المادة رقم 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ: 06 مارس 2011.
- 119. المرسوم التنفيذي رقم 13/253، المؤرخ في 02 جويلية 2013، المادة رقم 12، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37، المرسوم التنفيذي رقم 2013. الصادرة بتاريخ 07 جويلية 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres:

- 120. Azzouz Kerdoun, Environnement et développement durable (Enjeux et défis), Editions PUBLISUD, Paris, 2000.
- 121. Blanchard. Olivier et Cohen. Daniel, Macroéconomie, Pearson Education, 4^{ème} édition, France, 2007.
- 122. David Marsden, Marché du Travail : Limites sociales des nouvelles théories, Edition ECONOMICA, Paris, 1989.
- 123. Département des politiques de l'emploi (BIT), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi, Première édition, Genève, 2012.
- 124. EDWARD N. WOLFF, Poverty and Income Distribution, 02^{end} Edition, John wiley & son's ltd publication, UK, 2009.
- 125. Gilbert Abraham Frois, Introduction à la macro-économie contemporaine, Economica, Paris, 2005.
- 126. Michael Todaro, International Migration in Developing countries: A Survey, Consulting in: 15/04/2013, on the site: https://www.aeaweb.org/aer/top20/60.1.126-142.pdf.
- 127. Jean-Marie Deblonde, Développement durable : Une réponse à une crise globale, Ellipses édition marketing .S.A, Paris, 2011.

128. Thierry Tacheix, L'essentiel de la macroéconomie, Gualino, Paris, 2000.

Les rapports et les Conférences

- 129. Bureau de L'OIT Alger. Programme des emplois en Afrique, marche du travail en Algérie pour une politique nationale de l'emploi profil de pays, Alger, octobre 2003.
- 130. Bureau des activités pour les travailleurs (ACTRAV), OIT, Emplois verts: vers le travail décent dans un monde durable à faibles émissions de carbone, Formation pour le Renforcement des capacités des membres des comités Jeunesse sur la crise de l'emploi des jeunes en Afrique, Centre de Turin, Italy, du :26-30 août 2013, sur le site : http://actravcourses.itcilo.org, Consulté le : 15/02/2014.
- 131. Bureau international du Travail, la normalisation internationale du travail, nouvelle série 53, GENEVE, 1953.
- 132. Centre de développement de l'OCDE, L'Emploi informel dans les pays en développement, sur le lien :
- http://www.oecd.org/fr/social/reductiondelapauvreteetdeveloppementsocial/42529344.pdf, Consulté le: 11/08/2012.
- 133. Charte communale pour l'environnement et le développement durable 2001-2004, Mai 2001.
- 134. Dilip Ratha et Autres, Le Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois de fonds, $02^{\text{ème}}$ éditions, Banque Mondiale, 2011.
- 135. FIDH/LADDH/CFDA, La « mal-vie »: rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie, Mai 2010, P 20, sur le site : http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/dmag/dv/dmag20100928_04_fr.pdf, consulté le : 09/01/2014.
- 136. FMI, perspectives de l'économie mondiale (Croissance en ralenti, risques en hausse), septembre 2011.
- 137. i-Map MTM, volet migration et développement (Algérie), Juin 2012, p 07 ; sur le site : http://www.imap-migration.org, Consulté le : 05/06/2014.
- **138.** Johannes P. Jütting, Juan R. de Laiglesia, L'emploi informel dans les pays en développement, centre de développement de l'organisation de coopération et de développement économiques, OCDE, 2009.
- 139. L'office national des statistiques, Activité, Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2012, n° 651, Alger, Décembre 2013.
- 140. L'office national des statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, n°226, édition ONS, Algérie, 1995.
- 141. Observation Nationale De La Pauvreté & l'Exclusion Sociale, Rapport 2000, la Documentation Française, Paris 2000.

- 142. OIT, Emplois Verts: Faits et chiffres, BIT, Septembre 2008, sur le site: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_098485.pdf, Consulté le: 25/12/2013
- 143. ONS, Activité, Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2012, n° 651, Alger, Décembre 2013.
- 144. ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.
- 145. PNUD, Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, Economica, Paris, 1998.
- 146. PNUE, Emplois verts : Pour un travail décent dans un monde durable à faible émissions de Carbonne, sur le site : http://www.sustainlabour.org/IMG/pdf/hortense-palmier-emplois verts.pdf, Consulté le : 27/08/2013.
- 147. Portail du premier ministre, Bilan des réalisations économiques et sociales de l'Année 2011, Alger, 15 Mars 2012, sur le lien : http://www.cg.gov.dz
- 148. The World Bank, World Development Indicators 2014, Consulting in: http://data.worldbank.org/sites/default/files/wdi-2014-ch4.pdf, date: 03/02/2014.
- 149. Yale centre for Environmental law and policy (Yale University), 2010 Environmental Performance Index, USA, 2010.

Les études et les revues

- 150. Amine Meslem, L'autre défi qui attend le gouvernement pour 2014 : L'informel, ce secteur qui gangrène l'économie, sur le site : http://www.transactiondalgerie.com, consulté le : 15/06/2014.
- 151. Christine Erhel, les politiques de l'emploi, sur le site : http://www.melchior.fr/Les-Politiques-de-l-emploi.9529.0.html. Consulté le: 15/08/2012.
- 152. Dharam GHAI, Travail décent : Concept et indicateurs, Revue Internationale du travail, Vol 142, n° 02, Organisation Internationale du travail, 2003
- 153. Durand. J et Huchet. M, La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens: Peut-on parler de convergence des structures?, Communication, in Journée de l'Association françaises des sciences économiques, Lille 26-27 Mai, 2003. www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/.../huchetbourdon_birmingham.pdf. Consulté le : 15/08/2013.
- 154. GIZ et Autres, Etude sur la promotion des jeunes et des femmes dans l'économie verte en Algérie, Alger, mars 2012.
- 155. Mohamed Saïd Musette, Algérie : Migration, marché de travail et développement, projet de recherche : Faire des migrations un facteur de développement : une étude sur l'Afrique de nord et l'Afrique de l'ouest, OIT, 2010.

Les lois et les décrets

156. Loi n° 13-08 du 27 Safar 1435, correspondant au 30 décembre 2013, portant loi de finances pour l'année 2014, journal officiel n° : 68.

قائمة المراجع مواقع الانترنت:

- 157. http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/04/19, Consulté le :
- 15/01/2014
- 158. http://www.andi.dz , Consulté le : 16/01/2014
- 159. http://www.anem.dz, Consulté le : 16/02/2014
- 160. <u>http://www.angem.dz</u>, Consulté le : 26/01/2014
- 161. http://www.ansej.org.dz, Consulté le : 20/01/2014.
- 162. http://www.cg.gov.dz, Consulté le : 02/04/2013.
- 163. http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1570, Consulté le : 02/05/2014.
- 164. http://www.cnac.dz, Consulté le : 15/01/2014.
- 165. http://www.cours-univ.fr/documents/cours020104.pdf, consulté le : 03/07/2013.
- 166. http://www.doingbusiness.org, consulté le : 03/07/2014.
- 167. http://www.ennaharonline.com/ar/?news=23029#.VDsXsVfSI3w#ixzz3FykuJBNl,

Consulté le : 29/06/2014.

168. http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/decent-work-agenda/lang--fr/index.htm,

Consulté le: 15/01/2013.

- 169. http://www.joradp.dz
- 170. http://www.marw.dz , Consulté le : 20/01/201.
- 171. http://www.minagri.dz, Consulté le : 26/03/2014.
- 172. http://www.observatory.gov.eg/front/ar/Indicators_comp_T.aspx , consulté le :

25/01/2013

- 173. http://www.ons.dz. consulté le : 18/07/2014.
- 174. http://web.worldbank.org, consulté le : 16/05/2013.
- 175. http://www.rawateb.org/home/labour-law/equality-at-work/decent-work. Consulté le: 17/09/2013.
- 176. www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../pr_180308_ar.doc, consulté le : 27/12/2013

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الواسعة والمعقدة، حيث قُدمت لها العديد من التعاريف والحلول حسب وجهة نظر وتخصص كل مفكر، ففي حين اعتبرها الكلاسيك اختيارية، فسترها الكنزيون على أنما إجبارية، باعتبارها مؤشرًا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي، وعليه فتدخل الدولة ضروري من خلال زيادة الطلب الكلي الفعّال؛ ومن ثم كان على حكومات الدول وضع سياسات للتشغيل للحد من هذه الظاهرة، من خلال بجموعة من الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من أجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي اختلال يطرأ عليه، وهذا بحدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل غوا يتناسق كماً وكيفاً مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني. إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كم أ ونوعاً، ما يحقق تقليص حجم البطالة والتخفيف من حدة الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع؛ وتفعيل هذه السياسات في بعض الدول قد يشجع على قرار الهجرة إليها، الأمر الذي يشكل ضغوطات على أسواق العمل بحا، خاصة من حيث توفير مناصب شغل لمواطنيها في ظل توافد يد عاملة ماهرة ورخيصة، الأمر الذي يؤثر على معدلات المشاركة للقوى العاملة الوطنية والتي قد لا تستطيع أن تجاري العمالة الوافدة من حيث مستويات الأجور أو ساعات العمل.

كما أن فشل السياسات القُطرية والدولية في تطبيق متطلبات الاستدامة البيئية على وقع الأزمات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم نتيجة عولمة النظام الرأسمالي، جعلها وفي قمة الأرض الأخيرة بالبرازيل ربو 40، تأخذ بمفهوم الاقتصاد الأخضر كمكمّل لمفهوم التنمية المستدامة، مع تحقيق التشغيل الأخضر الذي يعد حلاً لمشكلة التغير المناخي والتدهور البيئي، لأنه يجمل على التنسيق بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستويات النبعاث العازات الدفيقة، وتحسين البيئة الطبيعية من خلال استحداث وظائف لائقة للسكان أي أن الهدف رقم (10) "الاستدامة البيئية" ضمن أهداف الألفية الثالثة للتنمية، هما هدفلف متكاملان. إن سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر تقوم بالأساس على مجموعة من البرامج والأجهزة التي تساعد إما على استحداث مناصب شغل عن طريق ترقية العمل المأجور، أو عن طريق تشجيع المبادرات الفردية على خلق مؤسسات استحداث مناصب شغل عن طريق ترقية العمل المأجور، أو عن طريق تشجيع المبادرات الفردية على خلق مؤسسات استخداث مناصب شغل عن طريق ترقية العمل المأجور، أو عن طريق تشجيع المبادرات الفردية على خلق مؤسسات التنفذة، وهي التي ساعدت في التقليل من حدة البطالة التي انتقلت من 97.2% سنة 2001 إلى الواقع الذي تعرفه هذه الظاهرة؛ كما أن هذه السياسة المنتهجة تعتمد وبشكل كبير على برامج الإنفاق الحكومي، الواقع الذي تعرفه هذه الظاهرة؛ كما أن هذه السياسة المنتهجة تعتمد وبشكل كبير على برامج الإنفاق الحكومي، التي يعرفه هذه الطولة، في ظل تنامي خطير لمعدلات التضخم التي تضر بالقدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف، ثما يساهم في الدولية، في ظل تنامي خطير لمعدلات التضخم التي تضر بالقدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف، ثما يساهم في الدولية، في ظل تنامي خطير لمعدلات التضخم التي تضر بالقدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف، ثما يساهم في الدولية من ظرف المؤلودة المنافرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف، ثما يساهم في الدولية الدي طرق المؤلودة الشرائية المؤلودة الشرائية المؤلودة الشروع المؤلودة الشرائية المؤلودة الشروع المؤلودة المؤلودة المؤلودة المؤلودة المؤلودة المؤلودة الشروع المؤلودة المؤل

تنامي ظاهرتي الفقر والهجرة السرية التي أصبحت ملاذ الكثير من الشباب البطال؛ كل هذا في ظل تنمية مستدامة لم ترق إلى مكانتها المطلوبة على أرض الواقع، إلا على الورق وما نصت عليه مختلف التشريعات والقوانين.

إختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة والتحليل للموضوع يمكن القول بأن:

-الفرضية الرئيسية: والمتمثلة في كون سياسة التشغيل المعتمدة بالجزائر لها أثار ايجابية ساهمت في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، قد تحققت جزئياً، كون هذه السياسات لا زالت تعالج مشكل البطالة من منظور اجتماعي وليس اقتصادي، وعلى اعتبار أن:

1. الفرضية الفرعية الأولى: والمتمثلة في أن سياسة التشغيل بالجزائر تؤثر إيجابا في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛ هذه الفرضية لم تتحقق، لكون سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر لم يكن لها تأثير بل وأحيانا كان تأثيرها سلبي على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة:

النمو الاقتصادي: تم دراسة تأثير سياسة التشغيل على هذا المؤشر من خلال مقاربة (بطالة/ناتج) حسب قانون أوكن، أين نجد البيانات حول هذين المتغيرين لم تظهر اتجاها محدداً على طول فترة الدراسة، مع ملاحظة عدم وجود شكل محدد للتمثيل البياني لدالة البطالة بدلالة النمو في الناتج الداخلي الخام، وكون ميل منحني خط البطالة لهذه الدالة موجب، يعكس عدم تطبيق قانون أوكن على حالة الجزائر بإعتباره يفترض وجود علاقة عكسية بينهما، بل إن سنة 2012 عرفت وجود حالة نمو بدون تشغيل، بسبب ضعف أداء الجهاز الانتاجي الذي يبقى شبه معطل، وطبيعة هيكل الاقتصاد الوطني الذي يبقى يعتمد وبشكل شبه كلي على قطاع المحروقات من جهة، بالإضافة إلى ضعف مؤشر إنتاجية العمل والمعبر عنه بدلالة حصة الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، أين إحتلت منذ سنة مؤشر إنا غاية نهاية فترة الدراسة، المرتبة الأخيرة مقارنة مع بعض الدول العربية وهي تونس، المغرب، ومصر.

-التضخم: تم دراسة التأثير على هذا المتغير من خلال علاقة فيليبس (تضخم/ بطالة)، أين تبين بأنه على الرغم من التذبذب الحاصل بين هذين المتغيرين، إلا أن العلاقة بينهما كانت عكسية خلال فترة الدراسة، أي كلما قلت البطالة زاد التضخم، هذا الأحير الذي عرف ارتفاعا محسوسا خلال سنة 2012 أين وصل إلى نسبة 8.80%، وهذا بسبب الزيادات المعتبرة في الأجور خاصة في القطاعات غير المنتجة، في ظل ارتفاع معدل الأجر الأدبى المضمون من 8000 دج إلى 18000 دج خلال فترة الدراسة من جهة، والإرتفاع المستمر في الأسعار في ظل عجز الجهاز الانتاجي على تلبية احتياجات الطلب الكلى المتزايد بسب سياسة الإنفاق الحكومي المتنامي من جهة أحرى.

-الميزان التجاري: على الرغم من تناقص معدل البطالة في الجزائر، فإن حجم الواردات سجل ارتفاعا مستمرا، أين تضاعف خمس (05) مرات بين سنتي 2011-2011، في حين عرفت الصادرات نموا خلال نفس الفترة، والتي

شكلت الصادرات من المحروقات النسبة الأكبر من هيكلها، والذي بلغ في متوسطه خلال نفس الفترة نسبة الأزمة 92.44%؛ غير أنه قد تم تسجيل انخفاض حجم الصادرات من المحروقات خلال سنة 2009، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، وما انحرّ عنها من انخفاض في أسعار البترول، مما يجعل تمويل برامج وآليات سياسة التشغيل المعتمدة في المجزائر رهينة هذا المورد الناضب من جهة، وغير قادرة على تحريك الجهاز الإنتاجي من خلال استحداث مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة تقوم على تلبية احتياجات الطلب الداخلي من جهة أخرى.

- الإنفاق الحكومي والاستثمار: على الرغم من الدور الإيجابي الذي لعبه الإنفاق الحكومي في التقليل من حدة البطالة، من خلال البرامج التنموية المعتمدة منذ سنة 2001، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بأكثر من خمسة (05) مرات خلال فترة الدراسة، مسببا بذلك عجزا مستمرا في الميزانية منذ سنة 2003، والذي وصل سنة 2012 إلى 3254.8 مليار دينار، أي ما نسبته 46.11% من مجموع النفقات العامة، وهو ما يؤشّر على أهمية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل النفقات العامة، فجزء كبير من هذا العجز يتم تغطيته عن طريق هذا الصندوق الذي تشكل الجباية البترولية أهم موارده، هذا وقد عرفت نفس السنة (2012) ارتفاع لمجدل البطالة، ثما يعني عدم فعالية سياسة التشغيل المعتمدة؛ أما من جانب الاستثمار فضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم جاذبية مناخ الاستثمار بالجزائر، أين احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة في عدد اتفاقيات الاستثمار الممضاة إلى غاية شهر ماي من سنة 2011 مقارنة ببعض الدول المجاورة وهي تونس، المغرب ومصر، هذا من جهة، وضعف الاستثمار المجلي والمعبر عنه بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي وصل عددها في سنة 2012 إلى 18.49 مؤسسة لكل ألف ساكن، وهو رقم ضعيف مقارنة بالبلدان التي عرفت اقتصادياتها نفس المرحلة الانتقالية من جهة أخرى، لم يساهم في استحداث مناصب شغل بالعدد المرغوب فيه، وإلا كيف عرفت نفس المسنة ارتفاعاً في معدل البطالة.

2. الفرضية الفرعية الثانية: والمتمثلة في كون سياسة التشغيل بالجزائر لها أثار ايجابية قد ساهمت في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ حيث أن هذه الفرضية قد تحققت جزئيا، كونما ساهمت في تقليص معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 11% سنة 2012، بسبب البرامج والأجهزة التي اعتمدتما سياسة التشغيل، عبر مختلف البرامج التنموية المتزامنة مع فترة الدراسة ؛ غير أنه وفي ظل غياب شروط العمل اللائق بالجزائر، أين نجد سياسة التشغيل المعتمدة لم تساهم في الحفاظ على صحة العمال وأسرهم في غياب الرقابة الصارمة على طب العمل وعدم استفادة أكثر من 50% منهم من خدمات الضمان الاجتماعي؛ بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الفقر التي ورغم تضارب الإحصائيات حولها، غير أن صور الفقر لا زالت تتجسد في النمو المتزايد للأحياء الفقيرة، وعودة الأمراض الدالة على الفقر، وظاهرة التسول وانتشارها، وتضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية؛ هذا مع تنامي ظاهرة الهجرة السرية (الحرقة) التي ورغم التحفظ من طرف السلطات الرسمية على الأرقام المعلنة، أين بلغ عدد الجزائريين المرحلين من الخارج بسبب

هذه الظاهرة في شهر جانفي 2007 وحده 725 شخص، من بينهم 455 شخص من الفئة العمرية (18-34 سنة)، وما نسبته 06% من ذوي المستوى الجامعي؛ وهو ما يؤكد تفاقم هذه الظاهرة، وخاصة لدى فئة الشباب وحاملي الشهادات الجامعية، مما يجعلنا نحكم على قصور سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر على مواجهة ظاهرتي الفقر والهجرة السرية؛ كما أنه ولحد الآن ورغم إصلاح الإصلاحات في قطاعي التعليم والتكوين، إلا أن مخرجاتهما، لا تلبي احتياجات سوق العمل، خاصة من حيث ثنائية التشغيل (المنصب/ المؤهل).

3. الفرضية الفرعية الثالثة: والمتمثلة في كون سياسة التشغيل في الجزائر لها أثار إيجابية ساهمت في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؛ حيث أن هذه الفرضية قد تحققت جزئيا، باعتبار أن الجزائر بذلت مجهودات لترقية الأداء البيئي أين صنفت وفق مؤشر الأداء البيئي لسنة 2010 بالمرتبة 163/42 عالمياً، وكونما وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة كان أخرها قمة الأرض ريو+ 20 بالبرازيل سنة 2012، كما قامت الجزائر بسن العديد من القوانين والتشريعات التي تحدد الإطار المنظم للبيئة والتنمية المستدامة، كما أنه ومع نهاية فترة الدراسة، قامت سياسة التشغيل عبر أجهزتما المختلفة على التوجه نحو حماية البيئة من خلال توقيف كل الأنشطة الضارة بالبيئة كما هو الحال مع أنشطة النقل والصناعات التحويلية للبلاستيك؛ وفي المقابل نلمس عدم نضج مفهوم الاقتصاد الأخضر والأنشطة الخضراء في الأدبيات الاقتصادية وحتى السياسية؛ وكذا عدم وجود قائمة للأنشطة التي تحدد الوظائف والمهن الخضراء في الجزائر؛ على الرغم من الأفاق الواعدة للتشغيل الأخضر في الجزائر، وهو الأمر الذي سيساعد على التقليل من نسب البطالة خاصة لدى فئة الشباب، وهذا بتشجيعهم على الاستثمار وإنشاء مؤسسات مصغرة في تلك القطاعات، عن طريق برامج سياسة التشغيل المعتمدة على تشجيع المبادرات المقاولاتية في إطار أجهزة الدعم؛ مما يجعلنا نحكم على أن سياسة التشغيل في الجزائر لم تساهم بشكل فعال في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة. 4. الفرضية الفرعية الرابعة: والمتمثلة في كون سياسة التشغيل بالجزائر تعتمد وبشكل أساسي على برامج وأجهزة، تقوم على ترقية الشغل المأجور، وروح المقاولاتية من خلال دعم المبادرات الفردية على إنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، حيث أنه وعلى الرغم من كون التشغيل في الجزائر يعتمد على العديد من السياسات الداعمة له كسياسة الاستثمار، الإنفاق الحكومي، وسياسة التنمية الصناعية، والفلاحية وغيرها من السياسات الكلية والقطاعية؛ إلا أن سياسة التشغيل في الجزائر تشتمل على كل تلك السياسات السابقة، فضلا عن سياسة سوق الشغل؛ أين تقوم سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر على ركيزتين أساسيتين، وهما ترقية العمل المأجور، من خلال برامج الوكالة الوطنية للتشغيل، وبرامج وكالة التنمية الاجتماعية من جهة؛ وتشجيع المبادرات الفردية على استحداث مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، من خلال أجهزة وصناديق دعم التشغيل والاستثمار (ANSEJ-CNAC-ANGEM-ANDI)، وصندوق الزكاة؛ وهذا بتشجيع روح المقاولاتية؛ ومنه فإن هذه الفرضية قد تحققت كلياً.

نتائج البحث:

من خلال بحثنا المتواضع، توصلنا إلى جملة من النتائج المدَّعِمة لما تُوصِل إليه في فرضيات دراستنا، من أهمها:

تتأثر معدلات البطالة بحجم النمو السكاني، الذي بلغ في متوسطه نسبة 1.77% خلال الفترة 2012-2001، مما أدى إلى زيادة عدد الأفراد النشيطين بقرابة 03 ملايين شخص خلال نفس الفترة، في ظل نمو حجم العمالة بوتيرة أسرع من القوى العاملة النشطة، الأمر الذي قلص الفارق بينهما وجعل حجم العاطلين عن العمل في تنازل، أين انتقل معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 11% سنة 2012.

هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التشغيل على العموم، وهو ما يعني إمكانية انخفاض معدلات البطالة مستقبلا إن كان للاقتصاد الوطني القدرة على خلق مناصب شغل، ولكن أن ينخفض معدل البطالة بين سنتي 2005-2004 بأعلى من نقطتين، من 17.7% إلى 15.3% في ظل بقاء الاقتصاد الوطني على ما هو عليه من حيث قدرته على خلق مناصب شغل، أين كان معدل التشغيل ثابتاً في حدود 34.7%، يُظهر لنا نوعاً من التناقض ويجعلنا نشكك في مصداقية هذه الأرقام وأيها أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق الشغل، كما أن ينخفض معدل البطالة بستة (66) نقاط كاملة خلال سنة واحدة، بين سنة (2003 (23.7%)) هو أمر لا يحدث حتى في الاقتصاديات الأكثر تصنيعاً في العالم.

- ظاهرة البطالة تتركز في المناطق الحضرية دون الريفية، ومعدلاتها عند الإناث أعلى مما هي عليه عند الذكور، غير أنه في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، عرفت تراجع ملحوظ من 19.2% إلى 17.2% ما بين 2010 و 2011 لتصل إلى 17.2 خلال سنة 2012، عكس نسبة بطالة الذكور التي عرفت ارتفاعا من 88.1% سنة 2012 إلى 88.4% سنة 2011 ثم 69.6% سنة 2012.

البطالة في الجزائر لا تزال تمس شريحة الشباب، وبصفة غالبة الفئة العمرية (16−24 سنة)، حيث عرفت ارتفاع ملحوظ في السنوات الأخيرة، أين ارتفعت من 21.5% سنة 2010 لتصل إلى 22.4% سنة 2011% ثم 27.4% خلال سنة 2012.

-كما عرفت البطالة طويلة الأجل نسبة مرتفعة خلال سنة 2012 أين بلغت 63.1%، وهي ترتفع عند الأشخاص دون شهادة بنسبة 64.8%، ولدى خريجي معاهد التكوين المهني بنسبة 66.2%، في حين بلغت نسبة 54.9% لدى حاملي الشهادات الجامعية.

حرفت القوى العاملة المشتغلة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأحيرة، أين انتقلت من أكثر من ستة (06) ملايين مشتغل سنة 2012 من مجموع القوى النشطة اقتصاديا، وهذا بسبب برامج التشغيل المعتمدة خلال تلك الفترة، وكذا البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر منذ سنة 2001.

-سيطرة قطاع الخدمات، التجارة والإدارة على مجموع اليد العاملة المشتغلة في الجزائر، أين انتقلت من 54.68% سنة 2001 إلى 61.60% سنة 2012، مع تراجع العمالة في قطاع الفلاحة من 21.06% إلى 90%، وبقاء متوسط نسبة العمالة في قطاع الصناعة في حدود 13.18% خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على جمود القطاع الإنتاجي بالجزائر. القطاع الخاص والمختلط في الجزائر يشغّل أكبر عدد من اليد العاملة على حساب القطاع العام، حيث يلاحظ أن نسبة اليد العاملة المشتغلة من الذكور تتركز في القطاع الخاص، في حين أن القطاع العام تتركز فيه اليد العاملة المشتغلة من الإناث، ففي سنة 2012 مثلاً، بلغت نسبة اليد العاملة من الذكور 61.2% في القطاع الحاص، في حين بلغت نسبة اليد العاملة من الإناث 61.5% في القطاع الخاص، في حين بلغت نسبة اليد العاملة من الإناث 61.7% في القطاع العام، وهو أحد مؤشرات ضعف المقاولة النسوية في الجزائر.

العمل المأجور (الدائم والمؤقت) يشكل النسبة الكبيرة من حجم العمالة الكلية، حيث يقدر متوسط هذه النسبة خلال الفترة 2012-2001 بحوالي 64.78% من إجمالي العمالة، يليها العمل المستقل بنسبة 29.47% خلال نفس الفترة؛ مع تنامي ظاهرة العمل المأجور المؤقت على حساب العمل المأجور الدائم، بسبب انخفاض الطلب على العمالة الدائمة في المؤسسات والإدارات على حساب العمالة المؤقتة من جهة، وفشل سياسات التشغيل المعتمدة من طرف الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب شغل دائمة، والتي تعتبر من أهم شروط العمل اللائق من جهة أخرى.

→القطاع غير الرسمي في الجزائر، ساهم في التقليل من حدة البطالة والفقر، حيث أنه خلال الفترة 2007-2000 ساهم على استحداث 150 ألف منصب شغل جديدة كل عام، أي ما يعادل 45% من مناصب الشغل المستحدثة خلال تلك الفترة؛ ولكن تنامي هذا الأخير ستكون له أثار سلبية على الاقتصاد الوطني، ومن ثم فعملية إدماجه ضرورية، عن طريق تشجيع أجهزة الدعم، وتفعيل دور مصالح الرقابة في السوق الوطني.

- سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر تقوم على ركيزتين أساسيتين، وهما ترقية العمل المأجور، من خلال برامج الوكالة الوطنية للتشغيل، وبرامج وكالة التنمية الاجتماعية من جهة؛ وتشجيع المبادرات الفردية على استحداث مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، من خلال أجهزة وصناديق دعم التشغيل والاستثمار (- ANSEJ-CNAC-ANGEM)، وصندوق الزكاة؛ وهذا بتشجيع روح المقاولاتية، من جهة أخرى.

-على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، أين قامت بسن جملة من القوانين والتشريعات، والآليات كالجباية البيئية حسب مبدأ (الملوث/ الدافع)، وتخصيص أكثر من 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، بما فيها تسيير النفايات في البرنامج الخماسي الأخير؛ إلا أن الاستنزاف غير العقلاني للموارد الطبيعية وعلى رأسها البترول لتغطية نفقات البرامج العمومية المعتمدة منذ سنة 2001، يهدد بزوال هذا المورد الناضب، مما يرهن مستقبل الأجيال اللاحقة؛

ضعف معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي، يؤكد على عدم إنطباق قانون أوكن في حالة الجزائر، كون النمو الاقتصادي لا يساهم في خلق مناصب الشغل (نمو بدون تشغيل)، بسبب ضعف أداء الجهاز الانتاجي الذي يبقى يعتمد وبشكل شبه كلي على قطاع المخروقات من جهة، بالإضافة إلى ضعف إنتاجية العمل من جهة أخرى.

إن تمويل برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر يبقى رهين تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما يؤكد على أن البطالة في الجزائر ستتأثر بالصدمات الخارجية، أكثر من تأثرها بالسياسات الداخلية، سواء كانت مالية أو نقدية، على الرغم من أن الجزائر اعتمدت على المقاربة الكنزية في معالجة البطالة .

إن عدم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، وانتشار الفساد والبيروقراطية، كلها عوامل ساعدت على الحد من حجم الاستثمار (الأجنبي أو المحلى)، بالرغم من كونه أهم مولد لمناصب الشغل.

-سياسة التشغيل في الجزائر لا زالت عاجزة عن التوفيق بين مخرجات التعليم والتكوين، ومتطلبات سوق الشغل. الغياب التام لمفهوم الاقتصاد الأخضر والأنشطة الخضراء في الأدبيات الاقتصادية وحتى السياسية في الجزائر، وعدم وجود دراسات اجتماعية واقتصادية تتعامل مع هذا الموضوع، على الرغم من كونه حديث نسبياً.

الاقتراحات:

من أهم الاقتراحات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا وتحليلنا لهذا الموضوع ما يلي:

- يجب معالجة ظاهرة التشغيل في الجزائر من خلال مقاربة اقتصادية، والحد من المعالجة الاجتماعية للظاهرة، من خلال التحول من الاقتصاد السياسي، إلى الاقتصاد المبني على المؤسسات؛

صياغة سياسة تشغيل جديدة، بمشاركة جميع الفاعلين في سوق الشغل، وخاصة المحتمع المديي مع إشراكه في عملية تنفيذها والرقابة عليها؟

- حوكمة نظام الوساطة ونظام المعلومات في سوق الشغل، من خلال إجبارية تقديم تقارير إفصاح سنوية، وهو ما يجب تطبيقه على باقى الآليات والأجهزة المعتمدة حاليا في سياسة التشغيل؛

- إصلاح المنظومة البنكية بالجزائر، واستحداث بنك يكون متخصصا فقط في القروض الممنوحة في إطار أجهزة الدعم، لتسهيل عملية الرقابة والمتابعة لهذه المشاريع؛ مع تدعيم الأجهزة المكلفة بالتشغيل وتكوين إطاراتها، مع ما يتماشى والمستحدات الدولية، من خلال تشجيعها على بناء شراكات دولية مع الهيآت التي تعنى بقطاع التشغيل للاستفادة من تجاربها وخبراتها؛

- تطوير وتنويع مختلف آليات المرافقة للشباب البطال، كحاضنات الأعمال والمشاتل؛ مع ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية، وتفعيل دور مختبرات البحث العلمية في تطوير مشاريع ابتكاريه؛

التركيز على التكوين في التخصصات التي تعاني منها الجزائر عجزا في عالم الشغل، مع رفع نسبة مخصصات التكوين في المؤسسات الجزائرية والمقدرة حاليا ب 01% من مجموع الكتلة الأجرية، مع فرض رسوم إضافية على المؤسسات التي لا تقوم بتكوين عمالها، وهذا من أجل تحسين إنتاجيتهم من جهة، وتحسين نوعية التشغيل بالجزائر من خلال التطابق بين المؤهل ونوع المنصب، من جهة أخرى؛

تشجيع الشباب على الاستثمار بالقطاعات التي لا تزال خام بالجزائر، كالسياحة مثلاً، وكذا القطاعات التي تكون مؤهلة على استحداث أنشطة، أو مناصب شغل خضراء، خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات كبيرة في هذا المجال، وهذا باستحداث قائمة تصنيف للأنشطة الخضراء بالجزائر، وتقديم امتيازات إضافية للشباب حاملي المشاريع الخضراء.

آفاق البحث

حاولنا من خلال هذا البحث التطرق لآثار سياسة التشغيل المعتمدة بالجزائر على واقع التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) خلال الفترة 2001-2012، غير أن كبر حجم هذا الموضوع، وتشعبه للترابط الكبير بين العديد من المتغيرات سواء كانت اقتصادية ، اجتماعية أو بيئية؛ حال دون تقييمنا لآثار هذه السياسة بالشكل المطلوب، كوننا لم نتناولها أو لم نفيها حقها من الاهتمام، خاصة في ظل دراسة ماجستير؛ وعليه فهناك آفاق علمية جديدة في هذا الموضوع، نقترح منها الآتي:

-دراسة وتحليل نظام المعلومات في سوق العمل بالجزائر؟

-دراسة قياسية معمقة لمدى انطباق قانون أوكن على الاقتصاد الجزائري؛

-دراسة مدى فعالية السياسة المالية والنقدية بالجزائر على التشغيل والحد من ظاهرة البطالة؛

-دراسة حجم العمالة في القطاع غير الرسمي بالجزائر، وإمكانية إدماج هذه العمالة في سوق الشغل الرسمي؟

-دراسة آثار سياسة التشغيل على ظاهرتي الفقر والهجرة السرية بالجزائر، مع تقديم البدائل الممكنة؛

حراسة أسباب ضعف المقاولة النسوية بالجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية الرائدة؟

حراسة آثار سياسة التشغيل المعتمدة بالجزائر على البعد البيئي للتنمية المستدامة؟

-دراسة العمل اللائق بالجزائر، مع اقتراح مؤشرات له تتطابق والواقع الاقتصادي للجزائر.

وفي الأخير، إن وُفِقتُ فمن الله وحده؛ وإن أخطأتُ فمن نفسي والشيطان. والحمد لله رب العالمين